محمد جلال كشك

قيام وسقوط امبراطورية النفط ..

المقالات التى طلبت جهة « ما » وقف نشرها !

• الطبعة الأولى •

• يناير ١٩٨٦ •

. . وأرعـد وأزبد . . فـذبح الـديك وسكتت شهـر زاد عن الكــلام المبــاح . . أمــا شهــر يــار فقــد انـضم للأغوات ! . .

●● الاهــــداء :

إلى أبى ذر القائل :

« أوصــانى خليلى أن أقــول الحق مهــمــا يكــن مرا . . »

خطبة الكتاب

أنا .. وقريش وأحابيشها !

« .. خالدان حكما السعودية ، واحد أخرجه السعوديون من التاريخ ، والثانى سألت الله اللطف ، قبل أن يخرج هو السعوديين من التاريخ ! .. وكانت سنوات حكمه هى أسوأ ما مر بالعرب والإسلام منذ القرامطة ! .. »

ما كنت لأخاصم قريشا : وما كانت قريش لتهجوني أو تخلعني . ولكن « أحابيش »
قريش ظنت بالله الظنون فهرعوا كما قال شاعر قريش :

فالمادحون الجائعون تأهبوا
دعوى الوداد تجول فوق شفاههم
اما القلوب فجال فيها أشعبُ

والأحابيش والموالي إنما يحقدون علينا محبة قريش وما كتبناه وسنكتبه في الثناء على قريش وما فضلها الله به على الأعراب والأعاجم والعلوج المستعربة .. فهي إحن بدرية وثارات جاهلية كشفوا بها : ما كتموه في قلوبهم من الغيظ .. وهذا هو الفرق بين الحر والعبد : فالحر إذا رضى شكر وأيد وتحمل غضب العالم كله دفاعا عن الموقف أو الحقيقة . فإذا سخط أو انكر فهو يهجر و ينتقد ناصحا ومتحملا غضب الغاضب . ودهشة الجاهل واتهام المريب المستريب ... أما العبد فكما قيل فيه قديما إذا جاع سرق وإذا شبع فسق .. وهو في هذا الزمان يسرق و يفسق .. ولكنه أيضا يكتم حقده على سيده في قلبه فلا يؤمن قط وإن سال لعابه مديحا وذلة ونفاقا ومبالغة في اظهار الولاء الكاذب .. وهو يحقد على كل من يراه قريبا من سيده كغيرة الكلاب والقطط . وغيرته أشد وحقده أكبر على كل حر يبني محبته على القناعة . و يري الدين في النصيحة ..

وقد كان عمر رضي الله عنه يكره أن تستكثر قريش من الموالي . لما يعلمه من غشهم ونفاقهم ، وكان ينهر الأمة التي تتشبه بالحرة العربية ، و يأمرها أن تكشف قناعها حتى يعرف الناس قدرها ومن ثم يقدرون و يقيمون قولها وفعلها .. فما أبشع العبد ينطق باسم السادة . وما أقبح العبد المستأجر يتحدث عن الشرف .. وما أبأس سادة يحاسبون على قول وفعل مواليهم !

ولكنه الزمن الرديء جداً .. !!

ولـو كان عمر حيا لأمرهم بخلع الغطرة واعادة الجواز وأنزلهم منازلهم .. وما كنت لأدعو بدعوى الجاهلية لولا أن تعرض لي عمرو من الناس ذكرني بقول بشار في دعي مثله :

ارفق بعمرو إذا حركت نسبته ... فإنه عربي من قوارير

أي مـن زجـاج .. عـروبته*هشة تقوم على ادعاء مكشوف .. اسمه وتاريخه يسخر ان من محـاولته النطق باسم قريش . وادعاء النسبة اليهم . فهو من الموالي المتجنسين وصدق الشاعر أبو الفرج بن هند القائل :

وكم من قائل أنا من فلان ... وعند فلانة الخبر اليقين

وقـد عـيرني العبد أنني كاتب بالقطعة وأنا أشهر منه في بيته .. وهو لا يصل الى مستوى قـارىء بـالقطعة وقد اضطرت الجريدة التي تورطت فيه والتي يكتب هو وامثاله فيها بالهوية أي بمـوجـب قـانون الجنسية ! اضطرت الي تغليف الجريدة بأربع صفحات فأصبحت لأول مـرة فـي الـتـاريخ جريدة بظهرين مع الاعتذار لشكسبير.. لكي تخفي سوأة مقاله عن عين الـقـارىء ... والذي كما قال ناقد خفيف الدم : إن القراء يستبشرون كل يوم بعنوان له هو « آخـر الـكـلام ! » على أمـل أن يـصـدق وعـده فيكف عن هذا الهراء الذي يستحي طالب بـالابتدائية أن يكتبه ولكنه يحنث و يكتب من جديد في اليوم التالي و يتبين أن العنوان إنما هـو مـن ميراث السوق والسمسرة والدلالة وفتح الكلام وآخر كلام وهات اللي تجيبه .. الخ وما كان لمثله أن يكتب لولا الزمن الرديء الذي وصفه نزار قباني فأبدع عندما قال :

في عهد زيت الكاز يطلب شاعر ثوبا وترفل في الحرير قحاب ..

والعالم العربي يحمل نفطه في خصيتيه وربك الوهاب ..

وقحبة الفكر التي ترفل في المقالات وتستكتب الأشراف في الثناء عليها أبشع من قحبة الجسد .. وما دام نزار قباني قد فتح هذه السيرة فلابأس من ترداد قول الشاعر :

قـــال الانـــام وقـــد رأوه ..... مـــع الحـــداثـــة قـــد تـــصـــدر

مـــن ذا المجـــاوز قـــدره ؟ ! ... قـــلـــت المـــقـــدم بـــالمـــؤخـــر..

ورحم الله عبد الرحمن بن حمام السلولي الذي عيره (نوكي) مثل هذا فرد عليه :

وكم قائل مالي رأيتك راجلا ... فقلت من أجل أنك فارس

أمـا لماذا أنا راجل وانت كاتب عمود دائم ليس بالقطعة حتى ولو كان ذلك في صحف الـنـفـط وحـدهـا فـلأن أمـي حرة المولد والوفاة . لو كانت أمي قد بيعت للحجاج فاستولدها سـيـدهـا ، أو عـدة أسـيـاد فغلب علي شبه « العفري » .. فسميت عبدالله العفري وسكنت

مكة وأصبحت من أحابيش قريش ومواليها .. ثم افاء الله على قريش ما أفاء لأصبحت مالكا لصحيفة أو حتى عدة صحف ولربما اصبحت وزيرا لا ابالي بقول سيد ساخط :

قالوا فلان قد وزر... فقلت كلا لا وزر
الدهر كالدولاب ... ليس يدور الا بالبقر

ومن يدري ربما لوفاض الفيء حتى طف وزاد و بلغ بلاد البرابرة .. من يدرى ربما منحوني جائزة « الامتاع » !!!

ولكن أمي حرة المولد لم تسترق ولم تستولد .. علمتني ألا أنتسب لغير أهلي وقومي ومن أحمل اسمهم ودمهم .. والله قد أمر بدعوة الناس لآبائهم وعمر قد نهى أن ينتسب الرجل إلى البلد الذي استوطنه بل الى أهله وقومه .. فلو كنت من حضرموت أو لحج كما يشهد اسمي لما ادعيت نسبا غير نسبي ونسب قومي اذ لا ينكر أصله إلا البغل كما يقول المثل الجزائري لأن البغل يخجل من أبيه الحمار و يود لو أدرج في قائمة الخيول .. !

صاحبنا أصبح من قريش وتولى التعبير عنها بل الرد على الأئمة من قريش ! ورضي الله عن أمير المؤمنين وسيد العرب بعد الرسول والصديق .. عندما أمر أبا سفيان فأطاعه سجد لله شكرا وقال : « الحمد لله الذي جعل ابن الخطاب يأمر أبا سفيان في بطح مكة فيطيع » ..

والقياس مع الفارق الشديد والحمد لله قد أذهب أبو تمام عنا الحرج في ضرب المثل بالأقل بل بما لا يقاس .. فهذا المولى لا يسجد لله شكرا اذ تطاول على ابن سيد قريش، وولي نعمتها .. من به شرفت قريش واستقام أمرها وكان فيصلا بين عهد وعهد .. هذا المولى المستورد هاجم ابن فيصل في ذات الجريدة التي يمكن القول بأن لحم أكتافها وأكتاف المنتفعين بها من خير فيصل وأولاده .. هذا الدخيل يأكل من فيء سيد قريش و يتطاول على اولاده في « الصحيفة » و يقبض ثمن ذلك وصدق عبد المنعم الجيلاني :

قد يكرم القرد اعجابا بخسته   وقد يهان لفرط النخوة السبع !!

مع أن من وصايا العرب لدوام الدول . واستقرار الحضارات ألا يسمع لخسيسها فى رئيسها .. وأن ينزلوا الناس منازلهم ..

ولسنا نصادر حق النقد أو نجعل شخصية عامة مهما كانت مكانتها فوق النقد ونحن فى زمن ينتقد فيه الصحابة والتابعون وزعماء التاريخ وصانعو الحضارات ومؤسسو الدول . ولكن اعتراضنا على مافي هذا الموقف من خسة فالفتاة في خدرها تعلم أنه ما كان ليجرؤ على

كـتـابـة مـا كـتـب في « سمو الأمير » إلا وقد بصقوا في فمه وأمروه فأتمر والجريدة ما كانت لتنشر إلا مأمورة فهذا هو الامتهان للكلمة .. أن يدعي الشجاعة وحرية الفكر ، والناس تعلم أنه مـا تـطـاول إلا لأنـه يجلـس على حجـر المسئول ! وما اشتد ساعده إلا لأنهم أمسكوا به واسـتـكـتـبـوه ما كتب وإلا فتى انتقد اميرا مسئولا .. هاتوا سطرا واحدا كتبه في أمير متنفذ فإن لم يـفـعـل ولـن يـفـعـل فابصقوا عليه وعلى من منحه لقب كاتب وأجازه ليجيزه .. فذل وخاب الاثنان ..

وهـذا بـعـض مـا نـعـتـبه على قريش استكتاب مثل هؤلاء وتحريضهم على التطاول على بعض المغضوب عليهم ..

كـنـا مع المملكة الى حد بعيد فيما يتعلق بخلافها مع عبدالناصر إذ كنا ولانزال نعتقد أن المسـئـولـيـة الـكـبرى في هذا الخلاف يتحملها عبدالناصر .. كذلك كنا نتفهم بعض نفور المملكة من السادات وخاصة بعد كامب ديفيد وإن كان الأمر ليس بهذه البساطة .. والأمور ليست سوداء و بيضاء كما يدعي البعض .. إلا أننا رفضنا و بكل قوة موقف المملكة من مصر ورئـيـس مصر بـعـد وفـاة الـسادات فليست هناك ادنى مسئولية من جانب مصر في استمرار الـتـبـاعد ولا مبرر واحد للموقف السعودي .. وعلاقتنا الشخصية بالنظام المصري هي هي لم تـتـغير ما بين عهد وعهد . فلا نحن من المقربين ولا نحن من المبعدين ولا نحن من أنصار هذا أو ذاك وإنمـا لنا موقف واضح محدد ينبع من ايماننا بمصر ومصلحة مصر وما نقمنا على عبدالناصر خـصـامـه لـلـسـعـوديـة غـضـبـة لـلـسعودية . بل حرصا على مصلحة مصر التى أهدرت في هذا الخلاف ! لأنـنـا كما قـلـنـا ألـف مـرة وفـي جمـيـع الظروف نؤمن أن مصلحة مصر ومصلحة الـسـعـوديـة ومـصلحة العروبة والاسلام تكمن في التحالف المصري السعودي ... وكل خير حـقـقـه الـعـرب كـان في ظل هذا التحالف وكل شر اصابهم كانت بدايته ومدخله الشقاق المصرى السعودى .

و بـنـفـس الـقـوة فإن موقفنا من السعودية لم يختلف لا يوم عرضنا أنفسنا لبطش مخابرات عبدالناصر وارهاب جورج حبش ونحن نعيش في بيروت دفاعا عن مواقف صحيحة اقتنعنا بهـا فـي الـسـيـاسة السعودية ولا عندما تطاولنا على الرئيس الراحل أنور السادات عندما سب السعوديين بدون مبرر ولا مصلحة مصرية كذلك لم يتغير موقفنا عندما انتقدنا سياسة السعودية في عـهـد الـمـلـك خـالد ، تلك السياسة المستمرة حتى اليوم ، وهي سياسة معاداة مصر مجاملة وتـقـيـة للسوريين والارهابيين العرب . إننا نعتقد أن هذا الموقف ضد مصلحة السعودية ، ضد سـيـاسـة الملك عبدالعزيز ، ضد مبادىء فيصل ، ضد السياسة التقليدية لمجموعة آل فهد قبل أن يـصـيبها ما أصابها . ضد ارادة وقناعة الاغلبية العظمى من الأمراء والشعب السعودي وهي

أيضا ضد مصلحة العرب مدمرة للوجود السني في المنطقة ...

كان هذا في خاطري عندما بدأت أنشر مقالاتي عن قيام وانهيار امبراطورية النفط .. وما إن وصلنا الى المقال الخامس حتى هاجت الدنيا وإذا كنت أعرف الأسباب الحقيقية لهذه الغضبة سواء الصادق منها والمصطنع إلا أنني أحب أن أقول كلمة عن قيص عثمان الذي رفعه البعض وهو أنني هاجمت الملك خالد ..

ياسبحان الله ! هل بقى غلام في الاعلام العربي لم يهاجم عبدالناصر أو السادات .. هل الملك خالد أفضل منها ؟ وأقصى مايقال دفاعا عنه أنه كان امعة . يملك ولايحكم ولا رأي له ! وهل من مصيبة أكبر من ذلك ؟ ! انني شديد الاقتناع أنه مامن نكبة أصابت السعودية وتركت نتائجها الوخيمة على العرب مثل تولية خالد الملك ! وقد كانت سنوات حكمه هي أسود مامر بالعرب والاسلام منذ القرامطة ! في عهده توقف الطواف بالبيت وهو مالم يحدث حتى عندما أغرقه الطوفان ، وفي عهده استبيح الحرم وكان قتال فيه كبير. في عهده وقع صلح بين بلد عربي واسرائيل ودخلت اسرائيل عاصمة عربية ونشبت الحرب بين بلدين اسلاميين .. الخ حتى قلت وقتها خالدان حكما السعودية واحد أخرجه السعوديون من التاريخ والثانى نسأل الله اللطف قبل أن يخرج هو السعوديين من التاريخ !

كل هذا ينسى لأن الأمريكان قرروا سلب العرب سلاح النفط فأوعزوا لهم برفع السعر، فتدفق المال وأصبح الحريرى وأكرم عجه وعصام فارس وديڤيد صنبر اصحاب ملايين في عهد خالد هذا ؟ .. أجهل وأسوأ من حكم في تاريخ العرب ؟ !

ثم هؤلاء الذين يبيحون لأنفسهم نقد كل مايجرى فى مصر حتى عدم تعيين نائب للرئيس .. ؟ ! أو زواج حرم الرئيس الراحل ، أو التدخل في علاقة الأحزاب المصرية والموقف منها ، لماذا يرفضون حديث غير المواطن عن نظمهم .. هل بلغ من سوء ظنهم ببلادهم وسخطهم على حكومتهم حد اعتبار كل كلمة ثناء على أوطانهم أو على تاريخهم ، لابد أن تكون مأجورة .. أم هانت بلادهم عليهم وعلى العرب حتى أنهم لا يصدقون أن يهتم عربي بما يجري فى بلادهم فيتقدم بنقد ونصيحة ؟ !

لا والله بلادهم أكرم علينا من ظنهم هذا ، ولانبالى بمن غضب أو اتهم فنحن لانكن للمملكة إلا المحبة والقناعة بأنهم أفضل الموجود وأن جذورهم وطنية لم تأت بهم مخابرات أجنبية .. فمازلت أعتقد أن مصلحتهم هي في التحرر من النفوذ السوري الذي وصل درجة دفعت بعض الأمراء الى تسمية المملكة : « المملكة العربية السورية » ! .

ولهذا قررت اعادة نشر المقالات واضافة الجزء الذي لم ينشر ..

وسابقى الصديق الصدوق للمملكة أحبها كثيرا ولذلك أحب لها أن تكون دائما مع مصر فمهما أدار المال الرؤوس ومهما غرر الشيطان ونفخ في أبواق الغرور فإن المملكة تفقد الكثير والكثير جدا من وزنها إذا ما ابتعدت عن مصر.. بل هل أقول وأمنها .. ؟!! كذلك مصر يشل دورها العربي الى حد كبير إذا ماعزلت عن المملكة .. فمن أجل مصر ومن أجل السعودية ومن أجل العرب ومن اجل سنة رسول الله أضحى بكل مالي وما اتهمت به في علاقاتي مع السعودية وأنشر هذه الاعتراضات .. كذلك من واقع الحرص على النفط العربي الذي في الدفاع عنه والدعوة لتحريره أفنيت شبابي ككاتب ومشتغل بالسياسة وتعرضت أنا وجيلي ووطني للأهوال والضربات والمؤامرات والحروب والتجويع والتدمير. فلسنا نبالغ إن قلنا أن كل ما أصاب مصر فى الثلاثين عاما الأخيرة هو بسبب النفط العربي ، لأن مصر رفعت شعار نفط العرب للعرب . وكل ماجرى ويجري هو لتحطيم هذا الشعار..

ولأن مصر هى القوة الوحيدة القادرة على تشكيل وقيادة موقف عربي يجعل النفط للعرب لا العرب للنفط .. وفي هذه المقالات أردت أن أنبه دول النفط و بالذات السعودية إلى أنه لا مخرج من أزمة النفط إلا بتعريبها . مواجهة أمريكا وبريطانيا وروسيا واسرائيل بقطر والكويت والشارقة ... وأيضا أو لابأس من ضم مصر والسودان والمغرب والجزائر.. الخ .. !

وكما لم أهتم بتهمة النفاق فيما كتبت من قبل .. لا أهتم الآن بمن سيتهمنى بالعداء وأنا أنشر كتابى هذا ..

٣ ب بهجت على الزمالك

محمد جلال كشك

١

فتش عن كسينغر ..!

« .. وخرج العرب بثلاثمائة مليار دولار فى خزائن أوروبا وأمريكا ، وأسهم فى شركات ومصانع هذه الدول .. وحفنة من السماسرة يشكلون رموز الفساد الأكبر فى تاريخ البشرية .. »

في يونيو ١٩٧٩ كتبت مقالا بعنوان : « نحو استراتيجية قومية نفطية » وكان العالم كله يخطب ود دول النفط و يتملقها أو يبايعها . و بعض الكتاب المحسوبين على مصر ، طرحوا نظرية انتهاء « الحقبة المصرية » وظهور الحقبة النفطية ، التي توجه وتقود وتقرر مصير الأمة العربية ! و بدا أن كل القوى تريد لو استسلمت لهذا الانقلاب الخطير الذى جعل الأمة العربية تواجه العالم بمؤخرتها ! أو بأضعف حلقاتها ! ..

فى هذا الوقت لم نرفض ــ وحدنا تقريبا ــ مجرد التسليم بانتقال القرار العربي الى دول النفط بحيث يقرر سياسة المائة وعشرين مليون عربي ، وزراء النفط فى دول الخليج وليبيا ! بل رفضنا حتى أن تنفرد هذه الدول بتقرير سياسة النفط .. وقلنا بالحرف الواحد ، ومنذ ٥ سنوات : « لأن النفط له آثاره العالمية ، والقومية ، فلابد من استراتيجية عربية موحدة ، والغريب أن شعار « نفط العرب للعرب » كان فى الخمسينيات والستينيات أعلى صوتا في دمشق وبيروت والقاهرة والخرطوم ، مع أن النفط كان قضية محلية وقتها ، فلما أصبح النفط هو أهم ورقة عربية ، وبدأ العالم كله يحاسب العرب عليه ، ويخطط ضد العرب ، أو فى مواجهتهم ، أو الى جانبهم ، بسبب النفظ ، إذ بالمشاركة العربية في سياسة النفط تنحسر وتشتد الحساسية ازاء أى محاولة للمساهمة في وضع استراتيجية عربية نفطية » وقلنا : « لم يعد من مصلحة أحد غياب المشاركة العربية في رسم الاستراتيجية النفطية ، لابد من مؤسسات علمية واستراتيجية وسياسية واعلامية على نطاق الوطن العربي ، تضم كل الكفاءات من الدول النفطية وغير النفطية لاعداد الدراسات التى توجه وتساهم فى صنع القرار النفطي .. أليس عجيبا أن يجتمع الامريكيون واليابانيون والالمان والانجليز والطليان والكنديون والفرنسيون للتنسيق فى مواجهة النفط العربي ، بينما لم يعقد أى اجتماع عربي ولاجرى أى اتصال مع دولة عربية غير نفطية قبل اجتماع الاوبك ؟ » بحروفه [1]

---

(١) ولعل هذه السطور تؤكد استمرارية موقفنا وانه لاينبع من أية مصلحة متغيرة أو وقتية ..

ولكنها كانت صيحة ذهبت مع الريح ، وطوتها أمواج الدولارات التى كانت تتدفق بغير حساب وتبدد بغير تدبير، والتى أفقدت بعض المسئولين وزنهم فراحوا يتحدثون عن علاج الغرب أو أمريكا وأوروبا « بالصدمة » فقد صرح الشيخ « على الخليفة الصباح » وزير النفط الكويتى لجريدة « السياسة » أنه يعالج الغزب بصدمة الاسعار « لنجعل هذا العالم يفيق من غفوته » ! ..

ولا أظن أنه بعد ما ارتدت صدمة الأسعار في الاتجاه المضاد نحتاج الى تساؤل حول من الذى كان غارقا في غفوته ومن الذى كان متيقظا بكل حواس المقاتل ..

كذلك ذكرت الواشنطن بوست قراءها هذا الاسبوع بحديث أو نصيحة قدمها الشيخ أحمد زكى يمانى للدول الصناعية ، منذ أربع سنوات نصحهم فيها ، بتغيير أنماط معيشتهم ، لكى يوفروا استهلاك النفط ، كما نصحهم بالبحث عن مصادر بديلة للطاقة ، وقد جعلت « الوشنطن بوست » عنوان كلمتها « لسوء حظه أنهم استجابوا لنصيحته » وقالت لعله يتمنى اليوم لو لم يقلها .. ولعلنا نتمنى اليوم ، لو أنه يستطيع نصح الدول النفطية بنفس الحكمة ، فيغيرون من نمط معيشتهم و يبحثون عن مصادر بديلة للدخل !

باختصار لقد خاضت دول النفط معركة الانتاج والأسعار وخسرتها على طول الخط وهى تواجه الآن أخطر مأساة وأزمة حلت بها منذ اكتشاف النفط ، وهذه الأزمة لا تهدد دخولها فحسب ، بل تهدد استقرارها الاجتماعى ونظمها السياسية ، وبالتالى تهدد التركيبة العربية ، التي شئنا أو أبينا أصبحت قائمة على العنصر النفطي[٢] .

كل التحليلات تشير الى انهيار منظمة الأوبك ، أو على الأقل زوال السيطرة العربية على قراراتها ، فإن ثبات الاسعار ، إذا ما تحقق فسيكون بارادة الدول الكبرى .. و بقدر ما كانت حملة الحقد مستعرة خلال عقد ارتفاع الاسعار ، بدأت مع انهيار الأسعار حملة الشماتة في العرب الذين بدأوا مسيرة الافلاس المالى ، الى جانب افلاسهم السياسي والعسكرى والثقافي .. الخ .. خرج العرب من معركة النفط يحملون تهم الاسراف والطمع والفشل ...

عشر سنوات ربما يراها المؤرخون حاسمة في تاريخ الأمة العربية (من ١٩٧٣ الى ١٩٨٣) كان المواطن الامريكى والاوروبى واليابانى يفطر و يتغذى و يتعشى و يتخلل ،

---

(٢) لاحظ اننا كتبنا هذا ونشرناه قبل عام من المؤتمر المزعوم الذى انعقد تحت شعار « عرب بلا نفط » ليجتر بعض افكارنا بلا فهم ولا اخلاص !

بالحقد الذى تفرزه أجهزة الاعلام ضد العرب ، لأنهم رفعوا سعر النفط من جانبهم ، فسببوا النكسة الاقتصادية العالمية ، ونزحوا ثروة العالم الصناعي ، ونشروا البطالة فيه ، وأنهوا ازدهار الستينيات . وألقوا دول العالم الثالث في ضائقة الديون ذات الفوائد الفادحة ، وأوقفوا التقدم في أكثر دوله .. وقالوا لهؤلاء إن المستفيد الوحيد من هذه الكارثة العالمية ، هم العرب وحدهم ، عبثوا بثروة العالم واقتصاده ورخائه وأمنه الاجتماعى ، مع أنهم لا ينتجون ولا يصنعون ولا يستهلكون هذا النفط ، بل لمجرد مصادفة جيولوجية جعلتهم عند آبار النفط ، فهم يرفعون السعر لتغطية انفاقهم الا تلافي الفاضح ، ولابتزاز العالم سياسيا ، فيحصلون بالمال والنفط على ماعجزوا عن كسبه بالسلاح والرجال !

هكذا قالوا !!

عشر سنوات ، كان العربي يخوض فيها معركة استقلاله الوطنى ضد الغزوة الصهيونية ، وكان الانسان العربي في أمس الحاجة الى دعم وتفهم الرأى العام العالمى ، فصورته الأزمة النفطية بصورة المذنب الاول فى قضية رفع الاسعار ، وجعلته العدو القومى والحضارى والدينى للغرب الصناعي ، حتى ان مستشار الرئيس الامر يكى كارتر ، دعا لتوحيد « الغرب » أو على الأقل « أمر يكا » ضد العربى ، باعتباره العدو المقبول قوميا ! .. ووضعت الخطط ، وحشدت القوات ، وأطلقت الانذارات باحتلال دول النفط العربية ، اذا مااستمر العرب فى جشعهم او استثمارهم لقوتهم المالية لتدمير الحضارة الغربية ، أو القضاء على اسرائيل .

الصورة المشجعة المشرقة المثيرة للاحترام أو حتى العطف ، التى صنعها العرب ، عرب الدم فى أكتوبر ١٩٧٣ انقلبت الى صورة كريهة ، فلم يحدث أن كان العربي هدفا لحملة حقد وتشهير وكراهية واحتقار واستغفال كما حدث خلال عقد النفط هذا ! ..

وانتهى هذا العقد بأكبر هزيمة سياسية وعسكرية ووطنية للعرب ، وأكبر اتساع امبراطورى حققته دولة فى عشر سنوات ، بالنسبة الى تعداد اسرائيل وحجمها ! ..

خلال عقد النفط .. فازت اسرائيل بالصلح مع مصر وطابا ، وضم القدس والجولان وثلاثين ألف مستوطن فى الضفة ، واحتلت عاصمة عربية لأول مرة ودخلت في مفاوضات مباشرة مع لبنان ، واشتركت وربما يقول البعض انفردت بتعيين رئيس دولة عربية ، وضربت المفاعل الذرى للعراق ، وأعلنت « الفيتو » ضد أى نشاط ذرى عربي .. واستنزفت العراق وايران ودول الخليج فى حرب كان هدفها الأول ابقاء الاسعار مرتفعة بتخفيض حجم انتاج النفط المتاح فى الاسواق ..

وخرج العرب بثلاثمائة مليار دولار في خزائن أوروبا وأمريكا ، وأسهم في شركات ومصانع هذه الدول ، وحفنة من السماسرة يشكلون رموز الفساد الاكبر في تاريخ البشرية كلها !

وغرق العالم في فائض النفط ، وبدأت كما قلنا ـ مرحلة الشماتة في العرب ، العاجزين عن تكوين احتكار فعال ، بل الذين لم يشكلوا يوما احتكارا حقيقياً ، والذين لايملكون تحديد السعر لا اليوم ولا بالامس ، والذين امتلكوا يوما امكانية اقتصادية ومالية ، فبددوها وخرجوا مفلسين ! قالت صحيفة أمريكية : « يستطيع الرئيس ريغان أن يدخل التاريخ بوصفه الرجل الذى جرد الاوبك من سلاح النفط ، وأعاد استقلال أمريكا الحرارى ، وحطم قوة العرب المالية التى استخدمت للضغط على أمريكا وابتزاز أوروبا واليابان ، وادانة اسرائيل » (باتريك بوشانان ٤ مارس ١٩٨٣ وشنطن بوست) .

المهم انه خلال حملة الشماتة ، وكما هي العادة بعد مايهزم العدو ، وتنتهى الحاجة الى التعبئة ضده ، ظهرت الحقائق ، وتبين أن العرب لم يرفعوا السعر ، بل الشركات أو المصالح الغربية الكبرى ، وبالذات مخططي السياسة العليا في الولايات المتحدة وبريطانيا ، هم الذين خططوا وفرضوا رفع السعر ، وأجبروا العرب عليه ، ثم تركوهم لغرائزهم وطبيعة نظمهم فاندفعوا في الطريق المرسوم لهم !

فقد ذكر صراحة أن كسينغر (ومن غيره ؟) مستشار نيكسون ووزير خارجيته ـ وحامى اسرائيل وعدو العرب رقم واحد ، هو الذى كان خلف قرار الاوبك الأول برفع الاسعار ، وقد زعمت صحيفة « شيكاغو تريبيون » أن هدف كسينغر كان زيادة دخل شاه ايران ليتمكن من تحقيق برنامج التسليح الذى يجعل منه شرطي أمريكا في الخليج » (١٩٨٣/٣/٢) . وهذا بالطبع تفسير ساذج أو مضلل ، فهناك أسباب أعمق وأخطر من مجرد الرغبة في تمويل الشاه . وتصريف السلاح الامريكى وزيادة الارصدة الإيرانية في بنك تشيس مانهاتن وعلاقة كسينغر به معروفة .. وسنتعرض لذلك بالتفصيل ..

المهم أن كاتب هذه السطور كان في فيينا خلال اجتماع الاوبك (اكتوبر ١٩٧٣) وهمس لى الدكتور مانع سعيد العتيبة وزير نفط دولة الامارات ضاحكاً « : حاجة غريبة ! الشركات هي التى تحرضنا على رفع السعر من جانب واحد » ! ..

وكانت هذه الحقيقة قد بدأت تتردد منذ ظهرت « فوائد » ارتفاع الاسعار على الوضع « الحرارى » في الغرب . ولكن الجديد الذى نشر لأول مرة هو اعتراض العرب على رفع السعر !

فقد ذكر جاك أندرسون ــ المعلق الامريكى المتخصص حاليا في نشر وثائق المخابرات الامريكية ــ أنه « لوترك النفط لقانون العرض والطلب ، لما ظهرت أزمة نفطية ، فالفائض الذى يغرق السوق حاليا ، بدد احلام الصحراويين (عرب الصحراء) في احتكار النفط ، واليكم حقيقة ماحدث : كان « نيكسون » ووزير خارجيته « هنرى كسينغر » يريدان أن يحمي الشاه الخليج الفارسي ، الذي يعتبر مصدر النفط الرئيسي للعالم الصناعي . وأصر الشاه على أن هذه المهمة تحتاج الى برنامج تسليح ضخم ، لم يكن دافع الضرائب الامريكى فى مزاج ملائم لتمويله ، خاصة بعد حرب فيتنام ، ولاتشير الوثائق السرية ــ الكلام لايزال لاندرسون ــ الى من كان صاحب فكرة رفع السعر ، ولكن الثابت أن الشاه بدأ فجأة ، يرغي و يزبد من أجل رفع أسعار النفط دون أى اعتراض من البيت الابيض ، وقد ادت اثارة الشاه وتواطؤ نيكسون الى ارتفاع الاسعار فى اوائل السبعينيات » .

ثم ننتقل الى الجزء الاكثر اثارة فى تقرير اندرسون اذ يقول : « وقد سجلت المخابرات الامريكية سرا أن الشاه هو القائد البارز فى معركة رفع اسعار الاوبك ، اما السعودية ، التى خشى حكامها الحذرون ، صداما مع احتكارات النفط ، فقد عرضوا أن يتدخلوا لمنع رفع الاسعار ، ولكنهم كانوا غير راغبين في الوقوف وحدهم ضد الدول الاخرى البائعة للنفط ، كما فسرت المخابرات الامريكية فى تقرير بالغ السرية ، قالت فيه بالحرف الواحد : « من غير المحتمل ان يغامر السعوديون بالتعرض للعزلة ، وتحطيم الأوبك . وكان « وليم سيمون » وزير المالية ــ فى عهد نيكسون ــ هو اشد الجميع ثورة على هذا الموقف ، بحكم انه لم يكن مطلعا على التدبيرات السرية مع الشاه ، ففي مذكرة ملتهبة كتبها الى البيت الابيض قال : « ان الشاه ليس فقط هو القوة المحركة خلف رفع الاسعار في منظمة الاوبك ، بل أنه يطرح حججا اقتصادية زائفة يجب الا تمر دون رد . » وقال سيمون فى تقريره الذى نشره جاكسون لأول مرة : « **إن العائلة المالكة السعودية ، أخبرته شخصيا ، ان المملكة ستضغط على الاوبك لخفض السعر ولكنهم يحتاجون الى تدخل الولايات المتحدة لتغير موقف الشاه ، وتساءلوا .. هل حقا تريدون ــ أى الامريكان ــ أسعاراً منخفضة ؟ ولماذا إذن لم تثيروا هذا الموضوع قط فى محادثاتكم مع الشاه** » ؟ !

ويختتم جاكسون تقريره بقوله : « كان نيكسون يستطيع أن يمنع تحول ميزان القوى لصالح المشيخات في الشرق الاوسط ، ولكنه لم يحرك ساكنا ، ثم أفلت الأمر» .

وخلاصة التقرير :

١ ــ ان القيادة الامريكية فى أضيق نطاق (وزير المالية نفسه لم يكن يدرى شيئا)

هي التى اتخذت قرار رفع أسعار النفط واستخدمت الشاه وغيره قبله (!؟)

٢ ــ العرب و بالذات دول الخليج بقيادة المملكة لم يرفعوا سعر النفط ، بل ادركت المملكة على الفور خطورة اللعبة التى تطبخ ، وشمت رائحة الأصبع الامر يكى ، واستطاعت تسجيل الموقف تاريخيا على الامر يكان ، انهم هم الذين أرادوا رفع السعر ، وهذا يرجع الى طبيعة الوضع النفطي السعودى ، كما سنشرح فهي المتضرر الأول من انهيار سوق النفط ، ويمكن القول أن السياسة النفطية للمملكة كانت فى جملتها صحيحة ، ولكنها افتقرت في هذه السنوات بالذات الى القدرة على فرض ، أو حتى طرح هذه السياسة مما سنشرحه بالتفصيل ..

٢

سر أوبك المشئومة !

« .. ولو نجحت خطة الملك عبدالعزيز وأصبحت شركات النفط شركات مساهمة يمتلك المواطنون حصة بارزة من أسهمها .. لعجل ذلك بظهور رأسمالية عربية ، وربما كانت المشاركة الشعبية قد تحققت منذ زمن بعيد .. »

اذا كنا نبحث عن خطة **انقاذ** للمأزق العربي الذى وصلنا اليه عبر بحر النفط ، فلابد أن نبدأ بالمصارحة ولو كانت مؤلمة ، فلا علاج لمتاعب الحاضر ، ولا ضمانة للمستقبل أفضل من معرفة أو الاعتراف بأخطاء الماضي . ولقد قامت منظمة الدول المصدرة للنفط « او بك » منذ اللحظة الاولى بهدف واحد هومنع تعريب النفط ، اسقاط القرار العربي من دائرة النفط .. تحطيم شعار « نفط العرب للعرب » .. وتفصيل ذلك هو الآتى :

في الثلاثينيات فى بدايتها على وجه التحديد ، وفي ظل الهيمنة الاستعمارية الانجلو فرنسية المطلقة على العالم العربي ، والحكم البريطانى المباشر لمشيخات الخليج ، طرحت الامبريالية البريطانية المفهوم الاقليمي الضيق للنفط ، وايضا أو وأهم ، الصيغه الخاصة لملكيته ، باعتباره ملكية خاصة للشيخ حاكم المشيخة وعائلته ! لاملكية الشعب ولا حتى الدولة بمفهومها الحديث ، وكان هذا يلائم تمام الملاءمة المصالح الاستعمارية ، والمتمثلة فى شركات النفط ، والتي تمكنت في ظل هذا المفهوم من عقد اتفاقيات نهب صريحة اللفظ والدلالة أخذ فيها النفط بلا ثمن تقريبا ، حيث كانت حصة البلد العربي هى الأقل من بين جميع الاطراف التى تتقاسم برميل النفط ، كانت الضريبة التى تحصلها الحكومة البريطانية على شركة النفط العاملة في العراق أو قطر أو الكويت اكبر من حصة الحكومة العراقية أو شيخ الكويت .. وما كان ذلك ليتم الا في ظل السلطة المطلقة للانجليز من خلال الشيخ الحاكم ، وفي ظل غياب المعرفة فضلا عن المحاسبة على أى مستوى ، ولاحتى داخل البلاط .. وما كان ذلك ليتم الا بحصر النفط في كيانات تتميز بضآلة حجم السكان والتخلف الشديد ، مما جعل هذه النسبة الهزيلة من عائدات النفط التى تحصل عليها المشيخة تبدو ثروة هائلة ، ونعمة هبطت من سماء الاستعمار بغير حساب ! .. ولو كانت في بلدان طبيعية ، لظهرت فداحة الغبن ، واضحة ...

ولعله يجدر أن نشير هنا الى أن الملك عبدالعزيز الذى لا شك في عبقريته ، وايضا فى

احساسه الواعي بخطورة التغلغل الذى كانت تمثله شركات النفط ، قد حاول محاولة هى الاولى من نوعها ، وهى أيضا مجهولة لم يأت لها ذكر فى أى تاريخ للرجل ، ولا أى مصدر الى أن نقلتها مجلة الحرس الوطنى عن كتاب « رسائل الى ولدى » فقد تبين من الوثيقة المنشورة ، وهى أمر من عبد العزيز الى حكام الاقاليم يطرح فيه على الشعب تملك اسهم أول شركة للنفط جرت محاولة تأسيسها في المملكة قبل قدوم الامريكان .. وبالطبع لم تنجح المحاولة . وقامت ارامكو على الطريقة الكويتية .. ولا أحد يستطيع المبالغة في النتائج الممكنة لونجحت محاولة عبدالعزيز وأصبحت شركات النفط شركات مساهمة يمتلك المواطنون حصة بارزة من أسهمها الى جانب حصة الدولة ، وحصة الطرف الاجنبي .. كان ذلك سيعجل بظهور رأسمالية عربية ، وسيخلق وعيا ومشاركة وطنية في قضية النفط ، وسيحتم علانية الانتاج والاسعار وتوزيع الدخل ، وبالتالي ربما كانت المشاركة الشعبية أو حديث « ارم ذات العماد » قد تحققت منذ زمن بعيد ..

ولم يكن من الممكن حصر عائد النفط في الشيخ واسرته ، وان استمرت لهم حصة الاسد الى يومنا هذا ، ولكن المال تسرب ، بطريقة أو بأخرى الى الطبقة المحيطة بقصر « الشيوخ » .. وقد حرص الشيوخ على اكتشاف صيغة تنفي أية مظنة فى الاعتراف بحق مشروع للاهالى فى النفط أو عائداته ، فكان انتقال الثروة من خلال شراء الاراضي بأسعار خرافية ، أو من خلال العطايا والهبات ، أو السماح بالاختلاس من المشروعات العامة .. أو الحصول على توكيل استيراد يعطى صاحبه عمولة على كل مايباع فى المشيخة دون أى جهد .. وتطور ذلك مع تطور الدخول ، وتطور الانفاق حتى ظهرت طبقة السماسرة المليارديرات ، واغلبهم ليسوا من مواطني المشيخة ، وبعضهم ليس حتى من المسلمين [1] .

بل ليس سرا أن اكثر من ثمانين بالمائة من سلاح ومصروفات « الكتائب » جاءت من دول النفط وعبر هؤلاء السماسرة والمستشارين .. ولا نريد أن نطيل في هذه النقطة الآن ، المهم انه اذا كان النفط العربي لم يستخدم يوما كسلاح حقيقى فى المعركة ، معركة التحرر ومواجهة اسرائيل ، فإنه يمكن القول بكل اطمئنان انه استخدم وبنسبة كبيرة في العمل المضاد لقوى التحرر . وفى ذبح المسلمين والفلسطينيين فى لبنان .

حكاية الأوبك

ولنرجع قليلا الى الوراء .. فى الخمسينيات ، كانت الأمة العربية تخوض معركة التحرر من الاستعمارين البريطانى والفرنسي ، وطرح شعار الوحدة العربية ، كوسيلة لزيادة

(١) تخيل أن مسيحيا لبنانيا يتقاضى عمولة والى الابد عن كل جهاز تليفون يركب في منزل سعودى وعن كل سنترال جديد يقام فى قرية سعودية .. والى الأبد ! ..

القدرة على التحرر، وكنتيجة حتمية ومنطقية لما ساد هذا الجيل من اعتقاد بوحدة الدم واللغة والوطن .. وان هذه العوامل وحدها تحتم التواجد في دولة واحدة .. وفي هذا الوقت بالذات اتجه الفكر القومي الى النفط ، وكان هذا منطلقا طبيعيا ومتوقعا ، فالوحدة ليست شعاراً لتدريب الحناجر، ولا مجرد راية ترفع وهتاف يطلق ، بل هي أولا وأخيراً وحدة الموارد والامكانيات .. وكان النفط فى نهاية الخمسينيات ، هو اكبر رهينة في يد الاستعمار، والرمز الذى يتحقق بالسيطرة عليه مضمون التحرر العربي ..

وقد جاء التحرك دفاعيا ، ففى عام ١٩٥٩ انتهزت شركات النفط نكسة الوضع العربي بانقسام عبدالكريم قاسم ، وتدهور علاقات الجمهورية العربية المتحدة (مصر + سوريا) مع العرب ومع الاتحاد السوفيتى ، وقامت هذه الشركات بخفض سعر النفط بنسبة عشرة بالمائة بقرار منفرد من جانبها ، فأصبح سعر البرميل دولارا واحدا وستين سنتا ! .. ولم يكن هذا القرار ليمر بهدوء ، فى عنفوان « صوت العرب » وبادرت القاهرة فدعت الى المؤتمر العربي الاول للنفط ، الذى انعقد في القاهرة في ابريل ١٩٥٩ ، وحضره مايقرب من خمسمائة مندوب تحت شعار؛ « بترول العرب للعرب » ..

وكان أول وآخر مظاهرة « عربية » نفطية ، وكعادة مؤتمرات العرب ، كان حافلا بالخطب والبيانات والشعارات ، وايضا الدراسات حول الاسعار والاتفاقيات ، ومقارنة الحصص .. واذا كنا قد كتبنا اكثر من مرة عن أهمية اقتراح المرحوم « أميل البستانى » (الذى اغتالته الشركات الامريكية) الذى طرحه في ذلك المؤتمر، وهو أن تخصص الدول العربية النفطية نسبة خمسة بالمائة من دخلها تنفق على تنمية الدول العربية غير النفطية ، وكان اقتراحا ثوريا يقلب خريطة المنطقة ، و يطرح مبدأ المشاركة الاخوية العربية ، وبالطبع تصدت لهزيمته كل القوى المعادية ، ولكن تحت شعار يسارى . كما هى العادة ، فعملاء اسرائيل الذين يريدون استمرار احتلالها للقدس والضفة الغربية ، لا يقولون ذلك صراحة ، بل يرفضون تحرير الضفة لأنهم لا يقبلون أقل من تحرير فلسطين بأكملها ! وهكذا تصدوا لأميل البستانى ، تحت شعار أن اقتراحه مؤامرة استعمارية لمواجهة مطلب التأميم !

سقط اقتراحه وتأخر التأميم عشرين سنة ، بل جاء بضغط الشركات ورغبتها في تصفية وجودها الظاهر! ..

الا أن اهم نتائج المؤتمر الأول للبترول العربي ، هومجرد انعقاده : تعريب قضية النفط ، جعلها اهتماما عربيا ، بمعنى اسقاط الاقليمية ، وتحطيم حصارها داخل الكيانات الهزيلة ، مواجهة الشركات بالمائة مليون عربي ..

وجاء الرد سريعا وواضح الهدف ــ وهواسقاط عروبة النفط .. اخراجه نهائيا من دائرة القرار العربي ، نقل هذا القرار الى منظمة لاتحمل حتى اسما عربيا ، بل لفظة لاتينية (أوبك) ولاتقتصر عضويتها على العرب ، ولاحتى يتمتع العرب فيها لاكثر من عشر سنوات تالية بالمركز القيادى . وهكذا كان مؤتمر النفط العربي في ابريل ١٩٥٩ وكان اجتماع بغداد عند عبدالكريم قاسم عدو عبدالناصر وقائد الحملة ضد عروبة القاهرة في سبتمبر ١٩٦٠ واعلنت منظمة الاوبك التى اشترط لعضويتها أن تكون الدولة من الدول المصدرة للنفط ليست مجرد منتجة فقط لابعاد مصر التى كانت تنتج وقتها كميات بسيطة !

وكانت الدول المؤسسة هي : ايران ــ العراق ــ فنزويلا ــ الكويت ــ السعودية ــ وباستثناء ــ فنزويلا ، كانت هذه الدول على علاقة غير طيبة مع عبدالناصر ومصر وهكذا ولدت منظمة الاوبك .

وصحيح ان الثقل العربي قد زاد داخل المنظمة خلال العشرين عاما الماضية ، وصحيح أن « الأوبك » استطاعت أن تحقق فى النهاية ، أو فرض عليها التأميم ، وأنها بدت فى اواخر حياتها فى صورة المدافع عن العالم الثالث في معركة الخامات والاسعار ضد العالم الصناعي .. الا أن اهم انجاز حققته الأوبك ، هواسقاط عروبة النفط ، وبقدر مازاد ثقل النفط فى السياسة العربية ، بقدر ماضعفت المشاركة العربية في صنع هذا القرار أصبح القرار في النفط العربي ، يصدر من اندونيسيا وايران وفنزويلا .. ! وبدلا من محاولة القوميين العرب في الستينيات توظيف النفط لصالح الامة العربية ، واخضاع السياسة النفطية للقيادة العربية الشرعية ممثلة في مجموع الامة العربية ، جرى العكس ، وهواخضاع هذه القيادة لنفوذ النفط [٢] .. وقد تحقق ذلك بعدة عوامل مساعدة .

١ ــ انهيار القيادة الطبيعية ، بالهزيمة العسكرية فى حرب ١٩٦٧ وبالافلاس الاقتصادى ، فحتى بداية الستينيات كان الذهب المصرى يصارع عن جدارة الذهب النفطي فى بورصة بيروت السياسية ، وكان الرئيس المصرى يستطيع السخرية من اتهامه بالطمع في النفط قائلا أن ميزانية السعودية اقل من ميزانية احدى وزاراته .. أما في السبعينيات فقد أصبح مستحيلا على مصر وسوريا تجنب الافلاس بدون مساعدة الدول النفطية .

٢ ــ النزيف البشرى والسياسى الذى تعرضت له المراكز القيادية التقليدية ، حيث

---

(٢) لاحظ انه مامن كاتب ناصرى ولا بعثى ولا قومى ولا يسارى قد سبقنا الى هذا القول ، ولانظن أن جهلهم وصل الى هذا الحد ، ولكن النفط يفقد الحواس القدرة على التعبير. نحمد الله على سلامة حواسنا .

جرت تصفيات واسعة للمؤسسات السياسية والثقافية ، وأضطهد المثقفون أو هاجروا ، وتقلص دور الصحافة والجامعات والنقابات ، وفى نفس الوقت تضاعفت ثروة المجموعة النفطية . ومع هزيمة « المبادىء » أو الفجيعة فيها ، انتصر منطق المال ، « وعقلانية » الاعتدال ! .. أما اصحاب المبادىء ، فقد وجدوا العزاء فى التمسك بالاسلام النفطى ، بدلا من عروبة العسكر المنهزمين .. وقد ساعد على ذلك بروز « فيصل » كنموذج للعرب المتطهرين .. الأغنياء .. !

وقد جرت محاولة اخيرة لاستعادة القيادة الطبيعية لمكانها على رأس الأمة العربية ، وذلك في حرب رمضان[3] التى شنتها مصر وسوريا ... ولكن تم سحق هذه المحاولة بقسوة ووحشية وكفاءة ، وخرجت القيادة ، تماما ، من المراكز البشرية والحضارية والعسكرية ، الى المجموعة النفطية ابتداء من هذا التاريخ والى بداية الثمانينيات .. وتوج ذلك باخراج مصر تماما من القرار العربي بالكامب دافيد ، وان كان الرئيس السادات لم يفته تبرير قراره المنفرد بأنه لايستشار فى قرار النفط العربي فلماذا يستشير هو فى قرار الدم المصرى !.... وقد ساعد على تحقيق هذا الانقلاب ، الانفجار المالى الذى غمر خزائن دول النفط بمعدلات لم يسبق لها مثيل فعميت العيون وخرست الالسن ..

ويمكن القول أنه كان من بين اهداف « كسينغر » ومخططى السياسة العليا لامريكا ، نقل القيادة الى المجموعة النفطية ، التى مهما قيل عن اخلاصها ، وهى فى غالبيتها قيادات وطنية ، الا انها محدودة القدرة على صعيد المواجهة العربية ـ الاسرائيلية ، أو على صعيد المواجهة مع العالم الصناعي ، وصراعات النفط .. (مجموع سكان ٣ امارات خليجية لايزيد على تعداد الطلبة الجامعيين في مصر وسوريا !) .

وهكذا كان هذا العقد الذى يتحدث محرر شيكاغوتريبيون عن عار التاريخ وهو يسجل « سيطرة حفنة من الدول الفقيرة المغطاة بالرمال على اقتصاد العالم » .. !

وهذا بالطبع من بقايا حملة التشهير بالعرب ، فالحقيقة ان هذه الدول لم تسيطر لحظة واحدة على اقتصاد العالم ، بل سيطرت على القرار العربي ، بل ان شئنا الدقة « عطلت » القرار العربي ، والحق ان هذه الدول لم تكن فقط الاقل قدرة على ممارسة تلك المهمة ، بل والاقل رغبة في ممارستها ، بل وحاولت جاهدة أن تتفادى هذه المهمة تاركة « للاخوة » حرية الممارسة ، مستعدة دائما للدعم بما تملك ، ومن هنا ظهر تعبير دبلوماسية « دفتر

(٣) العقيد القذافى يسميها « مؤامرة » رمضان التى جرت مصر سوريا اليها !! وكاتب يقول ان هزيمة الاسرائيليين فى المرحلة الاولى كان متفقا عليها ! ..

الشيكات » . وصحيح ان هذه الدبلوماسية لم تحل ، ولا كان لها أن تحل مشكلة واحدة من مشكلات العالم العربي ، ولكن الذين يعتبون على النفطيين العرب انهم لم يفرضوا سياستهم بقوة المال . يخطئون فهم دور المال . فالولايات المتحدة لاتفرض سياستها على الدول التى تنال دعما امريكيا بقوة المال ، أوحتى تحت ضغط الحاجة الى هذا الدعم ، بل بالقدرة الامريكية المتعددة الجوانب ، حتى ليمكن القول ان الطاعة والانضباط يسبقان تقديم الدعم وليس العكس .

ودول النفط العربي ، لاسباب بشرية وتاريخية وجغرافية ، تفتقر للقدرات المؤثرة ، ومن ثم أصبح مالها عبئا عليها ، وجعلها فريسة للابتزاز ، اصبح دعمها اشبه بالجزية ، يجب ان تقدمه عن يد وتشكر من يتفضل بالحصول عليه ! لم يضعها المال ابدا فى مركز القدرة على التأثير ، ونفس الشيء بالنسبة للمدخرات والاستثمارات في اسواق اوروبا وأمريكا ، فرغم كل ماقيل عن قوتها وتحكمها وتأثيراتها ، تبين انها فى الحقيقة « رهينة » في يد امريكا واوروبا ، ونقطة ضعف يمكن ان تضغط بها امريكا واوروبا وليس العكس ! ..

المهم دبر « كسينغر » قلب الوضع العربي بحيث تصبح اضعف الاطراف في المواجهة ، وتتراجع القوة العربية الطبيعية الى الخلف ، وبشر عملاء « كسينغر » بظهور « الحقبة النفطية » للترويج لهذا المفهوم .. **مع ان الحقيقة التى يعرفها السعوديون وكل الشرفاء في دول النفط ، انهم لا يمكن أن يؤثروا فى العمل العربي الا من خلال مصر وبالتضامن مع مصر ، هذه هي الحقيقة التى آمن بها الملك عبدالعزيز رغم كل سوء العلاقات بينه وبين الملك فؤاد ، وآخر وصايا الملك عبدالعزيز لاولاده هي التضامن دائما وابدا مع مصر.. كذلك يمكن القول أنه منذ الأربعينيات فى هذا القرن اكتشفت مصر انها وحدها تستطيع ان تشكل قوة فعالة في العالم العربي ، ولكن بدون التحالف مع السعودية لا يمكن انجاز عمل عربي بناء ،** دلت على ذلك تجارب قيام الجامعة العربية ، والتبنى العربي لقضية فلسطين ، والانجاز الناجح لتحرير سوريا ولبنان والمغرب وتونس والجزائر وليبيا والغاء الارتباط الاردني ــ البريطانى .. وهزيمة نورى السعيد وحلف بغداد .. وتؤكد هذه الحقيقة ايضا السلبيات التى نزلت بالأمة العربية ، عندما تفترق مصر عن السعودية .. ابتداء من حرب اليمن الى هزيمة ١٩٦٧ .. عندما استطاع فيصل أن يسمو فوق كل الانفعالات و يعيد الالتحام المصري ــ السعودى . ولكن الذى كان يخطط فى الاتجاه المضاد ، ماكان ليصبر على قيادة « فيصل » فكان أن اغتيل في ظروف عجيبة لاتكاد تصدق .. وانهار التضامن العربي ، ووصل الوضع العربي الى اسوأ مرحلة فى تاريخه .

٣

الفعل لأمريكا والسب للعرب !

« .. وتعهد الملك فيصل بتلبية حاجة أمريكا من النفط مقابل الضغط على اسرائيل ، للجلاء عن الأراضى المحتلة فى حرب ١٩٦٧ وقد أهمل نيكسون رسالة الملك ثلاثة شهور ، ثم رد بالرفض ! »

قلنا في الحلقات السابقة أنه بعدما تحققت الاهداف المرجوة من رفع اسعار النفط بدأت المصادر الغربية ــ كعادتها ــ تكشف الحقائق ، وتعلن ان هذا الرفع كان خطة امريكية بالدرجة الأولى ، و بريطانية الى حد كبير ، ومن أهم المصادر التى نشرت حول هذا الموضوع كتاب « جاك اندرسون » المعلق الأمريكى الشهير بتخصصه في نشر وثائق المخابرات الامريكية ، وهو فى هذا الكتاب كعادته يحاول اخفاء الاهداف الحقيقية للسياسة الامريكية في قضية اسعار النفط و يرجعها الى الخطأ أو اللامبالاة ! ولكن المهم فى الكتاب ، بل فى كل ما ينشره « أندرسون » هو الوثائق لا التحليلات ولا الاستنتاجات .. ووثائق الكتاب كما سنرى تثبت بشكل قاطع ، ان حكومة نيكسون ارادت ونفذت الانفجار النفطي الذى ترتبت عليه كل الظواهر التى عرفها العالم فى السبعينيات ، والتى افضت الى ماتعانيه دول الاوبك والعالم العربي ، وما ستعانيه في العقدين الحالى والقادم . وتؤكد هذه الوثائق أيضا أن « هنرى كسينغر » لاغيره كان المصمم والمنفذ والمايسترو في هذه العملية ، أو الانقلاب الذى سيترك بصماته على الواقع العربي لعشرات السنين .. والذى يسميه بعض المغفلين أعظم ثورة !!

يقول أندرسون في كتابه الذى سماه « فياسكو» أو « النصبة » : « أن ازمة النفط كانت اكذوبة ولكن الاقتناع بها كان أقوى من الحقيقة ، فقد جعل الناس يقبلون السعر الجديد » .. و يقول انه عندما وصل الرئيس نيكسون الى الحكم كان سعر برميل النفط دولارا واحدا وخرج من الحكم وسعر البرميل ١٢ دولارا .. و ينقل عن هنرى كسينغر انه عندما طلبت منه الشركات التدخل لمنع رفع السعر رفض ورد بالتالى :

« ان ارتفاع سعر الطاقة سيؤثر اساسا على اوروبا واليابان ، وربما يقوى هذا قدرة الولايات المتحدة على منافستها . وان اتخاذ قرارا لمجابهة ، يعنى اجراءات تقشف فى

الدخل لدعم الاقتصاد الاوروبي ، وهوموقف صعب جداً في بلد ممزق بسبب حرب فيتنام وكذلك فإن شركات النفط لخطب ود الدول المنتجة ، قد تضغط على الحكومة الامريكية للتدخل في الصراع العربي ــ الاسرائيلي ، وهوضد سياستنا في الحد من النفوذ السوفيتي ، وكذلك فإن سياسة المواجهة قد تضعف علاقة امريكا مع العرب » وقدم كسينغر مذكرة الى نيكسون ينصح فيها بتدخل الحكومة ولكن لتليين موقف الشركات وجعلها تستجيب لمطلب رفع السعر ! (صـ ٢٦٤) .

ومن هذا النص نستشف اهداف امريكا التي سنشرحها اكثر ، وهي : رفع السعر لصالح الاقتصاد الامريكي لأنه يرهق إقتصاد المزاحمين ، اوروبا واليابان .. وايضا رغبة كسينغر في الغاء ورقة النفط العربي في تحديد الموقف الامريكي من اسرائيل ..

و يروى « جاك اندرسون » قصة النفط كما كان الوضع في الستينيات ، حيث كانت الشقيقات السبع ، (وهي خمس شركات امريكية وشركتان بريطانيتان) تسيطران على تجارة النفط في العالم غير الشيوعي ، ومن خلال الدعم غير المحدود من جانب الحكومتين الامريكية والبريطانية ، واحتكار هذه الشركات للنفط انتاجا ونقلا وتسويقا ، كانت تسيطر على السعر ، بل وأهم من ذلك كانت تخضع الدول المنتجة لارادتها ومصالحها .. وذلك من خلال العصا والجزرة ، مكافأة الحكومة المتعاونة بزيادة الانتاج وكشف آبار جديدة ، ومعاقبة العاصي بخفض الانتاج وتقليل موارده ، فإن تحول الى متمرد ، جرى تجويعه وحصاره ، وفي كثير من الاحيان تصفيته إما بالاغتيال أو انقلاب أو حتى ثورة ، وقد ظلت شركات النفط تتبادل الثورات في المكسيك ، حتى طفح الكيل بالمكسيكيين فأمموا النفط في ١٩٣٨ ، وكانت المكسيك ولاتزال من اغنى دول العالم في مصادر النفط ولكن الاحتكارات عاقبتها بالانسحاب ، واختفت المكسيك من عالم النفط أربعين سنة ، حتى ارتفعت الاسعار واحتاجوا لها فاكتشفوا النفط « فجأة » وعادت تتصدر دول العالم انتاجا وتصديراً !

وخلال الفترة التي كان الملك سعود والطريقي يستمتعان فيها بترديد شعارات الناصرية ، وخاصة شعار « نفط العرب للعرب » تجمد انتاج السعودية فلم يسجل زيادة تذكر من ١٩٥٥ الى ١٩٦٤ فلما جاء الملك فيصل واليماني بسياسة التعاون مع الشركات ، والتصدي « للتيارات الهدامة » بدأ الإنتاج يرتفع بمعدل ٥ ٪ حتى وصل الى ١٨ ٪ في السنة ، فيما عرف بعد ذلك « بأعجب مرحلة في الكشف وزيادة الانتاج في تاريخ النفط كله » (صـ١٥) !

وعندما أمم مصدق نفط ايران ، حاصروه ومنعوه من بيع النفط حتى افلست ايران ، ورفعوا انتاج الكويت والسعودية والعراق ، فلما أطاحت به المخابرات الامريكية ، واعادت الشاه ، رفعوا انتاج ايران حتى فاق الكويت وتساوى مع السعودية ، وعندما نزع عبدالكريم قاسم الاراضي غير المستغلة من الشركات ، خفضوا انتاجه الى مليون ب/ى (ب/ى = برميل يوميا) حتى انصاعوا واعادوا الاراضي للشركات عام ١٩٦٧ فارتفع الانتاج .

كانت هذه الشركات السبع (اكسون ـ تكساكو ـ موبيل ـ ستاندر كاليفورنيا غلف ـ بريتش بتروليم ـ شل) تسيطر على تسعين بالمائة من النفط المتداول فى الاسواق العالمية .. واذا لم تنجح ضغوطها المالية ، فإن الاساطيل والمخابرات تعاونها ..

وبعد اغلاق قناة السويس عام ١٩٥٦ اتجه العمل فورا لايجاد مصادر نفطية لاوروبا بعيدة عن السياسة المصرية ، والمعروف أن الشركات تعرف اماكن النفط ، ولكنها لاتخرجه الا فى ضوء الاعتبارات الاستراتيجية ، وفى ١٩٥٥ كان في ليبيا بئر استكشاف واحد وحيد يتيم ، وفى ١٩٥٩ أصبح الرقم ٣٤٣ بئراً .. وفى ١٩٦١ بدأت ليبيا تصدر عشرين الف ب/ى وصل عام ١٩٦٦ الى مليون ونصف مليون ب/ى وماحققته الشركات في ليبيا في خمس سنوات ، لضرب تأثير مصر على نفط شرق السويس (قناة السويس ، والزعامة العربية) احتاجت السعودية الى عشرين سنة لتحقيقه (انتاج ١,٥ مليون ب/ى) .. فلما اغلقت قناة السويس مرة ثانية في حرب ١٩٦٧ ، وبدأ الحديث عن استخدام النفط في النزاع العربي ـ الاسرائيلي ارتفع انتاج ليبيا الى ٢,٦ مليون ب/ى ١٩٦٨ ثم ٣,١ مليون ب/ى عام ١٩٦٩ ..
ويقول اندرسون فى ١٩٦٠ كانت اوروبا تستورد ٧٢٪ من نفطها من دول الشرق الاوسط الخاضعة لعواصف عبدالناصر وفى نهاية الستينيات هبط ذلك الى ٤٨ ٪ وحلت محل هذه الدول ليبيا والجزائر .. ولاحظ أن ليبيا كانت ملكية رجعية ، والجزائر جمهورية ثورية ، وكلاهما على عداء مع مصر عبدالناصر ، الأولى لأن مصر يسارية والثانية لأن مصر رجعية ، وستلاحظ أيضا أن ليبيا ستصبح ثورية والجزائر اكثر اعتدالا ولكن الموقف لن يتغير، اعنى الجفوة مع مصر وتمسك البلدين ؛ ليبيا والجزائر باغلاق قناة السويس . ليبيا عام ١٩٦٠ كانت تصدر أربعة بالمائة من استهلاك اوروبا فأصبحت فى ١٩٦٩ تصدر ٤١ ٪ .. (واحد وأربعين) .

ولكن النظام السنوسي اثبت عجزه عن تنفيذ مهمة قطع جناح مصر ، وتحجيم تأثيرها في النفط وسياساته ، فهو أولا واجه اضرابا عماليا خطيرا أحتل فيه المضربون المتعاطفون مع

مصر مواقع النفط ، وكذلك أصدر البرلمان الليبي قرارات « ثورية » ومؤيدة لمصر ك
استجاب الملك السنوسي للضغوط العربية والاسلامية فانضم الى جبهة الدعم التى قامت في
مؤتمر الخرطوم لدعم مصر وتعويضها عن اغلاق القناة ، كذلك أصبحت ليبيا المور
الأول في التبرعات لحركة فتح .. يضاف الى ذلك كبر سن الملك وتحرك اكثر من جه
لوراثته ..

وفجأة ! ..

وقع انقلاب الفاتح من سبتمبر .. وكانت كلمة السر « فلسطين لنا » .. وقررت
حكومة الثورة منع التبرع لفتح ، وفرضت بدلا منها « ضريبة جهاد » انفق جانبها الاكبر في
تصفية فتح واخراج الفلسطينيين من شمال لبنان بالحديد والنار ، كما كان اول اجرا
لحكومة الثورة هو محاكمة وزير الاعلام السابق لأنه سمح « لام كلثوم » بإقامة حفل غنا
في ليبيا لصالح المجهود الحربي المصرى ! ..

وكانت سيدة الغناء العربي ، وبنت مصر الخالدة ، قد خرجت تغني للعرب لكي
يتبرعوا للمقاتل المصرى ، الذى حملوه وحده شرف القضية ، وضنوا عليه حتى بالنقوط لأم
كلثوم !!

المهم يروى « أندرسون » كيف فاجأت الحكومة الامريكية ، الاصدقاء ، بدعمها
« للثوار » في ليبيا ، وكيف افضت المخابرات الامريكية لمجلس الثورة بتفاصيل أول وربما
اخطر انقلاب دبر ضد القذافى ، كما يقول أن « المخابرات الامريكية تدخلت ثلاث مرات
لمنع المتآمرين على القذافي من الوصول الى ليبيا » (انظر الصفحات من ٢٠٤ الى ٢١٥) .

وهذا لايهمنا ، فكل الدول العربية « فى الهم شرق » ولكن المهم تتبع ذلك فى قصة
النفط .. ففى ١٩٦٩ لم تكن هناك بوادر أزمة نفطية ولا أى اساس للهيستيريا التى ستجتاح
العالم بعد ذلك ، ولا كانت الشركات في أى مزاج للتساهل مع الدول المنتجة ، وقد حاول
نظام السنوسي ، بكل رصيده المزعوم عند الامريكان ، رفع حصته عشرة سنتات في
البرميل ، فرفض مجرد الحديث فى طلبه ، وبعد شهور ليس إلا ، جاء « الثوار » وطلبوا ٤٤
سنتا في البرميل ، وفوجئت الشركات بمستشار النفط في البيت الابيض « جيمس ايكنز »
يضغط عليهم ويقول ان ٤٤ سنتا مطلب معقول وعادل ، ويجدر بالشركات الا تثير الليبيين
وتجعلهم يشعرون بالغبن ! بل وتدخلت الحكومة الامريكية لاقناع الشركات البريطانية
العاملة في ليبيا بالموافقة و يقول اندرسون بالحرف : « ان الشركات التى اعتادت أن تنظر
الى حكومة الولايات المتحدة كشريك وركن حصين تأوى اليه في الشدائد ، جن جنونها ،

وهي ترى الحكومة الامريكية تدعم موقف خصمهم فى المطالبة برفع السعر بنسبة الثلث ، وفجأة وبعد عشر سنوات من انخفاض السعر الحقيقى وثبات السعر المعلن ، وهكذا فقدت وزارة الخارجية ثقة الشركات ، كذلك ادهشهم عدم اهتمام المسئولين بنتائج ذلك على السوق العالمي وحتمية مطالبة الدول الاخرى وخاصة ايران بالمثل » ..

وهكذا اعلن العقيد فى اول احتفال للثورة تحقيق اكبر زيادة تحققت في عالم النفط منذ عام ١٩٥٠ عندما فجرت ارامكوسوق الخليج ضد الشركات البريطانية باعلان مبدأ المناصفة ..

ونحن نؤيد مايقوله « اندرسون » عن مفاجأة الشركات ، فهذه كما قلنا كانت سياسة عليا جدا ، كذلك فإن الشركات لاتستطيع اقناع مساهميها بالمصالح الاستراتيجية العليا برفع السعر أى زيادة ماتدفعه وبالتالى نقص ارباحه (او هذا مايفهمه المساهم العادى) ولذلك كان الافضل ان يأتى ذلك الاجراء من جانب الدولة وفى صيغة فرض على الشركات ..

وقد حاولت الشركات العالمية كلها بما فيها الفرنسية والاسبانية توحيد موقفها من الاوبك فى ماعرف باسم مجموعة لندن ، ولكن كسينغر رفض تأييدهم وعلل ذلك بما اشرنا اليه فى بداية الحديث .. بل وزاد على ذلك بأن ارسل « جون اردين » وكيل الخارجية الامريكية للشاه يحرضه على المطالبة بالمثل ، فأكد له ان الحكومة الامريكية لاتتدخل في المفاوضات بين ايران والشركات ، « ولم يكفه ذلك بل ابلغ الشاه ان الحكومة الامريكية نصحت الشركات بالتعقل والمهاودة ، وان الشركات استجابت فعلا » بل و يزعم ان مندوب كسينغر أوعز للشاه الذى لايفهم بالاشارة ، بالسلاح المطلوب ، اذ توسل اليه الا يقطع النفط اذا تعثرت المفاوضات لأن ذلك يهدد أوروبا واليابان ، والرئيس نيكسون « يرجو» الايقع ذلك » و يضيف مؤلف كتاب « النصبة » « أن هذا هو السبب الذى جعل الشاه يهدد لأول مرة فى حياته بقطع النفط ! » كما يذكر ان السفير الامريكي فى طهران كان يضغط على الشركات لرفع السعر.

نرجع للوراء قليلا

فى مارس ١٩٦٩ كان الشاه في جنازة ايزنهاور، وهناك عرض على الولايات المتحدة ان يعقد معها ماسمى بصفقة القرن ، وهى مليون برميل يوميا لمدة عشرة اعوام بسعر ثابت هو دولار واحد لاغير!! فرفض اقتراحه !! .. وفى هذا الوقت كانت تكلفة برميل النفط فى الخليج عشرة سنتات ، وكان الاحتياطى الثابت يكفى العالم ٧٤ سنة اذا لم تكتشف نقطة نفط جديدة ! ..

وفى ١٩٧٠ تم الاتفاق بين الاوبك التى يتزعمها الشاه وشركات النفط على رفع دخل دول المنظمة تدريجيا من ٤,٤ مليار دولار حتى يصل الى ٧,٥ بليون عام ١٩٧٥ وبدا أن الوضع قد استقر، فقد وعدت دول الخليج انها لن تتقدم بمطالب جديدة لمدة خمس سنوات، وقال اموز يغار وز ير نفط ايران ان الدمع يطفر من عينيه، وقال مزاحم الباجهجى، سكرتير اوبك «لقد انتهت المشاكل بين الدول المنتجة والشركات». وتحدث الشيخ اليمانى عن الزواج الكاثوليكى بين الشركات والدول المنتجة.

وقال الملك فيصل للشيخ اليماني: «نحن لا نريد أن تفقد شركات النفط دورها كوسيط بين المنتجين والمستهلكين، نريد للصيغة الحاضرة ان تستمر اطول وقت ممكن، وان نتجنب أى تناقض عنيف، او تعارض بين المصالح يمكن أن يؤدى الى زعزعة صناعة النفط» (صـ ١٦١).

ولكن العزيز كسينغر ومخططي السياسة الامريكية ـ البريطانية كانت لهم وجهة نظر مخالفة تماما، يمكن أن نلخصها فى الآتى:

١ ـ فى حرب ١٩٦٧ ثم ١٩٧٣ اتضحت خطورة استمرار الغرب فى الاعتماد بصفة اساسية على النفط العربي، لعدة اعتبارات منها الخلاف العربي مع الغرب حول اسرائيل، ومنها عدم استقرار الاوضاع في الشرق الاوسط. ولم يكن ليغيب عن بال دهاقنة الغرب الصناعي، مغزى طوابير السيارات التى وقفت في انتظار البترول والشتاء القارص الذى تعرضت له اوروبا وامريكا، وتعطل المصانع، والغاء الكثير من مظاهر الحياة المترفة التى تميز الحياة في الغرب.. مما جعل العربي يمتلأ بالزهو فيثرثر عن السيطرة على الغرب واخضاعه وهو يتجشأ و يسكى الغرب فى خمارات أوروبا وامريكا. ومن هنا كان التخطيط لتقليل الاعتماد على النفط العربي، تقليل نسبة هذا النفط في اسواق العالم الصناعي.. بالحد من استهلاك النفط، وخلق البدائل عن النفط، وعن النفط العربي بالذات.. وقد تحقق ذلك برفع السعر، لأن ارتفاع السعر جعل من الممكن الاستثمار المربح لنفط بحر الشمال (بريطانيا والنرويج) الذى كان جاهزا للنزول للاسواق في انتظار ارتفاع سعر نفط العرب ونيجيريا.. وكذلك غاز الاسكا وكندا، وبالمصادفة كانت اتلنتك ريتشفيلد، وهمبل اويل. وبريتش بتروليم قد أعلنت في فبراير ١٩٦٩ عن خطة لنقل نفط الاسكا الى كاليفورنيا تتكلف مليار دولار يوم كانت أوقية الذهب بخمسة وثلاثين دولارا، وقبل دولارات سوق المناخ، وكان من المستحيل تصور هذا المشروع اذا ما استمر النفط العربي يصل الى كاليفورنيا بأقل من دولارين أو حتى بعشرة دولارات كما كان المتوقع في

السبعينيات . ونفس الشيء عن نفط المكسيك ، وبعض الآبار التي كانت قد أهملت في أمريكا . ومعروف اليوم ان هبوط سعر النفط عن عشرين دولاراً سيؤدى الى وقف الانتاج في بحر الشمال ، والاسكا والمنطقة المتجمدة فى كندا ، وقد تتعرض المكسيك ومجموعة بنوك امريكية للافلاس . ومن المتوقع ان تتدخل الدول الكبرى لمنع العرب من خفض سعر نفطهم الى ابعد من الحد المطلوب ، وقال « بول لويس » انه يتوقع أن تشكل الدول الصناعية كارتلا (احتكارا) يمنع خفض السعر عن خمسة وعشرين دولاراً (نيويورك تايمز ٣٠/١/١٩٨٣) والاسلوب الذى يمكن ان يستخدم لمنع العرب من خفض السعر ، هو ما قاله صراحة رئيس اتلانتك ريتشفيلد ، التي تستثمر حقل « كوباردك » فى الاسكا والذى يتوقع ان ينتج ربع مليون ب/ى عام ١٩٨٦ ، عندما سألوه ماذا ستفعل اذا انخفض سعر النفط عن خمسة وعشرين دولاراً فقال : نغري دويلة من تلك الدويلات الصحراوية التى لا أعرف اسماءها فتحارب الاخرى ، وبذلك ينقطع نفطها معا عن السوق ، ويرتفع السعر» ![1] .

وقد هبطت فعلا حصة دول الأوبك فى الانتاج العالمى من ٤٦ بالمائة الى ٢٦٪ وبعدما كانت السعودية هي المصدر الاول للسوق الامريكية اصبحت الرابعة وهبطت صادراتها من ٢ مليون ب/ى سنة ١٩٨٠ الى ٤٠٠ الف ب/ى (لامريكا) كما هبط مجموع صادرات الاوبك لامريكا من ٥٠٪ من مجموع وارداتها الى اقل من ثلاثين بالمائة . وتقول دراسة امريكية انه لوانخفض انتاج دول الخليج الى النصف فإن السوق العالمية لن تتأثر..

كذلك ادى ارتفاع السعر الى اتجاه الاستثمارات الى مصادر الطاقة البديلة والى تعديل وسائل الانتاج واساليب الحياة ، لخفض الاعتماد على النفط ، وهوما كانت السعودية تحذر منه ، ولكن قد اسمعت لوناديت حيا كما سنشرح . المهم انه قبل رفع الاسعار كان الطلب على النفط يزيد بمعدل مرتين ونصف على معدل نمو الانتاج العالمى ، فإذا به ينخفض حتى عن مسايرة هذا المعدل ، فقد زاد انتاج الدول الصناعية بنسبة عشرين بالمائة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٤ وهبط استخدام النفط بنسبة ١١٪ . فقد انخفضت نسبة الطاقة المطلوبة لانتاج وحدة انتاجية = دولار بنسبة ٢.٢٪ وكذلك نشط استخدام الطاقات البديلة ، فأصبحت فرنسا مثلا تعتمد على الطاقة الذرية بنسبة ٤٠٪ من مجموع الطاقة التى تستهلكها ، وزاد فى امريكا

---

(١) يمكن القول أن احد اسباب الحرب العراقية ــ الايرانية هو هذا الهدف .. اعنى خفض الانتاج المطروح فى السوق من نفط اوبيك ، وربما كان هذا الهدف هواهم عامل في استمرار الحرب وتصعيدها وخاصة فى مناطق النفط ، ولكن اذا زادت السعودية انتاجها وبدأت حرب الاسعار فعلينا أن نستعد لكارثة نفطية في بلد عربي غير ايران والعراق لخفض النفط العربي المطروح والدولة المرشحة هي الكويت ، ولكن هل توافق بريطانيا ؟ ! هذا هوالسؤال الذى سيجاب عليه فى لقاء القمة الامريكى ــ الروسي .

استخدام الفحم بنسبة ١٨٪ بينما هبط استخدام النفط بنسبة ١٤٪ ، وهبط استهلاك المنزل الامريكى من الطاقة بنسبة عشرين بالمائة ، وهبطت مساهمة النفط فى مصادر الطاقة العالمية من ٥٤٪ الى ٤٤٪ والعالم الآن يحتاج الى عشرة ملايين ب/ى أقل مما كان يحتاجه عام ١٩٧٩ .

وهبطت واردات امريكا من النفط من ٨,٤ مليون ب/ى عام ١٩٧٨ الى اقل من خمسة ملايين ب/ى الآن . وهبطت فاتورة النفط المستورد بحوالى ١٧ ألف مليون دولار . وكانت التوقعات في السبعينيات ان العالم سيحتاج الى عشرين مليون ب/ى من السعودية في نهاية الثمانينيات ، واقام مندوبو المراسم السعودية مكتبا دائما في مطار الرياض لاستقبال وفود المسئولين الامريكيين الذين تتابعوا لحث السعودية على الاستثمار في انتاج النفط والنقل استعدادا لانتاج وتصدير هذه الكمية الهائلة .. والآن يضيق العالم بثلاثة ملايين ب/ى هى كل انتاج السعودية [٢] .. وانقطع سيل المسئولين الامريكيين ، بينما تتابعت تصريحاتهم وتحليلاتهم لنتائج « إفلاس » السعودية المالى .. « اذا تبخرت ثروة السعودية ، فقد تذهب معها العائلة المالكة » (باليتمورصن) « انتهى عصر العرب » (نيو يورك تايمز) .

اذاً فقد اعيد تشكيل اقتصاد العالم ، على نحو ازال الامكانية التى كانت قائمة قبل عام ١٩٧٣ وهى تصاعد استهلاك النفط ، وتزايد نسبة النفط العربي في السوق ، وبالتالى ازدياد حصة العرب مالا ونفوذا .. تحطمت هذه الامكانية ، وحل محلها وضع مضاد تماما ، ليس فقط تضاؤل حجم النفط العربي في السوق العالمية ، بل ارتهان استقرار الدول العربية النفطية باستمرار الدول الصناعية في استيراد نفطها . واصبحت بورصة نيو يورك هى التى تحدد سعر النفط الحقيقى ! .

٢ ــ الى جانب تحطيم سلاح النفط العربي ، فإن الولايات المتحدة كانت الرابح الاول من رفع سعر النفط ، فالاستثمارات الامريكية لها نصيب الأسد في نفط الاسكا والمكسيك وكندا ، والعالم يشترى النفط بالدولار فكلما زاد حجم المدفوع ثمنا للنفط كلما زاد الطلب على الدولار فارتفع سعره عالميا ، وكلنا نذكر أن الدولار كان في أضعف اوضاعه في مطلع السبعينيات ، وكان تراجعه امام الين والمارك مثار تعليقات شتى ، فإذا به اليوم اقوى عملة ، ويتجاوز ثلاثة ماركات .. وفى عام ١٩٨٤ كان سعر تبادله فوق سعره الحقيقى بما يزيد على الثلث . كذلك فإن امريكا هي اقل الدول الصناعية اعتمادا على النفط المستورد ، وبالتالى فقد حدث ما اشار اليه كسينغر ، وانكمش التقدم الياباني والألماني ، وضعفت منافستها للصناعة الامريكية ، لولا العيوب الجذرية في هذه الصناعة . كذلك حققت شركات

---

(٢) وقت اعداد الكتاب للنشر انخفض الرقم (رسميا) الى مليونى ب/ى .

النـفـط الامـر يـكية ار باحا مذهلة تقرب من خمسة اضعاف حجمها فى عام ١٩٧٣ مما جعل الحكومة الامر يكية تسميها « ار باح عاصفة » !

٣ــ وهـنـا نـأتـى للبعد اليهودى في المخطط ، وهو ما جاء في كلام كسينغر الذى اشرنا اليـه فـي أول هـذه الحـلقة ، عن دور الشركات النفطية في الضغط على الحكومة الامر يكية لـتخفيف انحيازها الفاضح لاسرائيل ، وكان الملك فيصل واعيا بهذه الامكانية عندما اعطى تـعـلـيـماته لوز ير نفطه بالحرص على استمرار الارتباط مع الشركات ، وفى السبعينيات ألقى الملك بكل ثقله وراء هذا العامل ، ففى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٢ أعلن اليمانى فحوى رسالة بعث بها الـمـلـك الى الحـكـومة الامر يكية ، لدعم مفاوضات السادات ــ كسينغر ، عبر كمال أدهم ، تـعـهـد الـمـلـك بـأن ترفع السعودية انتاجها الى عشر ين مليون ب/ى فى عام ١٩٨٠ بما يكفي لـتـغطية توقعات الطلب فى الدول الصناعية ، وتعهد بتلبية احتياجات الولايات المتحدة بسعر ثـابـت حتى لو وصل طلبها الى ٨ ملايين ب/ى كما كان شائعا .. وذلك مقابل الضغط على اسـرائـيـل للـجـلاء عـن الاراضي المحتلة فى حرب ١٩٦٧ واعطاء تسهيلات تجار ية للسعودية ومـشـاركـة فـي تـسـو يـق وتـصنيع النفط ، وقد أهمل نيكسون رسالة الملك ثلاثة شهور ثم رد بالرفض ! ..

وعـقـب اجـتماع بين الملك والسادات استدعى الملك ممثلي شركات النفط الى قصره في جنـيـف (١٩٧٣/٥/٢٣) وطلب منهم ابلاغ الحكومة الامر يكية انه ما لم يتغير موقفها فإن المصالح الامـر يـكـية في السعودية لن تكون آمنة ، ومن ثم لابد من اجراء قبل خسارة كل شيء ...

وقـد بـادرت الـشـركـات بـنشر اعلان في الصحف ، وارسال رسائل خاصة للمساهمين تـطـالـبـهـم بـدعـوة الحـكـومـة الى اتخـاذ مـوقـف مـتـوازن بين العرب واسرائيل . واجتمع ممثلو الـشـركـات بالمسئولين الأمر يكيين في الخارجية والدفاع والبيت الابيض ، لابلاغه بانذار أو تحـذيـر فـيـصـل ، ولكنهم لم يبالوا ، وقالوا ان فيصل يهوش ، وليس هناك أى خطر .. وعندما قـامـت حـرب أكـتـوبـر ، ووضـع كسينغر الولايات المتحدة بأكملها في معسكرات الجيش الاسـرائـيـلـى .. سلم « جون مكلوى » رسالة مكتوبة الى الكسندر هيغ بالبيت الابيض يوم ١٢ أكـتـوبـر ١٩٧٣ تـتـضـمن مذكرة موقعة من رؤساء الشركات الامر يكية الار بع المكونة لارامـكـو تحـذر مـن قـطع النفط اذا استمر الدعم الامر يكى لاسرائيل .. وقال معلق : « ان الشركات التى كانت توجه حكومات الدول العر بية لمصلحة الولايات المتحدة ، تحاول الآن التأثير على وشنطن لحساب الدول النفطية » .

•

وكـان لابـد أن يعـمـل انـصـار اسـرائيل على الغاء تلك العلاقة بين الشركات والدول العربية ، أو اكتشاف صيغة جديدة ، تخفيها ، وتجرد المواطن العربي من متعة المطالبة بضرب المـصـالـح الـنفطية ، وقد تحقق ذلك تحت شعار التأميم ، فنالت الشركات مبالغ خرافية ثمنا لحـقـوقـهـا ، واخـتـفـت مـن الصورة ، واصبح النفط عربيا ، وضربه يعنى تخريب الاقتصاد الوطنى .. !!

٤

العربى القبيح يفوح نفطا ..!

- « .. فتحصل الواحدة منهن على حصة من مال النفط العربى ، حصة تفوق حصة الجيش الثالث المحاصر فى السويس ، بل تفوق ما يلزم لتحرير الجولان أو ما دفع لأرامل شهداء الثورة الفلسطينية .. »

قلنا إن المخطط الامريكى لتحطيم ورقة النفط العربي ، قد نجح نجاحا باهرا في اعادة تشكيل الاقتصاد واسلوب الحياة ، ونوعية الطاقة المستخدمة واسلوب استخدامها . وتوزيع انتاج النفط فى العالم ، على نحو أضعف ، إن لم نقل الغى تأثير النفط العربي على القرار السياسي في دول الغرب الصناعية ، كذلك استهدف المخطط الغاء دور شركات النفط كصوت يطالب باعتدال السياسة الامريكية في الشرق الأوسط ، لحماية استثمارات وارباح هذه الشركات ، وقلنا ان هذا المخطط قد نجح بشكل مذهل ، فقد اختفت الشركات وراء ما سمى بتأميم النفط ، بينما تضاعفت ارباحها من النفط العربي فهى التى تنتجه وتصدره وتسوقه مقابل أجر لحساب المالك العربي !! ووجهت الشركات التعويضات الهائلة التى حصلت عليها من العرب ، لاستثمار موارد جديدة تقلل الحاجة الى النفط العربي (خلال ٣ سنوات فقط من ١٩٧٣ الى ١٩٧٦ زادت الثلاثون شركة نفط كبرى فى امريكا استثماراتها بنسبة ٨٥٪) ..

كذلك ادى ارتفاع الاسعار والثراء العربي ، والحملة الهيستيرية ضدهما (تأمل استاذ الاقتصاد في جامعة ماسوشستس للتكنولوجيا لا يستحي من القول : « صدمتان للنفط فى السبعينيات دمرت رخاء الديموقراطيات الصناعية ») ! .. فى هذا الجو تحققت نتيجة جد مفيدة لاسرائيل وانصارها وجد مضرة مدمرة للمصالح العربية ، الا وهي افساد المناخ الذى كان قد تجمع عالميا ، وافريقيا بالذات منذ هزيمة ١٩٦٧ و وصل الذروة ببطولات المصريين (الافريقيين) فى حرب رمضان . زالت صورة جالوت العربي العاجز المفترى والمعتدى ، وصورة اسرائيل داود ، الصغيرة الراغبة فى السلام ، والمضطرة للقتال ببسالة للدفاع عن نفسها ! وأصبح الرأى العام بعد ١٩٦٧ مقتنعا بتفوق اسرائيل العسكرى ، وتخلفها خلقيا . ونواياها التوسعية . وصحيح ان العطف على العرب ، ظل فيما بين هزيمة يونيو وحرب اكتوبر ممتزجا بالشفقة ان لم نقل بالاحتقار ، الا أن هذا المناخ زال تماما بعد العبور وخطوات

السلام التى عرضها المصريون . وخلال تلك الفترة قطعت كلى الدول الافريقية علاقاتها مع اسرائيل ، وامكن عقد وقيام المؤتمر الاسلامى ، ولكن « جاء النفط » فلطخ العبور، بفضل الاثارة المدبرة ضد « الجشع » العربي والسفه العربي ، وقضايا الطلاق المنتشرة فى محاكم أوروبا وامريكا ، وماتردد فيها من ارقام فلكية عن ثروات السماسرة والنصابين والقوادين ، وتحكم المحاكم بنصفها لاشباه العاهرات ، فتحصل الواحدة منهن على حصة من مال النفط العربي — كما سيسجل التاريخ الجنسي للعرب — حصة تفوق حصة الجيش الثالث المحاصر في السويس ، بل تفوق مايلزم لتحرير الجولان أو مادفع وسيدفع لجميع أرامل شهداء الثورة الفلسطينية !

ماذا يفكر الزعيم أو الحاكم الافريقى الذى يرى شعبه يموت جوعا ، لان ارتفاع اسعار النفط — كما يقال له — أكل عائد نصف صادراته ، والذى يعرف ان مائة مليون دولار يمكن ان تنقذ مئات الألوف من شعبه ، عندما يسمع ان فتاة تعمل في محل بريطاني ، حكم لها بثلاثة آلاف مليون دولار مؤخر صداق أو حصتها من ثروة زوج عربي سابق .. لا أمير ولا وزير ولاتاجر ولا شيء البتة .. بينما مجموع ميزانية وزارة الدفاع الاسرائيلية هو خمسة آلاف مليون دولار؟! وثروة المحروس ستة وامامها تسعة اصفار!! وهذا الثابت فى المحاكم .. او ان مجموع رصيد بريطانيا من العملة الصعبة اقل من مجموع ثروة مهدى التاجر وعدنان خاشقجي [1] !!.

هل نلوم الافريقيين والاسيويين اذا تحولت اجتماعاتهم مع المسئولين العرب الى قضية واحدة هى : كم تدفعون لنا من هذا المال السايب مقابل دعم المواقف العربية فى الأمم المتحدة ؟ وهل نلومهم وقد اصبح الناطق باسم العرب ، لايحمل من المؤهلات الا دفتر الشيكات ، وتراجع الى الظل العرب اصحاب التاريخ والعلاقات مع الاسيويين والافريقيين ؟!

وعندما تضع جامعة « جورجتاون » جاهلين بلا مؤهلات أبعد من التوجيهية في مجلس احدى اقسامها ، فإنها لاتطلب كمؤهل الا دفتر الشيكات ، والتأكد من حملها جواز نفطي والقدرة على التوقيع على الشيك ، ثم تستمر هذه الجامعات بالمال العربي في محاربة الاسلام والعروبة .

ومهما دفع هؤلاء العرب ، وقد دفعوا اكثر من اية مجموعة اخرى في تاريخ العلاقات بين الاغنياء والفقراء ، فلم يخرجوا مشكورين ، لأن الاعلام المعادى والصيغة النفطية العربية وتصرفاتهم المالية ، أو فضائحهم المالية ، ونوعية العناصر الطافحة على وجه النفط العربى ،

---

(١) احتياطي بريطانيا فى سبتمبر ١٩٨٥ هو ١٨ مليار دولار امريكي .

والمتحدثة باسم هذه الثروة[٢]، كل هذا أعطى صورة خرافية و بشعة عن ثراء غير محدود وغير مكتسب، يمتلكه من لا يستحقه، ولا يحسن التصرف فيه، و بعضه ــ تقول الدعاية المعادية ــ من دم الشعوب الفقيرة الذين يشترون النفط بأسعار العرب المطففين!

انتشر الحقد بين العربي الغنى، والعربي الفقير، حتى ان الملك الحسن خرج عن كبر يائه مرة، ليشكو فى مؤتمر صحفى من شح الاشقاء الذين لم يدفعوا له حتى ثمن النفط الذى استهلكته النجدة المغربية فى حرب رمضان، مع أن المغرب هي التى قاتلت وحدها على الجبهتين، و ببسالة.. والحق أن نهضة المغرب قد اصيبت بالشلل بسبب حرب الصحراء وارتفاع اسعار النفط، وقد غمره عرب النفط بحبهم لا بمالهم. ولم يكد عقد النفط يشرف على الانتهاء (١٩٧٣ ــ ١٩٨٣) حتى كان العرب داخل الاو بك ضد الدول الاسلامية (ايران + نيجير يا + اندونيسيا) والعرب ينقسمون الى مجموعتين: المعتدلين والمتطرفين.. وحتى كانت الدول الافر يقية تستأنف علاقاتها مع اسرائيل و يعلن سفير اسرائيل في الأمم المتحدة شامتا: «انهيار النفط العربي ودول النفط تم نتيجة طمعهم، والدول الافر يقية التى كانت فى وقت ما تتعرض لاغراء العرب تعود الآن لاسرائيل»..

فهذه «الفوائد» التى حققتها المصالح الامبر يالية، والتى دعمت استراتيجية امر يكا في الشرق الاوسط، وجعلتها في نهاية تلك «الحقبة» تر كل العرب بازدراء وتوقع ــ لأول مرة ــ تحالفا استراتيجيا معلنا مع اسرائيل، يطلق يد اسرائيل في المنطقة.. الا يجعلنا ذلك التطور، نتساءل هل كانت المخابرات الامر يكية فعلا تتوقع ما روجته في السبعينيات عن المجاعة النفطية؟! أم كان ذلك ضمن مخطط خلق الحمى المطلوبة في الغرب لحثهم هناك على «التحرر» من النفط العربي، وأيضا اثارة غرور وحماقة العرب بايهامهم أن وزراء نفط الامارات والكويت.. الخ سيتحكمون في اقتصاد اوروبا وامر يكا واليابان.. والى الأبد؟!!..

لقد جاء فى تقرير «سرى جداً» للمخابرات الامر يكية فى عام ١٩٧٦ ونشره جاكسون هذا العام تحت عنوان «الوضع العالمي للنفط فى عام ١٩٨٥: «ان الطلب العالمى على انتاج أو بك سيصل الى ٤٠ مليون ب/ى. ولكن الذى حدث أنه انخفض إلى ١٨ مليون ب/وهو الآن أقل من ١٧ مليون ب/ى، وتوقعت أن يصل انتاج السعودية عام ١٩٨٥ الى ٢٣ مليون

---

(٢) تأمل في الوقت الذى كان النفط واهل النفط والعرب والاسلام يتعرضون لاشرس حملة اعلامية من خبراء اجهزة الغرب كله واسرائيل، كان الاعلام العربي فى يد مسئولي اعلام النفط: عبدالله النويسى وعيس الكوارى والشىء المسمى عبده اليماني.. وتريدون الانتصار؟! يا أخى د ١ ..... مع الاعتذار للنكتة البذيئة!

ب/ى وهو الآن دون ذلك التقدير ب١٨ مليون ب/ى أو أكثر[٣] .. بل توقعت أن الاتحاد السوفيتى سيحتاج فى عام ١٩٨٥ الى استيراد ٣,٥ مليون ب/ى وهو الآن يصدر.. نعم يصدر أكثر من مليون ونصف ب/ى .

فهل يعقل أن تخطئ المخابرات الامريكية على هذا النحو في قضية بالغة الأهمية مثل مستقبل الطاقة والنفط .. ام ان ذلك كان مقصودا لتحقيق ماتحقق ؟! ..

المهم نجحت الخطة الامريكية ، وحدثت التغييرات المطلوبة في الصيغة العربية ، وتحرر الغرب من الاعتماد على النفط العربي . وهنا يستحسن أن نقف لحظة عند سياسة السعودية ، النفطية ، لنوضح وجهة نظرنا ، وهي أن خطة المملكة أو تصورها للمسألة النفطية كان سليما وصحيحا الى حد بعيد ، ولكنها فشلت في تطبيق هذا التصور أو الدفاع عنه فضلا عن فرضه على الاوبك أو الاوابك على الاقل ، لأنها افتقرت الى قوة التنفيذ ، لعدة اسباب ، منها عزلة السعودية عن حليفها الطبيعى مصر ، ولأنها فى احوج السنوات لوحدة القيادة ، عانت مشكلة الملك خالد ، مما خلق ثغرة واسعة بين التصور الذى وضعه الملك فيصل ومجموعة آل فهد في بداية السبعينيات ، والتصرفات البدوية ، التى طبع بها المرحوم الملك خالد ، السياسة السعودية في سنوات الازدهار النفطي .. ولعل ذلك يكون عبرة للذين يظنون أنه يكفى حسن النية أو حتى التخطيط السليم للنجاح السياسى ، دون حاجة الى قوة تفرض الحق .. ولو كان ذلك كافيا ، لما احتاج رسول الله الى عرض نفسه على القبائل يتلمس القوة ..

ويمكن أن نلخص التصور السعودى للنفط في النقاط التالية :

١ ــ النفط هو الثروة الوحيدة للمملكة وعنصر اساسي في ثقلها العربي والدولى ، وسيستمر هذا الوضع الى اكثر من عشرين سنة ، حتى تنجح خطط استثمار الامكانيات الاقتصادية الاخرى ، والمملكة من الدول القادرة على تطوير مصادر اخرى ، ولعلها الدولة النفطية الوحيدة التى استطاعت ان تقيم صناعة ناجحة (البتروكيماويات)[٤] كما استطاعت ان تحقق فائضا في انتاج القمح للتصدير ولو بتكلفة فادحة سنتعرض لها ..

٢ ــ النفط ليس اختراعا ولا احتكارا عربيا ، بل إن كل دول العالم تقريبا فيها مصادر نفطية ، ولكن الخاصية التى تميز النفط العربي ، هي توفره بكميات كبيرة و بأسعار مقبولة ،

---

(٣) هذه الارقام وقت نشر المقالات فى يناير ١٩٨٥ والمرجح ان انتاج السعودية الآن دون الثلاثة ملايين ولكنها قررت رفع انتاجها ويمكن ان يصل الى أربعة ملايين .

(٤) يجدر الاشارة هنا الى ان هذه الصناعة تواجه مخاطر شديدة بسبب مقاومة الدول الصناعية لها ، ونجاحها يتوقف على كسبها الاسواق العربية والافريقية الاسيوية وهى معركة تحتاج لاكثر من قوة وزارة الصناعة السعودية .

فإن زالت هذه الخاصية فإن البدائل موجودة . والسعودية هي اكثر دول العالم مصلحة فى استمرار اعتماد العالم على النفط كمصدر اساسي للطاقة ، فهى تمتلك اكبر احتياطى نفطي معروف ، وتستطيع انتاج عشرين مليون برميل يوميا الى منتصف القرن القادم .

٣ ـ اذا ما ارتفع سعر النفط العربي ، أو قلت كمياته الى المستوى الذى يؤثر على الاقتصاد الغربي ، ومع استبعاد الاجراء العسكرى ، أى احتلال دول النفط ، فإن الغرب سينصرف عن النفط العربي ، الى بدائل اخرى ، وفي هذه الحالة ستكون السعودية هي الخاسر الأول على مستوى خطير..

٤ ـ بعض دول الاوبك ، ومنها دول عربية ، لا تفكر فى سياسة طويلة المدى ، سواء لاسباب سياسية مثل عدم الاستقرار أو الرغبة فى زيادة الموارد لانفاقها على المغامرات والمؤامرات أو لطبيعة نظامها الذى يقوم على النهب والاتلاف ، أو لمجرد معرفتها بنضوب نفطها خلال فترة قصيرة ، وبالتالي يصبح من مصلحتها الحصول على أعلى عائد ولوقتلت الاوزة ، لأن أوزتهم قصيرة العمر على أية حال ..

٥ ـ ان الشركات العاملة في النفط العربي ، والتى شكلت في بداية هذه العلاقة طليعة الاستعمار الامريكى والاوروبي ، وكانت اداة تنفيذ سياسة هذا الاستعمار وكثيرا ما استخدمت قوتها المالية ودعم دولها في التأثير أو تغيير سياسة واحيانا اشخاص الحاكمين في الدول المنتجة للنفط ، هذه الشركات أصبحت منذ الستينيات ـ الى حد ما ـ رهينة مصالحها في العالم العربي ، وصاحبة مصلحة في استمرار تدفق النفط العربي الى السوق العالمية ، واحيانا يمكن الضغط عليها لنقل وجهة النظر العربية الى دولها .. ولذلك من المصلحة استمرار العلاقة بين الدول المنتجة والشركات مع تطويرها لتصبح تجارية اكثر منها سياسية ، وزيادة حصة الطرف العربي ..

ولكى لا يتهمنى أحد بالتنظير للسعودية ، استشهد هنا بمحاورة لى مع الشيخ اليماني في بيروت في مطلع السبعينيات ، وحديث مع رجل النفط الامريكى « جون شاهين » .. واخيرا محاضرة لليماني وزير النفط ، لا المسخ الآخر الذى كان وزيرا للاعلام فى احلك فترة من تاريخ العرب .

كان اليماني قد القى محاضرة في الجامعة الامريكية في بيروت طرح فيها خطة القيادة السعودية (فيصل ومجموعة فهد) وقابلته بعد المحاضرة وقلت له .. لماذا تعاند التيار وتطالب بالمشاركة بدلا من التأميم ؟

قال : هؤلاء غوغاء .. النفط سلعة خاصة ، ينتج فى بلاد لا تستهلكه ، ويستهلك فى بلاد

لاتنتجه ، فان لم توجد رابطة قوية على اساس المصالح المشتركة فسيتغير الوضع تماما ..

طلبت المزيد قال :

ـــ هناك بدائل للنفط ، كما تعرف ، وهي غير مستخدمة ، لأن أرباح هذه الشركات تمنع استخدامها ، بل ان هذه الشركات التى تعمل فى بلادنا ، عندها اكتشافات مؤكدة ، بل وحقول منتجة فعلا ، ولكنهم لا يستغلونها لأنهم يحققون ربحا اكبر في حقولنا .. فاستمرار مصلحتهم يضمن استمرار حرصهم على رواج نفطنا . وما نريده الآن هو مشاركتهم فى الادارة والانتاج والشحن والتسويق (لم يكن للعرب في هذا الوقت اية حصة في ذلك كله باستثناء الربع) نريد تحويل استثمارهم المنفرد حاليا الى ارتباط ومشاركة من البئر الى محطة البنزين ثم قال .. « ان هذه الشركات هي الصوت الوحيد الذى يدعو الحكومة الامريكية ـــ ولو على استحياء لمجاملتنا ، ولولاها لما سمع صوت أمريكى يهمس بأهمية العرب » .

ولكن السبعينيات ، وحمى الأسعار ، ورغبة الشركات فى الانسلاخ ، والمخطط الامريكى ، كلها ادت الى وأد حديث المشاركة ، وطغيان شعار التأميم ، كما شرحنا وفشلت السعودية في شرح وجهة نظرها ، فضلا عن تطبيقها ..

في هذه الفترة التقيت بالمليادير النفطي الامريكي العربي الأصيل « جون شاهين » الذى يمتلك عدة مصافي في امريكا والبحر الكاريبي ، وكنا على مائدة المرحوم « سعيد فريحة » وكانت زوجة رجل النفط تحاول اقناعي بأننا التقينا في « حياة أخرى » وهي تقليعة امريكية كانت شائعة وقتها ومستوردة من الهند من فكرة تناسخ الارواح .. وحبكت معي النكتة فقلت لها : « انا مش فاكر.. لكن اذا كنا فعلا قد التقينا في حياة أخرى ، فلعلى كنت أصغر شوية ، ولعلك كنت أجمل كثيرا » ! .

قال رجل النفط : « ان اخراج الشركات من عملية الانتاج سيؤدى الى انهيار هيكل الاسعار ، لأن الشركات أو الشقيقات السبع ، تنظم العرض على ضوء الطلب ، و بالتالى تحافظ على هيكل السعر ، ولكن خروجها ، مالم يحل محلها فورا تنظيم يشرف على الانتاج ، ويحدد حصة كل دولة ، سيؤدى الى تنافس هذه الدول فى زيادة الانتاج و بالتالى الى زيادة العرض ، فنقص الاسعار ، ثم زيادة الانتاج لتعويض نقص الدخل ، فانخفاض السعر وهكذا حتى ينهار السعر تماما وهو ما حدث فى امريكا ذاتها فى بداية صناعة النفط عندما انهار السعر من عشرين دولاراً الى عشرة سنتات للبرميل » .

وادركت على الفور المصير المظلم الذى يلوح ، فإن كان اخراج الشركات مطلبا عربيا فإن وضعية الدول النفطية ستحوله الى كارثة ، فهى لاتستطيع تشكيل التنظيم المطلوب ،

ولا تستطيع ضبط انفاقها ، ولا احترام اتفاقياتها ، ومعظمها يعيش لساعته و يريد جمع اكبر قدر ممكن من المال قبل ساعة الرحيل ، ومن ثم فانهيار السعر هو المصير المحتوم ، وقد كتبت ذلك في صحيفة «الانوار» عام ١٩٧٤ ، يؤسفني أن اقول الآن ان كل ما تخوفت منه قد تحقق .. ولو بعد عشر سنوات ..

٥

وفشلت السياسة السعودية !

« .. وكل القوى المعادية لمصر ، والراغبة فى إضعاف القيادة السعودية ، تمركزت خلف شرعية « خالد » الذى كان بلا مواهب إلا كراهيته لمصر وحقده على آل فهد .. »

نستأنف حديثنا عن استراتيجية النفط السعودى ، التى كما قلنا كانت سليمة نظريا وتمثل مصلحة السعودية ، والمصلحة العربية على المدى البعيد ، ولكنها فشلت في تطبيقها أو حتى الدفاع عنها ، وأرجع هنا الى محاضرة القاها احمد زكى اليماني في كلية البترول بالدمام في ٣١ يناير ١٩٨١ أى منذ أربع سنوات ، وسيرى القارىء ان وزير النفط السعودى ، كان كمن يقرأ في كتاب مفتوح ، وهذا أدعى للمؤاخذة لا الثناء ، فليس العيب أن نجهل ونخطىء ، ولكن كما قال الشاعر ، ان اكبر العيوب هو نقص القادرين على الكمال .. والعارفين بالصواب ..

كانت المملكة في هذا الوقت تبرر انتاجها العالى (عشرة ملايين ب/ى) بحرصها على رخاء العالم الصناعى واستقرار العالم الحر والدوافع الانسانية ... الخ ولكن وزير النفط السعودى اضطر كارها ، ومعذورا ، تحت تأثير حملة التشكيك المسعورة من اعداء المملكة و« حلفائها » المتربصين بها ، وقد استطاعت هذه الحملة ان تضلل المخلص وتشكك المتحفظ ، وتعطى الحجة للمتربص .. بأن المملكة تضحي بنفطها الثمين ، وتخفض السعر ، مجاملة لاصدقائها من الامريكيين والاوروبيين « الكفرة » اصدقاء اسرائيل ، وان المصلحة العربية هي فى خفض انتاجها حتى يصل سعر البرميل الى مائة دولار أو تتوقف مصانع الغرب ، و يتجمد الامريكى والاوروبي .. !

وفى مواجهة هذا الاتهام اضطر الوزير السعودى لكشف اوراقه فقال : « ان هناك صلة مباشرة بين سعر النفط واستهلاكه ، فكلما هبط السعر يزداد الاستهلاك ، ففي الستينيات عندما كانت اسعار النفط متدنية ، ومحكومة من قبل شركات النفط ، التي كانت تسيطر على الاسعار بالتنسيق مع حكوماتها المعنية ، كانت الدول المستهلكة تسرف فى استهلاك هذه المادة الحيوية ، فقد ارتفع معدل الاستهلاك النفطي بمعدل ٧٪ و٨٪ من ١٩٦١ الى ١٩٧٣ . فلما بدأت الاسعار ترتفع بدأ معدل زيادة الاستهلاك في الهبوط حتى وصل الى ١,٤٪ فى

سنة ١٩٧٨ واستمر في النزول . والعنصر الثاني هو أنه كلما ارتفعت اسعار النفط كلما اتجهت الاستثمارات بكثافة للمصادر البديلة للطاقة » .

وقال ان سياسة المملكة هي : « عدم استنزاف هذه الثروة . وايضا تجنب مايؤدى الى تقصير عمر استخدام النفط كمصدر اساسي للطاقة قبل أن نستكمل تنميتنا الصناعية والاقتصادية ، وقبل بناء بلدنا لتكون قادرة على الاعتماد في دخلها ، على مصادر أخرى غير النفط . وعلى هذا الاساس فإن مصلحة المملكة قد تختلف مع مصلحة بعض الزميلات في الأوبك .. ففى الأوبك دول ستتوقف عن تصدير النفط عند نهاية الثمانينيات ، ولهذه الدول فإن عمر النفط (أو قضية النفط) لايتجاوز هذا التاريخ . وهذا لوحدث لكان كارثة للسعودية . وسياستنا الآن هى منع حدوث ذلك ، والعمل على اطالة عمر النفط كمصدر أول للطاقة لفترة كافية لتنظيم اقتصادنا » .

وربما كان هذا يكفي .. لولا أن بنى اسرائيل لابد أن يسألوا عن أوصاف البقرة ، فقد وجه للوزير سؤال لاندرى أكان خلفه خبث الثورى أوسذاجة المخلص المتحمس .. اذ قال السائل :

« ان المواطن السعودى يجد بلاده تنتج اكثر مما يحتاجه اقتصادها ، وتبيع بأسعار اقل من الاسعار الجارية ، بل حتى أقل مما تحصل عليه بلدان الخليج الاخرى ، وهذه التضحيات تقابل بالهجوم والتهديدات من صحافة واعلام الغرب ، بل وبعض كبار المسئولين هناك .. ألا ترى أن الوقت قد حان لوقف التضحية بمصالحنا من أجل مستهلكى النفط » ؟! ..

والسؤال اعتمد الى حد ما على « الدعاية » التى كانت تروجها السعودية ، ولها الحق فى ذلك — عن تضحيتها بمصالحها في سبيل الانسانية واستقرار العالم الحر ... الخ ..

ولكن اليماني الذى واجه اتهاما بالاضرار بمصالح بلاده اضطر الى كشف اوراقه فقال : « لندع العواطف جانبا ، ونواجه الحقائق ، قد تبدو مصلحة السعودية في انتاج أقل واسعار أعلى ، وبصرف النظر عن كل العوامل السياسية ، دعوني اذكركم بما قلته في بداية المحاضرة عن العلاقة بين السعر ومعدل الاستهلاك .. « فإذا اجبرنا الدول الصناعية على زيادة الاستثمار فى ايجاد بدائل للنفط ، ففي خلال فترة من سبعة الى عشرة اعوام سينخفض الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة الى حد يهدد مصالح المملكة التى لن تجد عندها سوقا تبيع فيه كمية كافية من النفط لسد احتياجاتها المالية (ربما يصبح الكلام اكثر وضوحا لواصفنا صفة « العربي » الى حديثه عن الاستغناء عن النفط . فقد تحقق فعلا ماتخوف منه والمملكة التى كانت تبيع عشرة ملايين برميل فى ١٩٨٠ تجد صعوبة بالغة فى بيع أربعة

ملايين برميل . فالعالم الصناعي لم ولا كان فى خطته الاستغناء عن النفط بل عن النفط العربي) .

قال اليماني : « ان السؤال ينطلق من شعور بأننا نستغفل (بضم النون) اذ ننتج اكثر مما نحتاج ونبيع بأقل من الممكن ، وصدقوني انني افهم واقدر اهتمامكم ، ولو أنه لا يستند الى الواقع .. دعونا نفكر بواقعية ولا نندفع خلف الدول الاخرى التى لها مصلحة فى تحصيل اكبر ثمن للبرميل في اقصر وقت ممكن » .. ثم ضرب مثلا بالجزائر .. وقال « ان مصلحة السعودية هى فى مد أجل النفط أطول فترة ممكنة » . بل وتنبأ فى هذه المحاضرة بأنه اذا تجاوز العرض الطلب « فسيقع العبء على السعودية لخفض انتاجها » .

وقد تحققت مخاوف اليماني ، كما أوضحنا ، وخفف الغرب من استهلاكه للنفط عامة ، والنفط العربي أو السعودى خاصة ، وانهار السعر ، وبقى ان نقول ان الدول التى كانت تلعب دور « الصقور » وتتهم السعودية بضعف الثورية هذه الدول هى التى دمرت السعر ، وشلت فعاليته ، عندما اندفعت تبيع بسعر اكبر من سعر الاوبك ثم لما زاد العرض اندفعت تبيع بأقل من سعر الاوبك وتنتج إكثر من الحصة المقررة حتى افلت الأمر وانهار السوق ، وتبين أن « ثوريتهم » لم تكن الا نظرة ضيقة الافق من المخلصين الجاهلين منهم ، أو تمشيا مع مخطط كسينغر من المتآمرين من العملاء منهم . ويجب القول ايضا انه عندما بدأت هذه الدول تبيع نفطها سرا بسعر أقل ، استمرت السعودية ملتزمة بالسعر المعلن ، حتى زعم « وليم راندول » المحلل الاقتصادى لمجموعة « فيرست بوسطن » ان مجموعة شركات الارامكو (اكسون — موبيل — تكسكو — ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) خسرت ٢,٥ مليار دولار نتيجة اضطرارها لشراء النفط السعودى خلال عام ١٩٨١ بأعلى من سعره فى السوق » .

فاليماني أو السعودية بمعنى أصح تستطيع القول « نصحتهم بمنعرج النفط ، فلم يستجيبوا النصح حتى انهار السعر .. أو صح منى العزم والاوبك أبت ! ..

وهذا يعيدنا الى اصل المشكلة وهي : لماذا عجزت السعودية عن فرض سياستها السليمة ، لماذا فشلت في حماية مصالحها التى هى فى المدى البعيد مصلحة غالبية العرب ؟ لماذا اعتبر انهيار السعر — عن حق — فشلا خاصا للسعودية ..

بالطبع هناك الاسباب الداخلية ، وطبيعة الحكم ، والالتزام اكثر مما يجب بعامل السن ، حتى لو تعارض مع الكفاءة ، ثم ميراث صراع فيصل — سعود الذى فرض ابراز عدد من غير المؤهلين ، وابعاد كفاءات ممتازة .. وتجلى ذلك فى وضع الملك خالد فى مركز المسئولية فى

احرج فترة في تاريخ السعودية والعرب[1] ..

وقد قلت مرة لامير سعودى كبير: اذا كان عبور الملك فيصل على الصراط سيتعثر فلأنه يأتى يوم القيامة حاملا الملك خالد على كتفيه ، لأنه اختاره وليا للعهد ، وهو يعرف عنه أنه بلا كفاءة تتجاوز تنظيم سباق للجمال ، بل حتى مجرد مشاهدته ؟! .. « فرد سموه » : ليس صحيحا .. الملك فيصل برىء من اختياره ، بل نحن الذين فرضناه ، ولم يكن يخطر بالبال انه سيتولى الملك يوما ، وكان اختياره وليا للعهد مجرد سد خانة ، ولترضية شقيقه الامير محمد الذى تمت تخطيته ، رغم الدور الذى لعبه فى خلع الملك سعود .

والحقيقة ان الاتجاه العام كان لتولية الامير « فهد » بعد فيصل ، وهذا ما كان فيصل سيفعله لوطال به العمر ، وطوال حكم الملك فيصل ، لم يكن احد خارج المملكة يعرف بوجود ولي عهد اسمه خالد ، فقد كان فهد وأشقاؤه يديرون المملكة و بكفاءة مشهودة طوال عهد فيصل فلما قتل الملك كانت المؤامرة تتطلب حصر هذه المجموعة وشل قدراتها ، من خلال التمسك بشرعية خالد ، وقد ساعد على ذلك عدة عوامل ، لامجال لشرحها ، هنا على الأقل ، المهم أن كل القوى المعادية والمنافسة « للفهود » (الامير فهد (الملك فيما بعد) وأشقاؤه الستة) ، وكل القوى المعادية لمصر ، وكل القوى الراغبة في اضعاف القيادة السعودية تمركزت خلف شرعية خالد .. الذى كان بلا مواهب ، الا كراهيته لمصر ، وحقده على آل فهد ، لاهماله خلال فترة ولايته للعهد ، ثم اهماله خلال ملكه .. ومن اخطاء الرئيس السادات ، انه لم يكن يضيع وقته مع خالد ، فلم يقبل أن يبحث معه أبدا قضية ذات صفة جدية .. مما زاد كراهية الرجل لمصر والسادات .. حتى انه حرص على اغاظته بزيارة القذافى رغم ماقاله الرئيس القذافي ضد والده الملك عبدالعزيز ! ورغم تباين موقف مصر التى حشدت الاسطول و وضعته رهن طلب المملكة فى احداث الحرم وموقف ليبيا التى تبنت احتلال الحرم وسلمت الاذاعة لناصر السعيد يعلن مسئوليته عن الاحتلال .

ومن نوادر الملك خالد ، انه كان بالمغرب ، وكان يحب المزاح .. فبدأ يثير « السيد عبدالوهاب » مدير التشريفات ، وهو من الاشراف بقوله ان كل الذين يدعون أنهم من الاشراف هم في الحقيقة من اليهود .. والملك الحسن جالس فى المجلس وهو بالطبع من الاشراف ، ولكن المرحوم خالد لايدرى ولانجحت محاولات السيد أحمد عبدالوهاب في لفت انتباهه ، واخيرا تقدم فهمس فى أذنه .. وهنا تيقظت فطرة البدوى ، فقال : واحنا

(١) فى تصريح للامير طلال بن عبدالعزيز حول اسباب فشل سياسة النفط فى المملكة قال لمجلة الصياد لو كان القرار فى النفط يصدر بصيغة جماعية فى المملكة لما فشلنا .. !

كمان آل سعود بيقولوا علينا بتوع مسيلمة الكذاب ! وكانت هذه اللفتات البدوية من الملك خالد ، هى التى تثير الاعجاب و يتناقلها الرواة في دهشة كدهشة الوالدين من تعبيرات طفلهم الذكية ! [٢] ..

واخيرا كان الاسلوب الوحيد الذى يضمن للمملكة نجاح سياستها النفطية هو تحطيم الاطار اللاعربي للاوبيك ، خلق قاعدة عربية تتبنى سياستها وتحل التناقضات الداخلية بين الدول العربية والاسلامية صاحبة المصلحة العاجلة في رفع السعر ، بأن تضمن لها حصة مستقبلية أو استثمارات وكذلك تفرض الطاعة على الدويلات الصغيرة ..

كان على السعودية أن تبحث عن غطاء وقاعدة عربية لسياستها اساسها تحالف سعودى ـ مصرى .. ولكنها لم تفعل .. ففشلت ...

---

(٢) من طرائفه قوله للساقى .. « قدم القهوة للشوام » يقصد رشاد وفرعون والدواليبي .. وهما يدعيان السعودن ويحتلان منصب « مستشار الملك » وهى وظيفة من صميم أعمال السيادة !

٦

حتى أنت يا كويت ؟!

« .. فنحن نطالب بالتحالف أو التلاحم المصرى ـ السعودى عن قناعة بأنه ضرورة عربية ولأنه لمصلحة السعودية أولا .. فالقوى التى تبعد السعودية عن مصر هى قوى متآمرة تريد رأس النظام السعودى .. »

في الثلاثينيات يوم كانت مصر درة العالم العربي برجال من امثال طلعت حرب، روى لي الشيخ عبدالله بلخير وزير الاعلام السعودى السابق، واحد رجالات عصر التحالف السعودى ــ المصرى. وتلميذ العاهل الخالد الذكر عبدالعزيز آل سعود روى لي عندما التقينا في «جنيف» هذا العام أن «طلعت حرب» وصل الى جده لافتتاح أول خط طيران عربي وكان الطيار هو الممثل المشهور بعد ذلك «حسين صدقي» واستدعى طلبة المدرسة الابتدائية في جدة للحفل ــ وكانت العلاقات الرسمية لاتزال مقطوعة بين مصر والسعودية، وفوجيء المحتفلون بالطالب أو الصبى عبدالله بلخير يلقى هذه الابيات في مواجهة الضيف المصرى اللامع.

عجب موقف الكنانة منا، ماعرفنا لسره تعليلا
قرب الابعدون منا وصدت وتمادت فما عسى أن نقول
أجدير بها الصدود وحتى ماآما آن للجفا أن يزولا
قسما بالذى برى الكون لايملك فرد سواه فيه فتيلا
لومشت مصر نحو مكة شبرا لمشت مكة الى مصر ميلا

* * * *

وقد سر الباشا طلعت حرب من القصيدة وقال لمرافقيه انه وضع القصيدة في تقريره للمسئولين المصريين قائلا: «حتى العيال في المدارس عاتبين موقفنا».. وعندما ذهب الباشا الى بيروت للاحتفال بافتتاح فرع «أول» بنك عربي، «بنك مصر» وكان الشيخ عبدالله بلخير يدرس هناك حرص الباشا على استضافته مع بعض الاولاد السعوديين منهم

(●) ابتداء من هذا المقال توقف النشر فكان آخر مانشر هو الحلقة الخامسة بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٨٥ وانا انشره حرفيا كما سلم للمجلة أما الاضافات فسأضعها فى الهامش (سبتمبر ١٩٨٥)

احمد عبد الجبار سفير المملكة في الامم المتحدة بجنيف واولاد عبد الله السليمان ، وذلك فى سينما امبير حيث كان يعرض « أول » فيلم عربى من انتاج « أول » ستوديو سينمائي عربى « لأول » شركة انتاج سينمائية عربية .. ستوديو مصر .. الخ ..

واذا كنت قد كتبت اكثر من مرة ، ان مصر والسعودية والمغرب والسودان والعراق يمكنهم أن يقرروا مصير العرب ، وبوسعهم أن يخلصوا الأمة العربية من محنتها ، فقد آمنت منذ الستينيات بأن قاعدة ونواة أى بعث عربي ، هو تلاحم مصر والسعودية ، فليس هناك من مبرر واحد للتناقض أو تعارض المصالح ، واذا كنت قد انتقدت حكام مصر أقصى مايكون النقد لتجاهلهم هذه الحقيقة ، أو انسياقهم وراء أوهام مناقضة ، واذا كان من الممكن تحميل مصر ــ عبد الناصر ، وقبلها مصر ــ الملك فؤاد ، مسئولية تعطيل هذا التلاحم ، وماجره ذلك من نكبات على الأمة العربية ، فلايمكن للمنصف أن يحمل مصر وحدها ، مسئولية القطيعة التى جرت في عهد الملك خالد الذى كان رحمة الله عليه ــ كما قلنا ــ عاطلا من اية موهبة أو كفاءة الاعداوة مصر ، حتى أنه ذهب الى زيارة القذافي اغاظة للمصريين ، والقذافي سب والد الملك خالد واجداده ، وأيد احتلال الحرم ، بينما حشدت مصر الأسطول واعلنت عزمها على التدخل اذا ماتهدد النظام السعودى أية مخاطر ..

كذلك لايمكن تحميل مصر اليوم أية مسئولية في استمرار تعطيل هذا التلاحم الذى تزداد أهميته وضرورته ، والحمد لله أننا نطالب به وننصر عليه بعدما نضبت الموارد وذهب الطمع أو مظنة الطمع ، فرصيد المملكة من العملة الصعبة هو مائة مليار دولار تسحب منه عشرين مليارا سنويا لسد العجز في الميزانية ، واذا استمر الوضع على هذا الحال ، وهو سيستمر ، فسيفنى الرصيد في خمس سنوات[2] ..

فنحن نطالب بالتحالف أو التلاحم المصرى ــ السعودى ، عن قناعة بأنه ضرورة عربية ، ليس فقط ، بل ولأنه لمصلحة السعودية أولا ، فالقوى التى تبعد السعودية عن مصر هى قوى متآمرة على السعودية ، تريد رأس النظام السعودى ، وتعرف ان التلاحم المصرى والسعودى هو الذى يبطل كيدها ، ويرده فى نحورهم وليس جيش مجلس التعاون الخليجى ، الذى مع شديد الاحترام والتوقير لايستطيع الدفاع عن طائرة في مطار الكويت ..

وصحيح ان ميزانية وزارات الدفاع في دول الخليج تعادل أربع مرات ونصف مرة

---

(٢) يقال الآن أنه وصل الى اربعين مليارا ولا يجوز قياسه على رصيد بريطانيا ، لأن بريطانيا دولة غنية الموارد ، والرصيد هناك له اهمية نفسية فقط ، ودولة مثل امريكا مزدهرة بعجز فى الميزانية قدره ٢٠٠ مليار دولار سنويا وعجز فى الميزان التجارى مائة وخمسين مليار دولار ودين وصل الى ٢ تريليون أى ٢ وامامها ١٢ صفرا .. ولكن دول النفط تعيش من الصندوق للسوق .

مجموع ميزانية اسرائيل ! (ميزانية اسرائيل عشرين مليار دولار وميزانية الدفاع الاسرائيلية خمسة بلايين وميزانية الجيش والحرس الوطني السعودى ثلاثين مليار دولار ولوقلنا ان عدد القوات المسلحة والحرس مائة ألف وهورقم شديد البحبحة فهذا يعنى ان الجند السعودى يتكلف ثلاثمائة الف دولار)[3] واذا كانت الميزانية العسكرية السعودية كما تقول نشرة المعهد الاستراتيجي في لندن هي اعلى ميزانية في العالم الحر بعد الولايات المتحدة ، فلاشك أن تكلفة الجند في الخليج هى أعلى تكلفة في تاريخ البشرية وربما الى خمسة قرون مقبلة ! الا ان قوة الجيوش لاتقدر بحجم ميزانية الدفاع ، ولكن لا يعقل ان تكون ميزانية الدفاع فى ابوظبى أكبر من ميزانية الامبراطورية الاسرائيلية[4] !

القوات المسلحة لدول الخليج المعنية كالآتى : ٥٢ ألفا السعودية ، ٢٤ ألفا عمان ، ٤٩ الفا الامارات ، ستة آلاف لقطر ، ثلاثة آلاف البحرين ١٣ ألفا الكويت ، المجموع مائة وسبعة واربعون ألف عسكرى . وبالمناسبة جيش ايران مليونا جندى ، أو ما يعادل ١٤ مرة ، وهذه مجرد مقارنة . فلامواجهة بإذن الله .. وباستثناء السعودية ، لاتوجد قوات قتالية فعلية ، وان كانت بعض الجهات تحاول دائما الانتقاص من كفاءه القوات المسلحة السعودية بما يصفونه بالعجز عن انهاء احتلال الحرم من جانب جماعة جهيمان في نوفمبر ١٩٧٨ وهو قول مردود ، والذين يرددونه ـــ عن حسن نية ـــ يجهلون طبيعة المكان ، وانه يختلف عن مطار عنتيبى فى أوغندا أو حتى البرلمان البريطاني ، فقد كان القتال يدور حول أهم اثر فى العالم واقدس مقدسات المسلمين ، وهو « الكعبة » ولولا تدين المتمردين والسلطة معا ، لانتهى الحادث بأكبر كارثة في تاريخ المسلمين منذ هدم القرامطة الكعبة ، فطلقة واحدة خاطئة كانت كافية لاحداث الكارثة ، ومن هنا فقد كانت معركة من طبيعة خاصة ، ونفذت بنجاح منقطع النظير، (ونحن نعلق هنا على الجانب العسكرى ، ولم نبد رأينا قط ـــ حتى الآن ـــ من الناحية السياسية أو العقائدية لأن المعلومات المحايدة غير متوفرة) .

فى مؤتمر دول الخليج الأخير حاولت السعودية ، انشاء قوة دفاع مشتركة تتراوح ما بين عشرة آلاف وثلاثة عشر ألف جندى ، ولكن الاتفاق لم يتم لأن الكويت تريد الاستمرار في لعبة التوازن وعدم الارتباط ، ولأنها تعترض على جنسية القائد ولاتقبل أن يكون سعوديا ، كما هو المفروض ، وكما تطالب بقية المشيخات ، ورغم تنازل السعودية عن منصب السكرتير الدائم ، بل وحتى عن مبدأ التناوب ، وكانت هناك فكرة في الدورة الأخيرة أن

---

(٣) اى الف دولار كل طلعة شمس لكل عسكرى وهو أمر تنوء به خزائن قارون و يثير غضب ايوب !

(٤) سورى منافق من عملاء الانفصال والمرتزقين بسبب مصر لم يجد مخرجا الا قسمة الميزانية على « مساحة » البلد !! وهكذا أصبحت اقل من اسرائيل !

لا يجدد للسكرتير الكويتي و يعين « بحراني » لما لذلك من مغزى ، ولكن الكويت أصرت وجدد لمندوبها . كما تنازلت السعودية عن مشروعها في طرح عودة مصر للجامعة العربية ، رغم انها كانت قد اتخذت قرارا بذلك كما صرح لى مصدر سعودى كبير جدا قبل انعقاد المؤتمر ، ولكن الكويت عارضت ، والغريب أنها سربت الى الصحف الامريكية خبرا يقول ان السعودية هي التي عارضت « و بقوة » الأمر الذى اضطر السعوديين لاصدار بيان توضيحي ينفي ذلك !

كذلك رفضت الكويت الموافقة على اجراءات تشكيل قوات الدفاع الخليجية المشتركة . بل حرصت على اعلان معارضتها ، فما أن اذيع تصريح الملك فهد عن هذه القوات حتى انبرى وزير خارجية الصين عفوا اقصد الكويت .. العظمى .. انبرى يوضح و يصحح ! وبمقارنة تصريحات الملك فهد عن قوة الدفاع الخليجية المقترحة . و بيان أو توضيحات المتحدث الكويتي لا نلاحظ ــ فقط ــ تباين وجهتي النظر . بل حرص المتحدث الكويتي على القاء ماء بارد على التصور السعودي . وتأكيد ابتعاد الكويت عن هذا التصور ..

فالملك السعودي قال وهو يعلق على انجازات اجتماع القمة لمجلس التعاون الخليجي : وفيما يتعلق بتنسيق الدفاع . فقد تدارس المجلس في دورته هذه كل مايدعم الامن الجماعي لاعضائه . في اطار القوة الدفاعية لكل دولة . داخل تقدير مشترك . وهذا ينبع من تقدير جاد للمسئولية نحو شعوبنا والشعوب العربية الاسلامية وما احب ان أوكده انه بحبنا غير المحدود للسلام والاستقرار بين الامم فمن الضروري ان نبني قوة دفاعية لحماية اوطاننا ومنجزاتنا وقهر ومقاومة كل معتد أو عدو وضمان الأمن والاستقرار لشعبنا فلامكان في الخليج لاي تدخل أو نفوذ اجنبي ..

واضح ان الملك يعطي أهمية كبيرة للقوات المشتركة المقترحة . و يركز على الأمن الجماعي . والاستقرار والامن لكل دولة داخليا وخارجيا و يتحدث عن مقاومة التدخل وايضا النفوذ الاجنبي . و يربط ذلك كله بالقوات المشتركة المقترحة بينما حرص المتحدث الكويتي على :

١ ــ نفي العمل الجماعي
٢ ــ ان القوات ليست دائمة بل تتشكل ــ إن تشكلت ــ بقرار ولفترة محدودة ويجدد لها .
٣ ــ لاحق لها في مواجهة أي اضطراب داخلي .
٤ ــ لن يكون لها وجود حتي في الفترة المحدودة هذه بل تستدعى عند الحاجة اي شبيهة بالقيادة العربية المشتركة .. تشكيل فوقي بلا قوات ..

وبينما جعل الملك هذه القوات الموضوع الاول في حديثه عن الاجتماع .. قال عبدالله بشارة للصحفيين .. ان قرار القوات المشتركة هو قرار رمزي ..

« والغريب ان وجهة نظر الكويت هي التي انتصرت فلم تتشكل لا قوات ولا قيادة وتبين ان السعودية لاتستطيع ان تقنع حتى الكويت فضلا عن ان تفرض وجهة نظرها ورحم الله فيصل الدويش الذي اقنع شيخ الكويت بأن يدين أي يعتنق الاسلام) ...

ونفس الامر اتخذته الكويت من اتفاقية الامن التي اقترحتها السعودية وايدتها بقية الدول الاعضاء منذ ثلاث سنوات ولم تتحقق بسبب « الفيتو» الكويتي . لانها تهدد نظامها الديمقراطي . وكذلك دستورها رغم ان الملك فهد قال في اجتماع البحرين الماضي انه مستعد لاعطاء تعهد بأن الاتفاقية لن تنفذ والمملكة لن تحتج على أي نشاط سياسي او دعائي ضد المملكة في الكويت أو البرلمان البريطاني .. اقصد الكونغرس .. عفوا اعني ديوانية الربيان أو مجمع الخويات المسمى برلمان الكويت ..

ولن تطلب السعودية ــ قال الملك ــ تسليم أو محاكمة أي سياسي مقيم أو لاجىء في الكويت وان الاتفاقية لا يقصد بها الا مكافحة الجريمة واللصوص والمخربين الاجانب ولكن الكويت التي كادت تزول كدولة بانفجار بضع قنابل .. ويتملكها الخوف فلا تطيق ولاحتى تنفيذ احكام محاكمها .. الكويت هذه ترفض اتفاقية الامن . وقد تجاوز الامر في هذه المرة حدود المجاملات المعتادة . فالملك كان على رأس الوفد السعودي وفي ضيافة الكويت . واذا برئيس ديوانية الخويات يقف واثناء وجود الوفد السعودي ليطمئن النواب على الديمقراطية الكويتية (....) من الاستبداد السعودي فيقول ــ كما حرصت وكالة الانباء الكويتية على اذاعته بالحرف الواحد : « انكر محمد يوسف العدساني رئيس الجمعية الوطنية الكويتية أية مخاوف من تأثير مجلس التعاون الخليجي على الديمقراطية الكويتية وقال في مقابلة صحفية .. ان مجلس التعاون قد مر عليه خمس سنوات . دون ان يؤثر على الديمقراطية الكويتية (... ؟؟ !!) وهذا ينبع من الاحترام المتبادل بين الاعضاء » .

يعني الكويت تحترم ديكتاتور يتهم وهم يحترمون ديمقراطية الكويت .. التى ألغاها المرحوم صباح السالم بأصبعه .. وهو رحمه الله .. ولا بلاش ..

وقال رئيس المجلس الوطني الكويتي عن اتفاقية الامن المقترحة بين دول التعاون ، أنها ستوقع الا اذا .. نعم ؟! الا اذا .. كانت تتناقض مع الدستور الكويتى !

ومن قبل عندما تعرضت الكويت لاختراق مجالها الجوى ، قدمت لها السعودية كل المعلومات المتاحة من طائرات الاواكس ، ولكن الكويت رفضت توقيع اتفاقية تنظم تبادل

المعلومات ، حرصا على لعبة السير على الحبل أو عدم الانحياز.. و يتساءل السعودى بل كل العرب : انحياز ضد من ؟ ومع من ؟ ! ورحم الله الملك فيصل الذى قال لشيخ الكويت : انتم تصدرون قرارات دولة عظمى هل نسيتم انكم من عنيزة ؟ .

وأين هي المواقف الموحدة أو حتى التنسيق ، ومشيختان فى دولة الامارات تتقاسمان نفطها مع ايران (دبي والشارقة) وابوظبى ترفع تمثيلها الدبلوماسى مع ايران فى عنفوان الحرب مع العراق التى دفعت فيها السعودية للعراق ثلاثين ألف مليون دولار.. وتانزانيا مولت حملتها لخلع عيدى أمين بقرض من ابو ظبى ، والسعودية تستضيف عيدى أمين..

ما نريد قوله هو ان السعودية ليست دولة نفطية ، فقد وجدت قبل النفط وستبقى بعده ، فلماذا تخضع سياستها لهذه الكيانات المفتعلة التى بلا تاريخ ولا مستقبل ، مجرد تجمع حول بئر النفط لقبض « شرهة » الخواجا ، دول لاتراهن على العروبة ، ولا على نمو وطني ، فالكويت تسمى استثماراتها بالخارج : « مستقبل الاجيال القادمة » ! فهم يخططون للعيش على عائدات اموالهم فى اوروبا وأمريكا ، وبالطبع سيكون من الأنسب أن تهاجر هذه الأجيال الى حيث يوجد مستقبلها ، وتعيش بجانبه ، والا فمن منهم سيقبل أو يستطيع العيش في الكويت من غير « كندشة » (مكيف الهواء بالكويتية الفصحى) ! .

ودولة الامارات بعروبتها « الصافية » الممزوجة بحليب ايران وتوابل باكستان « الحريفة » وو يسكى الانجليز، يقيم شيوخها خارجها بصفة أصيلة وداخلها بصفة مؤقتة ، وهي ليست الا تجمعا خلقه الانجليز لمحاصرة السعودية ، وقص جناح دولة عمان الطبيعية . ورحم الله عبدالعزيز الذى رفض أن يتنازل عن شبر واحد من أرض السعودية لشيوخ كل تاريخهم هو العمالة للأجنبي والكيد لحركة التحرر أو البعث الاسلامي .

المواطن السعودى يسأل ونحن معه ، لمصلحة من تتحمل السعودية العبء الاكبر فى كل تخفيض لانتاج الأوبك ؟ ! لماذا ؟ ! لكى تستمر دولة الامارات في انتاج مليون ومائة الف برميل يوميا ؟ بأى منطق تحتاج الامارات لنفس كمية الانتاج التى يضخها العراق — الآن — بملايين سكانه وتنظيماته ومسئولياته ومؤامراته وحروبه ؟ ! وماذا كسبنا من اعلان دوله الامارات كأغنى دولة في العالم ، واكثر دوله تخلفا وجهلا وسوء ادارة وسفاهة في الانفاق ووقاحة في السلوك واستهتار بالمال العام من حمدان الذى حمل الميزانية كاملة وسافر الى الهند ، الى عبدالله الدرويش الذى اختلس استثمارات الدولة فى الخارج واخفاها في لحيته (لا يمت بصلة لآل درويش بقطر) الى عبدالله التعيس أو ابن العلقمى الذى نهب ميزانية وزارته ؟ !

هذه الدو يلات التى تعيش حالة انفاق سفيه لايفترق عن نفسية اللص والمقامر، بلدان بلاحكومة ولابرلمان ولاصحافة ولاثقافة ولاخلق .. تديرها عصابة من البلهاء الذين تحركهم غرائزهم بالإشتراك مع اللصوص الذين بلا ضمير ولاهدف الا نهب المال السايب [6] .. هذه الدو يلات التى وصفها الكاتب الباكستاني « إقبال احمد » فأبدع عندما قال :

« لقد جمعوا ثروة بلا عمل ، وحققوا أرباحا بلا انتاج ، بلادهم متخمة بالآلات ولكن بلا تكنولوجيا (تقنية) . اقتصادهم يديره اجانب ، واستثماراتهم جعلتهم اكثر تبعية للغرب . يملكون البلايين ولكنهم بلا رأس مال ، انهم يفتقدون الارادة والقدرة لتحويل ثرواتهم الى قوة ! » .

صدقت !

(٦) فى حمى الاستقلال عن مصر او عزلها شكلت الامارات صندوقا للنقد العربي فى مايو ١٩٧٧ واختاروا له رئيسا وجهازا غير مصرى ، تبعا للموضة وقتها ، واستجابة للابتزاز الثورى وسرق الطاقم غير المصرى ورئيسه ، سرقوا ستة وسبعين مليون دولار من الصندوق ومفتاحه مع .... ؟!

٧

اهدار المال خارج الوطن ..

« .. ولو كانت الكويت تمارس الصدق مع النفس لكتبت على بورصة سوق المناخ : أكبر افلاس للسياسة الإقليمية فى النفط ، وقصر النظر والجشع » .

.. «وتعهد الكويتيون بعدم الالتزام بالمقاطعة العربية »

الوضعية الشاذة للنفط ، كما شرحنا ، وهي ظهوره في مناطق قليلة السكان ، متخلفة البيئة الاجتماعية ، وفى اطار المفهوم الأقليمي الضيق ، ومع تدفق المال فى ظل هزيمة شعارات العروبة ، وبعدما ظهرت طبقة من البيروقراطيين والطفيليين حول قصر الحاكم .. يضاف الى ذلك أزمة القيادة في الدول النفطية في عهد الملك خالد ، وفقدان الثقل المصرى في السياسة العربية ، أدى الى تعرض الدول النفطية الى عملية ابتزاز صريحة وقبيحة من قبل دول وقوى عربية ، سواء بالاستجداء عن طريق الصراخ باسم الاخوة والعروبة ، أو التهديد بتدمير مصالح العروبة ، وافتعال معركة ثم طلب ثمن « الصلح » .. أو الابتزاز بالاكراه الصريح المباشر بحملات الاعلام أو التهديد بالتخريب والقتل .

وربما تحت تأثير الاحساس بأن المال يتطلع اليه من لا يستحقه وينفقه حيث لا يجب ، نما النفور من الدعم أو الدفع ، وجرى البحث عن أية مصادر انفاق لكى لا يأخذ المال أو يتطلع اليه « الاخوة » العرب .. فكانت الاستثمارات في الغرب وشراء الجزر في المحيطات والالتزام برعاية السلاحف والثعابين في هذه الجزر ، وكذلك الانفاق على تجميل مدينة لندن ! .. وكانت خطط التنمية التليفزيونية التى لا تتميز إلا بأرقامها الفلكية لا بسبب ضخامة المشاريع بل فظاعة الاستغلال والنهب وتواطؤ السماسرة . كما سنوضح بأمثلة ، حتى فقدت الأرقام معناها ، وأصيب الجميع بالدوار أو السُعار ، وربما كان السبب الاساسي ، هو العجز عن تقدير حجم المبالغ المتداولة ، وكلنا نعرف قصة الأمير الذى أمر الشاعر بمليون درهم أو ألف ألف كما كان العرب يقولون ، وفطن وزيره الى أن الامير لا يعرف قيمة المبلغ ، فأمر بأن يوضع المال في اكياس وترص فى طريق الأمير ، فلما مر ورآه سأل مرتاعا ما هذا المال ؟ .. قالوا : هذا هو الألف ألف التى أمرت بها للشاعر ، فعدل فورا عن قراره وأمر له بألف واحدة ! وكذلك كان السفه في الانفاق ، والشح والتقتير بالمقابل ، ينبع الى حد كبير من العجز عن استيعاب حجم الثروة .. ترى لو رصت الثلاثمائة مليون عمولة عصام

فارس أو الثلاثين مليونا عمولة دافيد زنبر أو الثلاثة آلاف مليون دولار التى اضافتها شركة تليفونات على الفاتورة .. لورصت فى طريق الأمير أكان يرضى ؟ !

ولنتأمل قصة مايسمى ببورصة « سوق المناخ » في الكويت .. فبعد أن تدفق المال واصبح الكويتى بحساب الدخل يزاحم الظبياني على مركز أغنى مواطن في العالم ، كان من الطبيعي أن يصبح لدى الكويتيين بورصة ! دكان صغيرة في سوق المناخ وصل ثمن خلو الرجل لها الى عشرين مليون دولار ! ولما إنهارت كانت خسائرها ٩٣ ألف مليون دولار أى رقم ٩٣ وأمامه تسعة أصفار، مما يفوق عدد الجراد الذى حلق فوق الكويت خلال القرن الماضي والحالى ! .. أو الف مرة ضعف المسافة من الشمس للأرض !

واذا كانوا فى لندن أو نيويورك يتعاملون في البورصة بأسهم حقيقية لشركات وموجودات ، فتطرح اسهم شركة فورد مثلا أو جنرال موتورز أو موبيل او يل ، فأنت تشترى موجودات ومعدات ، ومخترعات ، ومصانع ، وعقارات ، وكفاءات موظفة فعلا ، وآباراً ومصافي وانابيب ، وامتيازات مؤكدة أو مرجحة .. ولكن العبقرية الكويتية تجاوزت ذلك كله ، فالبورصة تتعامل في شركات وهمية لا وجود لها ولا حتى مقر اسمي ، يكفي مجرد تسجيل اسم « شركة النخيل الذهبي » أو « عصافير الجنة » أو المؤسسة العربية لصناعة الطائرات النفاثة ، أو « عموم النفط المبارك » وتطرح الاسهم ، وتبدأ حمى الشراء والبيع فى عالم الوهم ، وتتكدس الارباح من المقامرة ، حتى أطلق البعض على بورصة سوق المناخ اسم « بلاى بوى الكويتى » أو نادى القمار ، وان كانت حتى المقامرة في سوق المناخ ، كانت تخلو من روح المقامرة ، لأن الجميع تصرفوا بلؤم المطمئن الى أن الحكومة تقف خلفهم بخطاب التعميد أو دفتر الشيكات لتعوضهم عن أية خسارة ، مجرد اتفاق بين مرتش ومختلس ، أو قل ثمن السكوت عن تبديد المال ، فلا شركات ولا اسهم ولا بورصة ولا حتى مضاربات حقيقية ، وانما اتفاق على اقتسام المال السايب ، وايضا اموال ابناء مشيخات الخليج الذين غرروا بهم وجاءوا بمالهم الى بورصة الكويت ! .. فخسروا مالهم وخسروا ثقتهم في المشاركة العربية .

كانت الاسهم الوهمية للشركات الوهمية هذه تباع بسعر يصل الى ثمانمائة في المائة من سعر الاصدار، ولا اسهم مناجم الماس في جنوب افريقيا ! والسبب كما قلنا هو الدعم الحكومي ، ولذا ففور وقوع حادثة سوق المناخ هذه بادرت الحكومة فدعمت شركاتها الخاسرة بمليار وثلاثمائة مليون دولار .

وكان لابد أن ينهار الوهم و ينكشف النصابون ، فما إن دخل الجيش الايرانى المحمرة ،

حتى هربت الاموال من الكويت ، كالعادة ــ وهرع حملة الشيكات من تجار الاسهم والسندات يطلبون الدفع .. ولا رصيد .. وانهارت البورصة المزعومة عن ٩٣ مليار دولار .. ومجموع ديون مصر الخارجية هى ١٨ مليارا فقط .. أى أن ستة آلاف مضارب كويتى ومتكويت ممن يقدمون « خدمات جليلة » هانم ! مدينون بخمسة أضعاف الدين القومي المصرى !! [١] .

ألم نقل لكم أن الأمة العربية تقف على رأسها ، وتواجه العالم بمؤخرتها المنفوخة على الفاضي !

وجاءت بعثة من « متحف الشمع » فى لندن لعمل تمثال لمن سموه « اكبر مفلس فى التاريخ » وهو « جاسم المطوع » الذى كان يعمل موظفا في الحكومة بتسعمائة دولار فى الشهر ، وكان سعيدا بعمله ومن عائلة طيبة عريقة ، فلما جاء المال المشبوه ، دخل اللعبة وخرج مدينا بمبلغ ١٢,١ مليار دولار أي ثلثي الدين المصرى ودائنا بمبلغ ٦,٩ مليار دولار أى ما يزيد على مجموع ما تدعي دول النفط انها قدمته لمصر من حرب ١٩٦٧ الى كامب ديفيد أو ضعف ماعرضوه على مصر لكى لا توقع كامب ديفيد !

تمثال جاسم المطوع فى متحف مدام « تسو » في لندن يحمل لقب « اكبر مفلس في التاريخ » ولو كانت الكويت تمارس الصدق مع النفس لكتبت على بورصة سوق المناخ : « اكبر افلاس للسياسة الاقليمية في النفط وقصر النظر والجشع » .

ونموذج آخر من الانفاق الا تلافي النفطي ، هو شراء الكويت لشركة « سانت فى » الامريكية ، فقد كانت نموذجا للغفلة والنصب معا ، فالشركة الامريكية تملك امتيازات تنقيب عن النفط والمعادن فى امريكا وأحد فروعها يعمل فى الابحاث النووية ، أى فيها مايكفى لاشباع الادعاء الكويتي ، ونشر المانشتات التى تتحدث عن دخول الكويت عصر الابحاث النووية ، واستثمار آبار النفط في قلب امريكا والسيطرة على اقتصاد اوروبا الى آخر هذا الهذر ..

ولما كان المبلغ الذى عرضته الكويت مذهلا وهو ملياران ونصف مليار دولار ، فقد حرص الامريكيون ــ حتى على المستوى الحكومى ــ على تشجيع الكويت حتى يتم الارتباط ودفع المبلغ فنشرت الوشنطن بوست مقالا بقلم « كيث بترسون » تحت عنوان : « الحكومة ستسمح للكويت بالتنقيب عن المعادن فى الاراضي الامريكية ، وان ادارة ريغان تستعد للسماح للكويت بالتنقيب عن المعادن فى اراضي الدولة ، و ينتظر ان يصدر

---

(١) وبالمصادفة ايضا خمسة اضعاف رصيد بريطانيا العظمى من النقد الاجنبى !

قرار وزير الداخلية (جيمس وات) فى الاسبوع القادم ، وسيعلن ان الكويت دولة متجاوبة ، بموجب قانون التراخيص الذى يشترط المعاملة بالمثل للحصول على امتياز تنقيب وقال ان كندا وقبرص والسويد تضع قيودا على الاستثمارات الامريكية ، ولكنها اعتبرت دولا متجاوبة لها حق الاستثمار في امريكا ونفس الشيء ينطبق على الكويت وصرح الوزير بنفسه في لقاء تليفزيوني ان الوزارة تميل لاعلان الكويت « دولة متجاوبة » واعلنت اللجنة الفيدرالية للاستثمارات الاجنبية في امريكا « أنه لا اعتراض لديها على الصفقة » ، واعلنت وزارة الدفاع ووزارة الطاقة رضاءهما عن الوضع النووى للشركة ، وصدر بالفعل قرار بالموافقة على حق الكويت بالتمتع بامتيازات النفط ووقع القرار نائب الوزير « كارى كارتر » .

وتورط « عبد المبارك » ودفع المبلغ وهو ملياران ونصف مليار دولار بعد خصم العمولات للسماسرة الذين تلاحقهم الآن محاكم امريكا ، واصبحت الكويت رابع دولة من ناحية حجم الاستثمارات فى امريكا عن عام ١٩٨١ (كندا ـ بريطانيا ـ فرنسا ـ .... الكويت !!) بل واكبر مستثمر أجنبي في النفط الامريكى على الورق ! ..

وتشكل مجلس ادارة الشركة وعين ثلاثة كويتيين اعضاء في مجلس إدارة الشركة الام هم عبدالملك الغرابلى ، والشيخ على (ابن الشيخ جابر العلى وزير الاعلام السابق ، والذى دفعه حقده على الاسرة وأوهامه عن ولاية العهد الى التآمر مع دولة اجنبية ضد الكيان !) وعبدالرازق ملا حسين ..

ونظراً لسمعة الكويت السيئة في معاملة « الاجانب » فقد حرص مجلس الادارة على تطمين العمال الامريكان باعطاء امتيازات وعلاوات ، كما اعتمد مبلغ خمسين مليون دولار لتطوير أعمال الشركة ! وبعد ما أصبح المستثمر الكويتي في المصيدة ، والمال في خزائن الامريكيين كانت المفاجأة :

قالت السلطات الامريكية ، لايجوز لشركة عربية أن تعمل في الحقل النووى أو أن تمتلك مؤسسة نووية ، واكد الجانب الكويتى حسن نواياه ، وان ابحاث الشركة مرتبطة بعقود حكومية امريكية ، « وليس لديها أى سبب أو نية للعمل ضد السياسة الامريكية أو اصدقاء اسرائيل » الذى يضعون « فيتو » على أى نشاط عربي ذرى حتى ولو كان في امريكا وتحت إشراف « العم سيمون » أوسام سابقا .. وزاد الجانب الكويتي فوعد بأن الشركة لن تطلع حتى الشركة الأم في الكويت على الجانب الذرى من نشاطها ، ورغم يقين السلطات الامريكية بصدق الوعد ، بل وحتى لواطلعوا لما فهموا .. إلا أن هذه

السلطات أصرت ، وتنازل الكويتيون وقبلوا تصفية النشاط الذرى للشركة ، مع أنه كان « أبرز المنجزات » في الحديث عن دور الاستثمارات الكويتية في ضمان مستقبل الاجيال ووضع الكويتي فوق الشمس ! ..

وجاء الدور على امتيازات النفط ، قالت السلطات الامريكية : اذا انتجتم نفطا في امريكا ، ونشبت حرب بين العرب واسرائيل وقرر العرب قطع النفط .. فماذا تفعلون ؟ .. تقدم الكويتيون بتنازل خطير ، وهوتعهدهم بعدم قطع النفط وعدم الالتزام بأى قرار عربي فقد تعهد ممثل الجانب الكويتي الشيخ « عبدالرازق محمد ملا حسين » مانصه حرفيا : « فى حالة وقوع مقاطعة عربية نفطية فإن شركة النفط الكويتية (الشركة الام لسانتا في) لن تطلب منها العمل ضد المصالح الامريكية » .

اى لن تنفذ قرار المقاطعة حتى لو التزمت به حكومة الكويت .. بل حتى لوصدر القرار احتجاجا على غزو الكويت ذاتها !

وما الثمن ؟ .. ملياران ونصف مليار دولار لوانفقت على استخراج نفط السودان لكان فى الاسواق منذ سنوات ، ولدُعم اقتصاد عربي ، ووطن عربي ..
وعاد بعشرة اضعاف الربح الذى كان يأمله الكويتيون لاستثمارهم الفاشل ، وبلا تنازلات قومية ووطنية .. وماذا كانت النتيجة ؟ .. الغت الحكومة الامريكية حق الشركة بالعمل فى النفط لان المالك الجديد ــ أى الكويت ــ لا يسمح للشركات الامريكية بالعمل فى النفط بالكويت !

لاطاقة ذرية ولانفط !! وهكذا أصبحت الشركة بلاعمل ، وذهبت مع الريح الفان وخمسمائة مليون دولار .. « ومال الكذا يروح هيك » كما يقول المثل اللبناني القبيح ! ..

كتبنا ذلك منذ اكثر من عام فقامت علينا صحافة الكويت ، ومنذ اسابيع قالت صحيفة الوطن الكويتية (١٩٨٤/١١/١٢) تحت عنوان : « هل اصبحت سانتا في عبئا ؟ » كلنا نذكر الضجة التى اثيرت عندما اشترينا شركات « سانتا في » الامريكية ، وبعضنا لايزال يذكر دفاع الحكومة وقتها عن الصفقة هذا الدفاع الذى بالغ فى امكانيات سانتا فى ودورها المنتظر في دعم اقتصادنا الوطني ، بينما ظن البعض انها افضل استثمار لزيادة الدخل الكويتي . وقد ضللتنا الحكومة الامريكية والاعلام حول الصفقة ، ولكن ما ان تمت ودفعنا المبلغ ٢,٥ مليار دولار حتى افتعلت الحكومة الامريكية مشكلة مع الشركة والغت امتياز عملها فى امريكا . والآن بعد ٣ سنوات فإن الشركة تترنح ، وهو ماتوقعه الخبراء وقتها . ولذا تتجه الحكومة الكويتية لدعم الشركة باعطائها عقدا بـ٤,٤ مليار دولار

لتطوير مصافي ميناء الاحمدى .. وهكذا تلجأ سانتا في للاقتصاد الوطنى تطلب الدعم بينما كنا نرجوها لدعم اقتصادنا » ! .

قلنا هذا من سنة [٢] قالوا اطلع من البلد .. و بالطبع ستحول الارباح والاجور لأمريكا وستدفع الضرائب للعم السام فهى شركة امريكية المقر.. أى اننا عدنا للصيغة الطبيعية وهي استثمار امريكا للكويت وليس العكس مع فارق ان الاستغلال الامبريالى يتم الآن بمال الكويتي وتحت الراية الكويتية والغاوى ينقط بغترته أو طاقيته ! ..

هل هذا هو الاستثمار؟

٢,٥ مليار دولار لوا نفقت على استثمار نفط الصحراء الغربية أو السودان أو تطوير صناعة الفوسفات في المغرب أو تعمير الساحل المصرى ــ التونسى ، أو تطوير الصناعات الحربية فى مصر ، ألم يكن العائد الاقتصادى والقومى ــ الكويتى اكبر؟ ! ..

ولكن الذى خطط لكي تصبح أضعف الكيانات العربية هي الاكثر ثراء ، والذى جعل النفط رمزا للأنانية الاقليمية الضيقة الافق ، الشرهة الخلق ، لم يكن بالذى يسمح باستثمار هذه الأموال في الوطن العربي أو فيما يعود على العرب أو حتى على دول النفط بالمصلحة والارباح .. ولذلك احاط الاثرياء الجدد بالافاقين الذين ادعوا الخبرة العالمية والقدرة على التحول من مدير شئون اولاد وخدم قصر الامير الى مفاوضة الحكومة الامريكية وشركة مرسيدس ومنافسة موبيل او يل فى امريكا ، واقنعوا النفطيين بانهم عباقرة !!

لماذا تمول الكويت مصنعا لسيارات فولكس واجن في البرازيل ؟ ولماذا ليس في مصر أو العراق أو المغرب .. أو البحرين ؟ أليس المال العربي بقادرعلى انتاج سيارة عربية ؟ ! واذا لم يكن لماذا ليس مصنعا للفولكس فى بلد عربي ؟ !

لماذا تنفق الكويت نصف مليارجنيه استرليني لتجميل مدينة لندن وحل أزمة المكاتب التجارية فى عاصمة الدولة التى احتلتنا اكثرمن قرن ، ولم تخرج حتى زرعت لنا اسرائيل ؟ !

لقد تبددت كل الاكاذيب التى قيلت حول الاستثمار العربي فى اوروبا وامريكا ، وعندما صدر القرار الامريكى ضد شركة « سانتا في » وتنادى مغاوير الصحافة الكويتية بالويل والثبور وعظائم الامور ، صرح مسئول امريكى بكل هدوء : ان الكويت لاتملك وسيلة للانتقام ، لأن السوق المالية الاوروبية غير قادرة على استيعاب مفاجيء للاستثمارات

---

(٢) وبعد سنة اخرى أثير استجواب في البرلمان يتهم المسئولين فى الصفقة بالرشوة والاضرار بمصالح ومستقبل الاجيال القادمة !

الكويتية اذا ماقورنت المهاجرة من امريكا » وهذا ما اكده رئيس وزراء الكويت وولي عهدها عندما قال في بيانه امام مجلس الامة « نحن لانملك حيلة ازاء القرار الامريكي فلانقدر على سحب استثماراتنا من هناك ولاقطع النفط يؤثر عليهم » يعنى اشربوه واسكتوا !! .

وقال رئيس التحرير الكويتى لمجلة « العربي » اننا نخطط للعيش على ايراد استثماراتنا في الغرب ، وهاهم يضغطون على شريان الحياة هذا ، فاليوم سانتا في وغدا غيرها .. اننا منزعجون ونتساءل ماذا تريد امريكا ..

وهويذكرنا بالنكتة المشهورة .. التى آخرها « تفتكر كان عايز ايه ياعثمان ؟ » !!

ولقد علق وزير المالية السعودى على الحادث بقوله : « ان المال المستثمر بالخارج مخاطراته اكثر ومردوده أقل ، وهو على كل حال يخضع لسلطة سياسية أخرى ، وبالتالى فسيطرة صاحب المال عليه أضعف بكثير من سيطرته عليه اذا ما كان في بلده » .

وهذا صحيح .. وصحيح أيضا أن السعودية ركزت على الاستثمارات الداخلية .. فهل كان هذا هو الاستثمار الأمثل ، وهل كان عائده فى المستوى المرجو؟ .. أم كان فى بعض الحالات زراعة في البحر واكبر عملية نهب مارستها الدول الصناعية ضد شعوب العالم الثالث منذ ايام الخرز الملون ، « وسلطانية » أو تاج الجزيرة ؟ ! ..



خبير أجنبى لطبع المصحف !

.. « ومن حق المواطن أن يسأل .. لماذا نحتاج إلى سمسار لبنانى بثلاثين مليون دولار فى دولة تعد فى مرتبة الصدارة ومن أجل شبكة تليفونات ..؟! »

قلنا ان الارتفاع المفاجىء في الدخول لدول النفط و بنسبة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العالم ، (سعر البرميل ارتفع من أقل من ثلاثة دولارات للبرميل عام ١٩٧٢ الى ٣٤ دولار عام ١٩٨٢ أى اكثر من ٣١ دولارا زيادة ، مع ارتفاع الانتاج فى حالة السعودية من ثلاثة ملايين برميل يوميا الى عشرة ملايين ! .. وارتفع الدخل من ١,٢ مليار دولار سنة ١٩٧٠ الى ١١٠ مليارات سنة ٨١ أى تضاعف مائة مرة خلال عشر سنوات وهو مالم يحدث في التاريخ لأى بلد) .

هذا الارتفاع ، مع الاصرار على الاستئثار به ، خلق رغبة في تغطيته أو تبريره ، بافتعال ميزانيات خرافية ومشاريع وهمية فقفزت الميزانية في بعض دول الخليج الى مايفوق مجموع الدخل القومى لبعض دول أوروبا ! .. وسمعنا عن مشروعات من طراز كبارى عبور المشاة فى بلدة الشارقة التى لايزيد تعداد سكانها عن ٣ عمارات فى حى شبرا .. وتنافس على بناء اكبر مطار في العالم في دول ستعود قريبا ، ان لم تكن قد عادت ، الى العزلة الطبيعية التى كانت تجعلهم يتشوقون الى الضيف الى حد اغراء عبيدهم بالبحث عن الضيوف : « ان جلبت ضيفا فأنت حر » ..

اكبر مطار فى العالم فى دول لاتملك طائرة واحدة من صنعها ، ولن تملك خلال خمسين سنة ! .. بل ليس لديها طيار من ابنائها ! ..

كان مال النفط كما قال المستشرق الفرنسي ، هو الذهب الاسباني ، الذى تسبب لافي تقدم اسبانيا بل تخلفها ، فقد حصلت اسبانيا على الذهب بطريق النهب ، وبلا جهد انتاجى ، فأصبحت اغنى دولة فى اوروبا ، وذلك لسبقها في الاستعمار .. ولم يجد الاسبان حاجة للانتاج ، فالسفن تحمل الذهب من المستعمرات وتلقيه فى خزائنهم .. ولذلك اضطرت دول اوروبا الغربية مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا الى زيادة الانتاج وتطوير الصناعة لكى

تبيع انتاجها للاسبان وتحصل على الذهب ، فتقدمت هذه الدول ، وتخلفت اسبانيا ثم نفد الذهب فاعقب التخلف الفقر..

كذلك تصور عرب النفط أنهم يستطيعون شراء التقدم بدلا من صنعه ، ولوفكروا في صنعه لاتجهوا الى العرب الاكثر استعدادا للتصنيع ، ولكنهم اتجهوا لاسواق أمريكا واوروبا ، يشترون منها منتجات التكنولوجيا من المصانع ومظاهر الحضارة ، وعاملتهم أمريكا واوروبا من خلال السماسرة ، معاملة تخزى تاريخ الحضارة الغربية ، فاذا كانوا في الغرب يشهرون بالرشوة عند العرب فإن الشركات الامريكية والاوربية هي التي تقدمت بالرشاوى ، وهي التي فرضت أسعارا تصل الى درجة السرقة والنصب والاحتيال .. ولسنا نريد التشهير بأحد ، ولاتسجيل الخسائر الفادحة التي نزلت بالعرب النفطيين لأنهم سلموا اقتصادهم للنصابين والقوادين والمتشردين من غير ابناء الوطن ، ولامن الدول ذات الحضارة والقيم وبعض التدين ، أو المنضبطة الى حد ما ..

انظر مثلا كيف طلبت شركة ستة آلاف مليون دولار لتنفيذ شبكة التليفون في بلد خليجي ، فلما ثارت الشركات الامريكية المنافسة ، وطلبت حرية المنافسة ، وأصدر رئيس الدولة قراره بطرحها في مناقصة ، بادرت نفس الشركة فتقدمت بعرض بثلاثة آلاف مليون دولار لتنفيذ نفس العملية ، أى انها كانت تضيف الى الفاتورة مبلغ ثلاثة آلاف مليون دولار بمجرد زيادة بلا سبب ولا مبرر.. الا النهب الصريح ، وتواطؤ الجانب العربي عن طريق السماسرة ، ثم تأمل أن شركة اخرى نفذت شبكة تليفونية مماثلة في الصين ، التي يبلغ تعدادها مائة ضعف تعداد دول الخليج كلها ! .. نفذتها بأقل من قيمة العمولة ، وقد قيل ان عمولة « دافيد زنبر» ـــ وهو لبناني مسيحي ـــ بلغت ثلاثين مليون دولار! ومن حق المواطن هناك أن يتساءل .. لماذا نحتاج الى سمسار لبناني هل نحن « داهومى » دولة مجهولة تحتاج الى من يعرفها بشركات التليفون ، أم اننا نريد شراء مصنع نووى والعالم يقاطعنا فنحتاج الى وسيط أو مغامر.. لماذا سمسار بثلاثين مليون دولار في دولة تعد فى مرتبة الصدارة ، ومن أجل شبكة تليفونات ؟ ! ..

ثم خذ عقد شركة « وايتكر» وهي شركة أمريكية حصلت على عقد منذ عشر سنوات لادارة خمسة مستشفيات في دولة نفطية ؟ كم قيمة العقد ؟ ١,٤ مليار دولار سنويا ، اى انها حصلت على ١٤ ألف مليون دولار (رقم ١٤ وأمامه ثمانية أصفار!) أو ما يكفي لادارة جميع مستشفيات العالم الثالث لمدة قرن ! وتخيل لوشكلت هيئة طبية عربية من النفطيين وغيرهم وانفقت هذا المبلغ على تطوير الصحة العربية وفي مقدمتها ادارة هذه المستشفيات الخمسة ؟ !

المهم في فبراير ١٩٨٣ تجدد العقد للشركة الامر يكية بمبلغ ٢,٢ مليار دولار بسبب ارتفاع الاسعار! ولكن لامر ما قرر وز ير الدفاع الغاء العقد في نوفمبر وطرحه فى مناقصة دولية ، وتقدمت نفس الشركة بعطاء قدره ١,١ مليار أى نصف قيمة العقد ، ولم تفز بل رسا على عدد من الشركات البر يطانية والامر يكية .. بكم ؟ (اكتم الشهقة من فضلك) : بأربعمائة مليون دولار اى أن الشركة ظلت تسرق هى والمحبون من أهل يابخت من نفع واستنفع ، ألف مليون دولار خالصة مخلصة بل ورفعتها الى (٢,٢ ـ ٠,٤) ١,٨ مليار فى آخر عقد ز يادة عن النفقات والعمولات والار باح التى تتوقعها الشركات الجديدة فهى ليست متطوعة ! .

وقد أدت اذاعة نبأ الغاء العقد الى هبوط اسهم الشركة في بورصة نيو يورك من ٣٢ دولارا للسهم الى ١٨ دولاراً ! .. وهذا يعطى فكرة عن أهمية العقد الذهبى أو العقد الفر يد ! فاذا انتقلنا الى مشار يع التنمية ، نجد تأكيداً على نجاح السعودية في زراعة القمح والبتروكيماو يات ، بالنسبة للقمح فهناك اعتراضات منها ما قدمه وز ير الزراعة الامر يكى خلال حواره العلنى مع وز ير الزراعة السعودى الدكتور عبدالرحمن آل الشيخ ، فقد نصح الوز ير الامر يكى بوقف زراعة القمح وشرائه من الخارج لأن طن القمح السعودى يكلف الدولة ثلاثة آلاف وخمسمائة ر يال بينما ثمنه عالميا سبعمائة ر يال . ولكى تحقق المملكة الاستكفاء الذاتي (٩٠٠ ألف طن) ستحتاج الى دعم حكومى يتخطى ثلاثة آلاف مليون ر يال سعودى ، وقد رد عليه وز ير الزراعة بأن الاكتفاء الذاتي من القمح هو هدف استراتيجى وان نصيحة الوز ير الامر يكى ليست لوجه الله والحقيقة بل لصالح زراع القمح الامر يكيين . وهذا صحيح كل الصحة ، ولكن تبقى حقيقة استحالة استمرار هذا الدعم مع انخفاض دخل النفط وان الحل الافضل هو خزن احتياطي طوارىء كما تفعل امر يكا بالنسبة للنفط فهى تخزن ما يكفيها ثلاثة شهور فى حالة توقف الواردات تماما ، وفي نفس الوقت يمكن للسعودية أن تحقق الاكتفاء الذاتي « عر بيا » بتوطين فلاحين عرب يخفضون نفقات الأنتاج أو بتشكيل شركات عر بية مشتركة لزراعة القمح حيث تتوفر الاراضى والماء واليد العاملة الرخيصة .

اما صناعة البتروكيماو يات فرغم نجاحها ورغم امتلاك الشركات الامر يكية والبر يطانية خمسين بالمائة الا انها تلقى معارضة شديدة في السوق العالمى . ولا مستقبل لها الا فى ظل استراتيجية عر بية ، وهى بوضعها الحالى « لوحققت اقصى اهدافها فلن تعوض المملكة إلا عن ٣٠٠ ألف ب/ى » (وشنطن بوست) .

المهم ان مشار يع التنمية لم تحقق الهدف المرجو وهو خلق قاعدة انتاجية ، واهم من ذلك

لم تحدث التطور المطلوب في المجتمع ، لأن العقلية النفطية القائمة على حصر عدد المنتفعين بقوانين الجنسية وقيود التملك بالاضافة الى التخلف الموروث ، جعلت المال يندفع الى الخارج ، وكأن حكومات هذه الدول تدعو الاجانب والغرباء الى نهب اموالها ومغادرة البلاد ! ..

و يكفي لمعرفة طبيعة هذه التنمية ، أن نتأمل تصريح « خالد فايز » المدير السعودى لبنك الخليج الدولى عندما قال : « ان وقف مشروعات التنمية لن يؤثر على الاقتصاد الوطنى في دول الخليج ، لأن : أى مشروع في الخليج ينفق مابين سبعين وثمانين بالمائة من اعتماده خارج دائرة الاقتصاد الوطنى في الخليج ! ..

فهذه الألوف من الملايين التى تعلن كل سنة للتنمية ، ينفق منها خارج الوطن مابين سبعين وثمانين بالمائة ، ولا ينفق داخل الوطن الا مابين عشرين أو ثلاثين بالمائة ، ولكن كم من هذه الثلاثين بالمائة يبقى فعلا داخل الاقتصاد الوطنى .. وهذا ينقلنا الى العمالة ، حيث الصورة اقبح ، لأن الطبقة العاملة اجنبية بالكامل ، وهي ظاهرة نفطية لاعلاقة لها بحجم السكان ، فحتى نيجيريا التى تقدر القوة العاملة فيها بثلاثة وثلاثين مليون نسمة .. استوردت أيام الفيضان النفطي اكثر من مليوني عامل .. واكثر من نصف سكان الكويت من الاجانب واكثر من سبعين بالمائة من سكان دولة الامارات أجانب ، وقد تنبأ الدكتور عبدالله فهد النفيسى الاستاذ بجامعة ابوظبى انه في عام ١٩٨٥ سيكون المواطنون والوافدون العرب ٨٤٪ من سكان الامارات ، وفي المملكة مالايقل عن مليوني اجنبى ..

و بسبب السياسة العنصرية القصيرة النظر ، فإن هؤلاء العمال يجمعون اكبر قدر ممكن من المال و يغادرون البلاد به .. فلا خلقت طبقة عاملة وطنية ، ولا اندمج الدم المهاجر بخبراته ورغبته في العمل ، ولا استفادت البلاد من الأجور الفادحة التى تدفع لهؤلاء العمال والخبراء[1] (للولايات المتحدة حوالى ستين ألف امريكى يعملون في السعودية يحولون شهريا مالايقل عن ربع مليار دولار و يعملون في بناء منشآت عسكرية قيمتها ١٩ مليار دولار منها مقر قيادى مركزى يتكلف أربعة آلاف مليون دولار (تحقيق الوشنطن بوست ديسمبر ١٩٨٤) .

ثم ماهي حصة الرأسمالية الوطنية من هذه العشرين أو الثلاثين بالمائة .. ؟ يكفى أن

---

(١) وهكذا ترى ان جشع اهل النفط قد انقلب عليهم ، فلوكانوا قد سمحوا بالتجنيس والتمليك للعمال والخبراء العرب لاستثمرت النسبة الكبرى من هذه الاموال داخل الدول النفطية وشكلت قاعدة ثابتة لاقتصاد وطنى وسوق وطنية تواجه مرحلة مابعد النفط ، ولكنهم آثروا التفكير الاناني الضيق فخرجت الاموال فى ايام الرخاء ، وذهب العمال أو القوة الشرائية فى ايام الضائقة و بقى الوطن والمواطن بالتأسيس صفر اليدين والتاريخ !

مجلس الوزراء اصدر قراره فى ١٤٠٣/٦/١٧ بالزام كل مقاول اجنبى باسناد مالايقل عن ثلاثين بالمائة من الاعمال المتعهد بها الى مقاولين سعوديين .. وهذا يعنى انه حتى تاريخه أى قبل عامين لم يكن المقاول السعودى يحصل ولاعلى ثلاثين بالمائة مما يبنى أو ينفذ بمال دولته ! .. وهذا يجعلنا نتحفظ كثيرا على ادعاء ان السياسة الاقليمية كانت لصالح « ابن الوطن » ..

وأخيرا هل هذا القانون الذى صدر لصالح المقاولين السعوديين ، يخدم فعلا « ابن الوطن » أم المتجنسين ؟ .. ورحم الله الملك خالد الذى قال للقهوجي : « اعطي الشوام » ! وآخر الامثلة هو ماروته « الوشنطن بوست » عن نشاط لبناني متجنس ، جاء للمملكة بعد ان تخرج من الجامعة العربية في بيروت ، وهي الجامعة التي بناها عبدالناصر في بيروت ومازالت مصر تنفق عليها ،وكان يحرم دخولها على المصريين ..

جاء المغامر اللبناني الى السعودية وعمل بمرتب قدره ستون ريالا في الشهر وذلك منذ عشرين سنة ، وهو الآن يبني مستشفى فى بلده صيدا ، و ينظم منحة دراسية لستة آلاف طالب فى جامعات اوروبا وامريكا (فهو لا يثق بالجامعات العربية رغم نجاحها الباهر معه) ! ولا يشترط في الطالب « الا أن يكون لبنانيا ولايهم إن كان مسيحيا أو مسلما » ونسى المصرى الذى دفع ثمن تعليمه .. والسعودى الذى نهب امواله ! ..

وأصبح يمتلك شركة « عجر» للمقاولات ودخله السنوى من المقاولات السعودية ٢ مليار دولار! وانفق ثلاثمائة وخمسين مليون دولار لتعمير لبنان قبل مايخرج جيش اسرائيل ، وقد ادعى ان « الكتائب » نهبت المبلغ ! و يقال انهم اقتسموه فهو من مال السلطان ..

الى هنا ولابأس . فهذا هو الحال ولكن المغامر اللبناني أصبح سعوديا بالتجنيس ولبس الدشداشة ، وتحول إلى « الوسيط السعودى » في معالجة الازمة اللبنانية ، بل ابعد « على الشاعر» الذى كان يدير لبنان بأصبعه الصغير ودفتر شيكاته .. ليخلو الجو للوسيط السعودى اللبناني الأصل ، وانتهت جهوده بنسف السفارة السعودية ، وسحب السعودية موظفيها ورعاياها ، واغلاق سفارتها في لبنان لأول مرة منذ أن اعترف عبدالعزيز باستقلاله قبل أربعين سنة ! .. مع اتهام حكومة لبنان بالتواطؤ لأنها كانت تعرف ولم تتخذ اى اجراء ولا حتى تحذير السفارة .. والذين حرقوا السفارة من المسلمين الشيعة ، ورئيس الحكومة المتهم مسلم سنة !!

وليت الامر وقف عند هذا الحد .. بل في وطن ابن بازوآل الشيخ وسلطان بن بجاد

وجامعة ابن سعود والحرمين يعهد الى شركة «عجر» بالاشراف على طبع المصحف! فقد عهد الى «عجر» هذه ببناء مؤسسة فهد للمصحف الشريف في المدينة وتكلف البناء ٢٨٥ مليون دولار «صحتين على قلبه» .. رغم وجود مقاولين سعوديين لهم سمعة عالمية، بل الاغرب ان يعهد لهذا اللبناني الذى لا يستطيع تشكيل الفاتحة، بادارة المؤسسة مقابل مائة واربعين مليون دولار سنويا .. بادعاء أنها ستطبع ٨ ملايين نسخة من المصحف وثلاثين الف فيديو وكاست كل سنة، وبالطبع كان يمكن لأى شركة نشر سعودية أن تنجز هذا الأمر بأربعين مليونا، وأى شركة عربية برئاسة مفتى الديار تنجزه بثمانية ملايين دولار! .. ولماذا لاتديرها وزارة الاعلام ووزيرها ابن شيخ المسجد النبوى ومن كبار المقرئين للقرآن! ..

ولكن مدير عجر يدعى انه اكتشف ثلاثة آلاف خطأ في المصحف، الذى جاء هو لتصحيحه!

رحم الله الناسخ التركى أو الاوزبكستاني أو الفارسي ــ الذى باذن الله ــ حفظ المصحف قبل أن يظهر صاحب «عجر» وندفع له مائة واربعين مليون دولار ليطبع مصحف الأمين! ..

والسؤال .. هل الصورة مظلمة الى حد اليأس؟

والجواب بالطبع لا ..

وانما الحل يحتاج لعزيمة رجال يتخذون قرارات مصيرية:

عربيا

وداخليا

٩

ضرورة الحلف المصرى - السعودى

« إن تعريب النفط ، سيمكن المجموعة العربية من ضبط إنتاج وسلوك المشيخات والمشاغبين ، كما سيفرض على الدول المعادية حساب مخاطر المواجهة العسكرية مع المجموعة العربية وليس مع دول قليلة العدد والعدة .. »

هذا الحديث ، ينبع من الحرص على الدول النفطية ، وبصفة اساسية المملكة ، فلا هو شماتة ، ولا هو يصدر عن ظن بانتهاء دورها وأهميتها بانهيار دخلها ، بل بالعكس اننا نحرص على ان يكون لها دور حقيقي وفعال ، ونتقدم من مواقع المحبة ببعض الحلول ..

فكما ان السعودية هي المتضرر الأول من انهيار صناعة النفط ، فانها في نفس الوقت ، القوة الوحيدة القادرة على فرض ارادتها ــ نظريا ــ والوحيدة القادرة على الدخول في معركة كسر عضم مع الدول التى تتلاعب بالسعر أو تحاول التحكم فيه ، مثل بريطانيا العدو التاريخى للمملكة ، والتى تحاول الآن السيطرة على سوق النفط ، (خامس دولة منتجة ٢,٧ مليون ب/ى وتوجه انتاج النرويج ١,٣ مليون ب/ى أى هما معا ٤ ملايين ب/ى وانتزعت بريطانيا مكان السعودية فى واردات أمريكا من النفط ، ومع ارتفاع سعر الدولار بالنسبة للاسترلينى فإن انخفاض السعر لا يهم الانجليز كثيرا) [1] . ولكن السعودية تملك ٢٥٪ من احتياطى النفط العالمى ، وهي والدول العربية تملك ٥٥٪ من هذا الاحتياطى ، والسعودية تستطيع رفع انتاجها الى عشرين مليون ب/ى واغراق السوق العالمى ، ولو توحد الموقف العربي أو على الاقل السعودية ومشيخات الخليج ، لأمكن وجود قوة قادرة على

---

(١) وانظر كيف تسلم السعودية نفطها للانجليز لكى يسرقوا منها اسواقها ، فى اتفاقية السلاح التى اعلن عنها هذا الشهر والتى قيل انها تمت مع بريطانيا مقابل ثلاثة مليارات جنيه استرلينى أو دولار (لا أحد يعرف) ولكن قيل ان الثمن سيدفع جانب منه في شكل نفط خام تبيعه بريطانيا . وبالطبع لا يوجد عاقل فى العالم ولا حتى فى مكتب وزير الدفاع يمكنه ادعاء حاجة السعودية للطائرات المشتراه ولا قدرة السعودية على استخدامها فنيا أو سياسيا ، ولو انفق هذا المبلغ فى تنمية صناعة السلاح العربية لاستكملت المملكة سلاحها الذى تطيقه وتقدر على استخدامه ، بل لو وضعت المملكة هذا المبلغ فى رأسمال هيئة التصنيع العربية واشترطت على بريطانيا . والدول المنتجة للطائرة « تورنادو » ان تصنع اجزاء منها بواسطة هيئة التصنيع العربية لاستجابت ، واظن ان اسرائيل اقدر على الحصول على اسرار هذه الطائرة من بريطانيا والمانيا وايطاليا من الحصول عليها من مصر .. وقد صرح المشير ابوغزالة ان المصانع العربية فى مصر تنتج طائرة تدريب افضل من التى اشتراها الامير سلطان من بريطانيا واخيرا ربما يكون ضمير المواطن السعودى والعربي اكثر راحة لو صدر بيان رسمى يؤكد انه ما من عمولة ستدفع أو تحصل فى هذه الصفقة .

قبل الطبع : قيل ان أربعة من آل ابراهيم سيحصلون على ثمانمائة مليون دولار عمولة !

احداث رعب حقيقى فى سوق النفط والمال . فإن انخفاض سعر النفط خمسة دولارات أخرى ، سيمنع المكسيك وفنزو يلا من القدرة على تسديد ديونها للبنوك الامر يكية (٣٧,٨ مليار دولار) الأمر الذى قد يتسبب فى كارثة مصرفية امر يكية . وخفض دولار ين فى البرميل يعنى خسارة سبعمائة مليون دولار لنيجير يا المشاغبة في ظل حكومتها التى جاءت بها المخابرات البر يطانية لتحطيم الجبهة النفطية العر بية ــ الاسلامية ، كما تنبأنا فى مجلة « اكتوبر » فور وقوع الانقلاب . . وهبوط السعر الى ١٥ دولارا يغلق آبار بحر الشمال وايسلندا و يدهور الاقتصاد البر يطانى ، و يعيد النرو يج الى صيد السمك ! أو يجبر الجميع على التفاهم وقبول قيادة العرب الحقيقية .

ولكن دون ذلك تقف مشكلتان ، الاولى هي اقناع أو اجبار هذه المشيخات على الالتزام بسياسة انتاج واسعار عربية ، وثانيا مواجهة الدول التى ستتضرر من حرب الاسعار ، وهي دول كبرى قد لاتتورع عن الحرب ، أو التآمر ، اذا ما انفردت بمواجهة السعودية او حتى دول النفط العر بية وحدها . .

ولسنا نزعم أننا نملك حلا يكفل الحماية الكاملة ، ولكن ما نفكر فيه هو تقليل المخاطرة ، وجعل ثمنها فادحا على العدو . . ونعنى تعر يب النفط ، جعله قضية كل العرب ، يشتركون فى تخطيط استراتيجيته ، و يتشاركون بنسبة ما فى عائده ، و يتحملون ــ كل قدر طاقته ــ مسئولية الدفاع عنه .

إن تعر يب النفط سيمكن المجموعة العر بية من ضبط انتاج وسلوك المشيخات والمشاغبين ، كما سيفرض على الدول المعادية حساب مخاطر المواجهة العسكر ية مع المجموعة العر بية ، وليس مع دول قليلة العدد والعدة .

وهذا الموقف العربي ــ كما قلنا ــ لن يتشكل إلاحول نواة مصر ية ــ سعودية ، وقد ناقش الاستراتيجي الامر يكي « كواندت » عضو مجلس الأمن القومى في عهد كارتر العلاقات المصر ية ــ السعودية في كتابه « السعودية في الثمانينيات » قال :

« من ١٩٧٢ الى ١٩٧٧ كان الحديث يجرى حول محور مصرى ــ سعودى ، وتطلع بعض السعوديين الى خلق مركز قوة عربي مستقر ومعتدل بقوة مصر واموال السعودية ، مع علاقة خاصة بالولايات المتحدة ، [٢] الأمر الذى يحقق أفضل ضمانة لأمن السعودية ، ومن مصلحة

---

(٢) وهذا هو التيار الذى كان يمثله الشيخ « كمال ادهم » صهر الملك فيصل ، ولما كان هذا التيار رغم اعتداله ، وقناعته بالدور الامر يكى ، يمثل خطرا على المصالح الاسرائيلية والاستراتيجية الامر يكية القائمة على اعتماد اسرائيل وحدها كممثل وشر يك لامر يكا فى المنطقة ، فقد هوى نجم الشيخ ادهم ، وعزله الملك خالد عزلا قبيحا لم يعرف فى التقاليد السعودية ، ثم احترق وسقط الجانب المصرى فى تلك المعادلة .

السعودية أن لاتكون ضدها القوات المسلحة المصرية التى تشكل أضخم قوة عسكرية في الوطن العربي ، وقد عبرت مصر عن رغبتها في تقديم مساعدات عسكرية للصومال والسودان والمغرب وحتى العراق ، وهذا يتماشى مع سياسة السعودية التى تدعم هذه النظم » .

ثم يشير الى الحذر السعودى من تجربة غزو محمد على للسعودية وحرب اليمن .. ولا بأس أن نقف هنا لحظة ، عند قوله إن السعوديين لا ينسون « الغزو المصرى » في القرن التاسع عشر وكذلك حرب اليمن .. !!

وهذه « الاحقاد » هى من زرع المدرسة الاستعمارية البريطانية بالذات ، ثم غذتها مجموعة المرتزقة من الكتاب الشوام ، وكان الهدف بالطبع هو منع اللقاء المصرى — السعودى لصالح المصالح الاستراتيجية العليا للاستعمار أو لخدمة المرتزقة من العناصر الشامية التى تخشى مزاحمة المصريين . وقد فندت في كتابي (القومية والغزو الفكرى ١٩٦٧ والسعوديون والحل الاسلامى ١٩٨٠) هذه الخرافة ، واثبت ان الجيش الذى غزا السعودية فى عهد محمد على لم يكن مصريا ، فالجيش المصرى لم يتشكل الا فى عام ١٨٢٤ والحرب في الجزيرة انتهت فى ١٨١٨ .. !! أما حرب اليمن ، فقد قلنا وجهة نظرنا فيها في اكثر من موضع ورفضنا بكل قوة موقف السلطة المصرية ، ومازلنا ننتظر وجهة النظر الاخرى من الكتاب السعوديين . وفى رأينا ، أنها كانت مظهراً من مظاهر الصراع الامريكى — البريطاني ، ولا نريد أن نتوسع فنحن نسعى للقاء لا للخلاف ، وعلى أية حال ، في السياسة لا توجد احقاد ولا ثارات بل مصالح ، ومصالح مصر والسعودية متفقة تمام الاتفاق ، بحيث أن الخلاف هو العارض والمؤقت ، واللقاء هو المعقول والمطلوب ، والجدير بالدوام ..

وينبه « كواندت » الى ارتباط المصالح النفطية السعودية باستقرار الاوضاع فى مصر ، فالسعودية المستخدم الاول لقناة السويس من ناحية تصدير النفط أو استيراد احتياجاتها ، ولكن العلاقة دخلت مرحلة جديدة عندما تزايد الخطر حول مضيق « هرمز » الذى يعبر منه كل نفط دول الخليج باستثناء العراق ، ففى خلال الفترة القصيرة التى تعاون فيها النظامان السعودى والمصرى (السبعينيات) تم بناء خط « سومد » الذى تمتلك فيه السعودية ١٥ بالمائة والذى ينقل النفط السعودى من ميناء السويس الى غرب الاسكندرية وفى عام ١٩٨٠ كان ينقل ١,٥ مليون ب/ى ويمكن رفع طاقته الى ٢,٤ مليون ب/ى . كذلك أتمت السعودية مدخطين (بترولين) عبر الجزيرة العربية لنقل النفط السعودى ، بعيدا عن مضيق هرمز ومتاعبه ، رأسا الى ينبع حيث ينقل من هناك إما عبر قناة السويس أو فى خط

« سومد » المصري ـ السعودى . و ينقل الخطان ١,٨ مليون ب/ى ويمكن ز يادتها الى ٢,٣٥ مليون ب/ى بل والى ٤ ملايين برميل يوميا ، وهوما يكفل الحد الأدنى للاستقرار الاقتصادى للمملكة . وهذا يوضح الارتباط الطبيعي والمفترض بين الر ياض والقاهرة ، بل وتناقض المصالح السعودية ـ الليبية على مستوى النفط لأن النفط السعودى على البحر الأبيض يشكل مزاحما مهما للنفط الليبي .. ومن ثم يبدو غر يبا أن تستجيب السعودية للغواية الليبية التى تر يد اغلاق البحر الأحمر وقناة السو يس لخنق النفط السعودى في مضيق هرمز..

يقول كواندت : « يتساءل الكثيرون لماذا اختارت السعودية أن تنأى عن مصالحها الواضحة مع مصر وتتحالف مع المتطرفين المرتبطين بالاتحاد السوفيتي » ؟

وهو سؤال محير، والاجابة عليه تملأ مجلدات .. وتتضمن العديد من العوامل ، و ياليت المثقفين فى مصر والسعودية يتفرغون لدراسة موضوعية للعوامل والقوى التى حرصت على زرع الخلافات وافتعال الحوادث والازمات ، وعندها ستتكشف العجائب والغرائب .. ونشير هنا الى واقعة هامشية جدا ولكنها تستحق التفكير فقد ذكر كواندت فى صفحة ١٨٠ التالى :

« الملك فهد هو أقل عداوة لمصر من كثير من السعوديين ، وقد استاء شخصيا من انفراد السادات بقرار المبادرة ، ومهاجمته للنظام السعودى ، ولكنه استاء بالذات عندما اعطى السادات حديثا لصحفى كو يتي وصف فيه السادات الملك فهد بأنه « .... » وفى البداية رفض الامير (الملك فيما بعد) فهد أن يصدق صدور ذلك عن الرئيس السادات ، حتى اشترى شر يط التسجيل للمقابلة من الصحفى الكو يتى ، وسمع صوت السادات بنفسه يقول الوصف القبيح » !!

هل يمكن أن يكون هذا التصرف من الصحفى تصرفا بر يئا ؟ !

وخاصة انه كان من اشد المقر بين للسادات [٣] ، وانه وحده انفرد بالدفاع عن السادات وعن المبادرة وعن الصلح مع اسرائيل ، وانه وحده فصل من نقابة الصحفيين الكو يتيين لأنه دعا للتطبيع أو ز يارة اسرائيل قبل السادات بل وقبل حرب اكتوبر ! ..

لابد من دراسة دقيقة موضوعية للقوى التى لم تبخل بجهد لافساد العلاقات المصر يةـ السعودية ، وهل هى مصادفة أن تكون أول مؤامرة سعودية مزعومة ضد عبد الناصر يبلغها له

---

(٣) حتى ولو قيل : انه حصل على مليون دولار ثمنا للشر يط !

متهم بالخيانة زوج يهودية غادرت مصر فجر الخامس من يونيو (حز يران) ١٩٦٧ وطرفها الآخر عنصر مشبوه على صلة وثيقة بالمخابرات الامر يكية بل وتحركه احقاد طائفية .. وآخر « وقيعة » هي تلك التى قام بها صحفي كو يتى مشبوه المواقف ؟ ! ..

ولابد أيضا ، بل وأهم ، السمو فوق هذه المؤامرات ، وتقديم الدائم على العارض ، فمصلحة السعودية ومصلحة مصر ومصلحة العرب والاسلام هي فى التحالف المصرى ــ السعودى .. ففي ظل هذا التحالف كما قلنا قامت الجامعة العربية ووضعت أسس الرفض العربي للظلم الصهيونى ، وتحررت مصر والسودان وليبيا والمغرب وتونس والجزائر ، واسقط حلف بغداد وأخرج الانجليز من الاردن ..

وكما قلنا ، اذا كان للقيادة السعودية عذرها ومبرراتها في الجفوة مع الرئيس السادات ، فإنه يصعب علينا ، مهما كان حبنا وتحيزنا لهذه القيادة ، ان نجد مبررا مقبولا لاستمرار هذه الجفوة ، وقد بادر الرئيس مبارك بالتوجه شخصيا للعزاء في الملك خالد ، وخرجت بعض وكالات الانباء تقول أنه اجتمع بالملك فهد ساعة وتحدثا في اوضاع العالم العربي ، وهو استنتاج طبيعي ومتوقع ، حدث مع كل ضيف له علاقة بالسياسة ، لان اسرائيل كانت تغزو لبنان ، وكان الرئيس مبارك هو الرئيس العربي الوحيد الذى اتخذ اجراء ضد الغزو ، ولكن الذى حدث أن الصحف التى تعيش فى اوروبا على الدعم السعودى ، أصدرت بيانا يؤكد أن اللقاء لم يتجاوز المجاملات الشخصية ! .. في وقت كان يجرى فيه استقبال رسمى للذين ينسقون علنا مع جيش الغزو الاسرائيلي للبنان ! وكيف يتقبل العربى فضلا عن المصرى استقبال « بشير الجميل » بالحفاوة ورفض التعزية فى السادات ، والتبرؤ من حديث فى السياسة مع حسنى مبارك ؟ ! ان كانت الغضبة فعلا لشعب فلسطين ! ..

وعندما جاء الامير طلال الى القاهرة ، كرئيس لمنظمة الخليج ، استقبله الرئيس مبارك مكرما فيه السعودية واولاد عبدالعزيز ، صدر بيان سعودى يؤكد ان الزيارة شخصية !

وهو لزوم مالا يلزم !

ولما رد الأمير بتصريح في صحيفة « الوطن » الكويتية بأن الجامعة العربية بحالتها الراهنة اثبتت فشلها ، وان الحل الوحيد لأزمتها هو الالتزام برأى والده الملك عبدالعزيز الذى أصر على أن يكون مقر الجامعة في القاهرة

لم ينشر التصريح فى المملكة !

واخيرا عندما اعاد الاردن علاقته مع مصر ، أصدرت السعودية بيانا تعترض فيه على قرار

الاردن المنفرد [٤] !

وصحيح ان سياسة مصر في عهد رجال اكتوبر تخطت مرحلة الاستفزاز عندما كان رئيس الدولة يهدد « انتف له دقنه » أو « طالع لأمه » ! أو يصف العرب بأنهم « أقزام » .. صحيح أن الوضع تغير، ولكن الجسور تبنى اسرع لو عمل فيها البناؤون من الطرفين ، والحب من طرف واحد يفتح الباب لأكثر من عزول .. وهناك اكثر من جهة لها مصلحة في استمرار عزل السعودية عن مصر .

باختصار، ولكى لانقع فى اخطار المثل الفلسطيني البليغ : « كثرة الدق تفك اللحام » نحن ندعو الى خطوة استراتيجية تعيد التلاحم المصرى السعودى للخروج بالعرب من المستنقع الذى غرقوا فيه ، ولتلافي كارثة النفط ، واذا كان الجيل الذى رباه عبد العزيز، قد نطق بلسانه الطالب « عبدالله بلخير» عندما اقسم انه لوسارت مصر شبرا نحو السعودية لسعت السعودية ميلا ، فإننا نعتقد ان مصر قد سارت الميل المطلوب ، وانها مستعدة اكثر لوجاءت الخطوة السعودية ، وعسى الا يكون صحيحا قول ام كلثوم : « للصبر حدود يا حبيبى » !

---

(٤) وقد نشرنا في مجلة أكتوبر بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٨٥ سؤالا موجها للسعودية هذا نصه :

نستأذن القراء فى قطع حديث النفط لدقائق لنطرح سؤالا للقيادة السعودية .. نطرحه بكل الاحترام والمحبة والثقة المطلقة فى صدق عروبتهم ، والسؤال هو من باب « ولكن ليطمئن قلبى » ، ذلك أنه عندما أعادت الأردن العلاقات مع مصر أصدرت المملكة بيانا رسميا انتقدت فيه التصرف المنفرد للأردن خارج مؤتمر القمة فى بغداد ، وقال المجتمعون وقتها إنه موقف حنبلى من قيادة عرفت بالتمسك الحرفي بالقواعد والأصول ، ومنذ أسبوعين أصدرت سوريا قرارا بسحب اعترافها بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وهو القرار الذى صدر بالإجماع من مؤتمر القمة فى الرباط ، وانتظرنا بيانا أشد لأن قرار سوريا هو قرار منفرد ضد قرار مؤتمر قمة الإجماع فيه أكبر من الإجماع فى مؤتمر بغداد . ونتائجه أخطر على الشعب الفلسطيني وقضيته من استئناف العلاقات بين بلدين عربيين ، ومازلنا ننتظر البيان السعودى ! .

فغضب علينا بنو تميم ولكن لم يرد أحد على السؤال .

١٠

لماذا البرازيل يا أمير ؟!

« . . الذى أثار مخاوفنا ، وحرك أوجاعنا ، هو ما جاء فى الاتفاقية التى مدتها خمس سنوات بين السعودية والبرازيل ، والتى نتمنى أن يعيد مجلس الوزراء السعودى النظر فيها ، إذا ما عرضت عليه . . »

أحداث صغيرة بل وتافهة قد تحجب امورا خطيرة وتخفي تطورات على جانب كبير من الأهمية ، وعلى سبيل المثال ، حادثة اختفاء اللواء « عبدالله خليفة » فى « سان باولو» بالبرازيل ، خلال زيارة الأمير سلطان وزير الدفاع السعودى ، في اكتوبر الماضي ، فقد اهتمت الصحافة وخاصة العربية منها بحادثة اختفاء الجنرال السعودى ، والذى عمل معظم حياته مديرا لمكتب الأمير، واشارت اصابع الاتهام لاسرائيل ، « ومافيا » السلاح ، وكامب ديفيد .. ! .. بل وذهب البعض الى احتمال اللجوء واخيرا عثر على اللواء في شقته في لندن وتبين أنه لم يعجبه الحال ، فغادر البرازيل وامريكا الجنوبية كلها وسافر الى لندن دون أن يخطر أحدا ، ولا حتى دفع فاتورة الفندق باعتباره ضمن الوفد الذى تسدد فواتيره السفارة ..

وما بين اختفاء عبدالله والبحث عن عبدالله والعثور على عبدالله ، ضاعت اخبار صفقة القرن التى وقعها وزير الدفاع السعودى مع صناعة السلاح البرازيلية ، وكل صفقات وزارة الدفاع السعودية هى صفقات القرن ، ولكن هذه الصفقة بالذات ، كما تقول المصادر البرازيلية ، هى اكبر صفقة في تاريخ البرازيل ..

وصحيح أن صفقات السلاح العربية مشبوهة ، والبعض يزعم أنه لاهدف من ورائها الا العمولات ، بل وذهب هذا البعض الى ان الاتجاه للبرازيل ، هو بحث عن عمولات اكبر واقل ضجيجا ذلك أن البرازيل كدولة جديدة وصغيرة في سوق السلاح تدفع عمولة اكبر من امريكا أو فرنسا ، وكذلك فإن نظامها السياسي ، كدولة من العالم الثالث اكثر قدرة على اخفاء اسرار الصفقات ، وتفادى الفضائح التى تثيرها الصحافة في الدول المتقدمة .. وقالوا ان اختفاء « الجنرال » كان أحد صور الصراع على العمولات .. وقيل إنه احتج على الصفقة وقال ان هيئة التصنيع العربية قادرة على مزاحمة البرازيل لومنحت مثل هذه المبالغ ! ..

صحيح أن ذلك قد قيل ، ولكن التعامل مع البرازيل له جوانبه الايجابية التى لانعترض عليها ، فقد افسد محاولة اسرائيلية لمنع البرازيل من بيع السلاح للعرب مقابل اعطاء

البراز يل حق تصنيع السفينة « جبر يل » .. كذلك فإن البراز يل لاتشترط عدم بيع سلاحها لدولة أو طرف ثالث ، ومن ثم يمكن أن يحول السلاح للمقاتلين العرب .. فنحن لانعترض على التعامل مع البراز يل ، ولكن الذى أثار مخاوفنا ، وحرك أوجاعنا ، هو ما جاء في الاتفاقية التى مدتها خمس سنوات ، بين السعودية والبراز يل ، والتى نتمنى أن يعيد مجلس الوزراء السعودى [1] النظر فيها ، قبل اقرارها ، « اذا ماعرضت عليه » .. ونقصد تلك البنود التى تتحدث عن مساهمة السعودية في انتاج مشترك ، وتطوير انتاج بعض الاسلحة في مصانع البراز يل .. فقد جاء فى الانباء أن السعودية والبراز يل ستتعاونان فى انتاج الاسلحة الصغيرة ، كما ستمول السعودية التجارب البراز يلية لانتاج صاروخ براز يلى بحر- بحر ينافس الصاروخ الفرنسي Exocert وكذلك انتاج البراز يل لقواعد اطلاق الصاروخ « أستروس » والدبابة « أوسور يو» (٤٢ طنا) . وطائرات التدريب توكانو.. اى باختصار ستمول السعودية صناعة السلاح البراز يلية .

و بوضوح وصراحة ، وان الله لايستحى من الحق ، أو كما نقول فى مصر: على بلاطة .. انا منزعج من هذا وغير سعيد ، فأنا أر يد أن ينفق كل مليم عربي ، لتطو ير السلاح ، فى صناعة السلاح العربية ، التى انشئت فى مصر في لحظة صفاء تاريخية ، وموقف استقلالى بعيد النظر غريب عن السلوك العربي ، شاذفي واقعنا المعاصر ، وان كان الطبع يغلب التطبع ، فسرعان ما انسحبوا من المشروع انتقاما من مصر أورئيس مصر بعد كامب ديفيد ، وقد انتقدت موقف العرب هذا وانا خارج مصر وفى نفس الوقت الذى كان فيه وز ير الاعلام أو الثقافة لا ادرى المدعو منصور حسن أو حسن منصور بياع البارفان ، يهاجمني ويحرض علي مجلس الشعب فيقول إننى شبهتهم بنواب « بوكاسا » فأبرقت اليه أقول انا لم أهاجم ولم انتقد « بوكاسا » فقط !!

لقد كان قرار انشاء صناعة السلاح العربية هو أول قرار استقلالى لتحر ير الارادة العربية ، وتحطيم احتكار السلاح فعلا لاتزو يرا ودجلا .. وكما قلت كان مخالفا للقوانين التى تحكم العالم العربي ، وكان من الطبيعي أن تتصدى له كل القوى التى تعارض استقلال وتقدم العرب .. فتحاول اجهاضه وتحطيمه ، من سماسرة السلاح إلى تجار السلاح الى الدول صاحبة الاطماع فى أرض العرب وضعف العرب .. وكانت ضربة قاصمة الانسحاب العربي ، لولا أن حكومة مصر منعت سحب المال ، وصمدت للأزمة ولوبتضحيات المصرى الفقير، واكتشف العرب فى حرب الخليج خطيئتهم فعادوا على

---

(١) انظر ماقلناه فى الفصل التاسع عن صفقة الطائرات مع بر يطانيا وما كان يمكن ان تحققه هذه البلايين من تصنيع جانب كبيرا من الطائرة فى الوطن العربي لو دفع المبلغ لهيئة التصنيع العربية التى فى حدود علمنا لم تسد الطر يق على العمولات ..

استحياء ، مشكور على اية حال ، حتى كانت اتفاقية البرازيل التى لعب فيها الوسطاء اللبنانيون دورهم التاريخي ، وتضاعف الخطر على صناعة السلاح العربية ، خاصة بعدما قطعت شوطا بعيدا في ارساء قواعدها ، واستعدت للانطلاقة وهو ما أحست به وتخوفت منه القوى العالمية ، واليك ما كتبته صحيفة « اتلانتا جورنال » فى ١٨ نوفمبر الماضى عن صناعة السلاح فى مصر» المصريون سيصبحون اكبر منتج للسلاح فى الشرق الاوسط ، فهم يشترون خطوط انتاج كاملة من الشركات العالمية ، لأنتاج الاسلحة الصغيرة والذخيرة ومدافع المورتار، والميدان وطائرات الهليكوبتر حتى قال سمسار سلاح فرنسى ، ربما خلال خمس سنوات سنحمل حقائبنا ونرحل نهائيا من الشرق الاوسط لأن المصانع المصرية ستسد حاجة السوق ، وقال « سيرج داسو» ابن « مارسيل داسو» مصمم الميراج ، ان مصر ستستمر فى التوسع كسوق للتكنولوجيا الغربية في صناعة السلاح ، واكد « داسو» ان المشاريع المشتركة مع مصر تشكل استثمارا ناجحا ، وانه يعمل حاليا في مشروع مشترك للدفاع الجوى يعتمد على المدفع المصرى (السوفيتى الأصل بتحسينات مصرية) واليكترونيات جوية واجهزة رادار» .

وقد اشارت الصحيفة الى نقطة مهمة ، فرغم أن مصر تقيم مشاريع لانتاج اسلحة متطورة مع اكبر واشهر مصانع السلاح العالمية ، الا انها ــ كما تقول الصحيفة الامريكية ــ تنتج أيضا أسلحة ذات تكنولوجيا منخفضة وهى التى تحتاجها الدول النامية » وهذه ملحوظة مهمة جدا أثيرت خلال الحرب الباكستانية ــ الهندية ، عندما قيل أن الباكستانيين انهزموا في المعركة الجوية لأن طائراتهم (الامريكية) كانت اكثر تقدما من طائرات الهنود (السوفيتية) و يومها كتبت اقول « التكنولوجيا المتقدمة تزيد المتخلفين تخلفا » فمستوى انسان العالم الثالث يحتاج الى التدرج فى التعامل مع الأسلحة المتطورة ، وهو اكثر فعالية مع سلاح في مستواه من الأسلحة المعقدة التى لا يحسن استخدامها ولا السيطرة عليها ..

ومهما تكن النظريات ، فلا أظن اننى احتاج لتبرير مصلحة العرب في قيام صناعة سلاح عربية .. ويمكن للسعودية ودول الخليج أن تحقق دفعة قوية أمنية وتكنولوجية اذا ما اقبلت في حماسة على المساهمة ، ولا أقول الدعم ، فى صناعة السلاح العربية بمصر ، والبعد عن أوهام انتاج السلاح في كل مشيخة أو المشاركة في الصناعات العالمية في بلادها ، ويمكن دعوة الافراد والمؤسسات الخاصة العربية للمساهمة في هذه الصناعة « المربحة » وخاصة سماسرة السلاح الذين جمعوا من صفقات السلاح ومن الدم المصرى ، ما يفرض عليهم المساهمة ، مع التأكيد على العائد المجزي لهذه الصناعة .

وهذا الحديث عن المشاركة العربية ــ المصرية في صناعة السلاح ينقلنا الى الموضوع

الذى كنا قد قررنا تخصيص هذه الحلقة له، ونعني به حل أزمة الرأسمالية الوطنية في دول النفط .. فهذه الدول ذات الاقتصاد الحر، رغم كل العيوب والانتقادات، قد نجحت في خلق طبقة رأسمالية على درجة متقدمة من المعرفة والكفاءة والخبرة الادارية، والاتصالات العالمية، حرمت منها البلاد العربية التى رزحت تحت حكم العسكر، وهذه الرأسمالية النفطية لديها رأسمال ضخم، جانب كبير منه فى شكل معدات وخاصة في قطاع البناء، وان تكن هناك صناعات، ولعل الكثير لا يعرفون أن المملكة بها صناعة بتروكيماويات متطورة جدا، وايضا أول مصنع فى العالم الثالث لتصنيع معدات تطهير مياه المجارى وتحلية ماء البحر.. وهذه المعدات معطلة إما لانتهاء المشاريع أو لانخفاض الدخل، وعجز الحكومة عن طرح مشاريع جديدة، وافلاس هذه الطبقة سيؤدى الى قلاقل خطيرة، لأن هذه الطبقة لن تقبل الموت والافلاس، وهى ترى السماسرة والمحاسيب الذين لم يستثمروا درهما ولا دينارا ولا ريالا فى أرض الوطن يستمرون فى نهب مابقى من الميزانية العامة، كما أن انهيار هذه الطبقة سيشكل كارثة فى تاريخ الأمة العربية تعادل تحطيم الرأسمالية المصرية والسورية والعراقية على يد الانقلابيين. واذا كان لابد من معونة حكومية عاجلة لهذه المؤسسات الوطنية في دول النفط، فإن الحل البعيد المدى يتكون من شقين، وأعترف هنا أن خطوط هذا الحل اقترحها بوضوح كامل رأسمالى سعودى مثقف بل وصحفي، يستطيع أن يفخر بأنه عاش كل أزمات وطنه وأنه لم يستثمر ريالا واحدا خارج هذا الوطن[٢] وملخص رأيه :

لابد من قيام مشاريع مشتركة يستخدم فيها رأس المال السعودى، سواء السائل أو المتجمد فى شكل معدات تصل قيمتها الى بلايين الدولارات وليس الملايين تستثمر حيث توجد الامكانيات الاستثمارية واليد العاملة والسوق، اذ يمكن ببساطة البدء فى مشروع جبار لتنقية مياه المجارى المصرية لزراعة مليون فدان في الصحراء الغربية تستصلحها شركات مشتركة سعودية ـ مصرية ـ كما تستطيع شركات المقاولات السعودية أن تنفذ شبكات الطرق والكبارى والانفاق المطلوبة في مصر بالتعاون أو المشاركة مع الشركات المصرية، ويستفيد البلدان، أى ان الدول النفطية يجب أن تفكر بعقلية الامريكان عقب الحرب العالمية الاخيرة، عندما كان الانكماش يتهدد الاقتصاد الامريكى، فطرحوا مشروع مارشال لتعمير وانعاش وتنمية أوروبا واستفاد الجميع، على أن نضع في الاعتبار أن هذه الدول ليست أمريكا ومصر والمغرب والسودان ليست الكونغو.. فلا يفكر أحد فى عملية نهب أو سيطرة كما كان « العتيقى » أو لورد كرومر الكويتى يقترح في السبعينيات .. بل شركات مشتركة ومشاريع مشتركة وجهود مشتركة للمصلحة المشتركة، ولابد، بالطبع،

---

(٢) لا أريد ذكر اسمه حتى لا ازيد متاعبه .. وان كان من اخلص السعوديين لوطنه .

مـن عـمـلـية تنظيم هنا وهناك ، إذان وضع المؤسسات النفطية يحتاج الى غربلة ، ودمج ، ولو بـالـقانون لتقليل العدد وخفض التكلفة ، فالمؤسسة التي كانت تعيش بلا ادارة ولاحسابات ايـام الاربـاح التى تقذفها الرياح ، لاتستطيع الاستمرار اليوم ، وبدلا من الافلاس ، يجب اجبـارهـا على الانـدمـاج ، وبـالمـقـابـل لابد من تطوير المؤسسات المصرية بحيث تقوم على « الـربح » بالطريقة « القديمة ــ الرجعية » وهي تحقيق الربح خلال عملية الانتاج ويحسن الادارة وخـفـض التكلفة ..! وليس بمرسوم توزيع « ارباح » في الشركات الخاسرة ...فهذا جيد فى النظام الاشتراكى المفلس المزور، ولكنه ضار وغير مقبول فى السوق الحقيقية .

الـشـق الثانى الذى أشار اليه محدثي ، هو التخلى عن السياسة الضيقة النظر التى قامت على « تحـديـد » المـواطنة لكى « لايشاركنا احد فى مارزقنا الله من النفط » فقد أدت قوانين تحـديـد الاقامة ، ومنع التملك سواء فى العقار أو الشركات المساهمة ، الى نهب ثروة هذه البلاد وتـصـديـرهـا لـلخـارج ، وانـتـفـاء الولاء من جانب العاملين فيها ، مما أدى الى نزيف الثروة الـوطـنـيـة ، ولـوكـانـت هـذه الـبـلاد قد اتبعت سياسة التوطين التى اتبعتها امريكا والدول المـتـقـدمـة حـيـث تـغـرى المهاجر بالتملك والاستثمار والتوطن ، لاستعادت لاقتصادها آلاف الملايين مـن الـدولارات الـتـى دفـعـتـهـا فى شـكـل اجـور وأرباح للأجانب ولكسبت ملايين الخـبـرات والـقـدرات مـن المـهـاجـرين الذين كانوا سيقبلون فى حماسة واخلاص على طلب الـتـجـنـس والاسـتـقرار ، ولظهر سوق داخلي يستوعب النمو الاقتصادى ، ولتضاعفت التنمية والتعمير ، ولحلت مشكلات الأمن وكثافة السكان .

ان دول الـنـفـط الـعـربـية تستطيع استيعاب عشرين مليون مواطن جديد حتى مع انهيار دخـلها بافتراض أنهم سيقبلون العيش في وطن ودولة وبدخل شريف مكتسب ، وليس في فـندق وعلى نفقة حرامى مغفل ! ومن مصلحتهم ان تكون هذه الملايين عربية ، واذا ما فتحت الابـواب لـكـل العرب ، فسيحدث التوازن والتنافس فى الاخلاص للوطن الجديد كما حدث فـي عـهـد المـلـك عبدالعزيز ، قبل أن يختل التوازن فى عهد الملك فيصل الذى أخطأ رحمة الله عـلـيه ، بتسليم الدولة للشوام ، حتى أصبح مستشار عاهل الحرمين اسمه « فرعون » والغريب أن هـذا الفرعون المستشار له عدة أولاد ذكور ليس فيهم من يحمل اسما واضح الاسلامية ، بل كلهم بأسماء « اله » المطر الذي تعبده فئة خاصة في شمال سوريا .. ! ..

هـذه التغييرات المقترحة تعنى قبول دور متزايد للطبقة الوسطى أو الرأسمالية الوطنية من رجـال الاعـمـال والمـثـقـفين .. فـكـيـف تـفـكر هذه الطبقة وما إمكانيات تعاونها مع النظم القائمة ...

١١

الكرامة بين جيلان والقصيبى !

« فالاسرة السعودية من ناحية الحجم والجذور ، لا يمكن اقتلاعها إلا بقوة خارجية ، ومن ثم فلا تغيير إلا من داخل البلاط ، سواء كما حدث مع الملك سعود أو بأسلوب أكثر حدة . . »

هذه هي الحلقة الاخيرة من ملحمة النفط، حاولنا فيها أن نقدم بعض الحلول لأزمة النفط العربي قبل أن تتحول الى كارثة، واذا كنا نريد اليوم ان نتحدث بايجاز شديد عن الطبقة الوسطى في دول النفط، فاسمحوا لنا أولا أن نلخص ماتوصلنا اليه عبر عشرة أسابيع [1] لعلها بإذن الله ليست صيحة في واد فقد قلنا :

١ ــ ان السعودية هي المستهدفة من حرب النفط، وهي تتعرض لضغوط من داخل وخارج الاوبك لتخفيض انتاجها، لكي يبقى السعر مرتفعا، وتستمر «صقور» الاوبك فى انتاج حصة اكبر، وهذه السياسة تهدد الاقتصاد بل الامن السعودى تهديداً لامبرر له ولامنطق بينما مصلحة السعودية ومصلحة النفط العربي على المدى البعيد تقتضى استمرار سيطرة المملكة على سوق النفط حتى لولجأت الى خفض سعره الى ١٥ أو حتى عشرة دولارات للبرميل لفترة محددة حتى يتم «انضباط» المشاغبين والمنتجين خارج الأوبك. ونحن نعتقد أن السعودية ومشيخات الخليج يملكون الطاقة النفطية اللازمة لفرض هذا الوضع.

٢ ــ ولكن هذه الدول بحاجة الى غطاء عربي قومي، ينسق الانتاج الخليجى، ثم العربي، ويواجه الضغوط غير العربية، وهذا الغطاء في تصورنا يبدأ بتحالف مصرى ــ سعودى يقوم على الحقائق التاريخية والمصالح المشتركة والانسجام الكامل فى التشكيل العرقي والدينى للسكان، وهذا التحالف ضرورة عاجلة قبل انتهاء حرب الخليج، وعندها يصبح اغلاق آبار السعودية الحل الوحيد لتمكين المتقاتلين من تعويض خسائرهم برفع انتاجهم من النفط ! ..

٣ ــ لابد من تغيير الصيغة التى تم بها انفاق دخل سنوات الفيضان المالى، لانها غير صالحة للسنوات العجاف التى تحتاج لمهارة وحكمة وحرص سيدنا يوسف، كما تحتاج لتصفية النشاطات الطفيلية، اذ لايعقل ولايتصور أن يعيش رجل الأعمال ابن الوطن في

---

(١) كما كان المفروض ولكن لم ينشر الاخمس حلقات !

رعب من احتمال الافلاس ، ونقص السيولة ، بسبب الغاء المشاريع الضرورية ، بينما تنشر الصحف خبر احتفال سمسار حديث التجنس بافتتاح قصره الجديد الذى تكلف بناؤه ثلاثمائة مليون ريال (مجلة الحوادث ــ يناير ــ عن قصر الحريرى بالرياض) أى أكثر من تكلفة العزيزية والفخرية ٢ معا على بعد ما بينهما [٢] ..

٤ ــ اقترحنا المشاركة فى مشروعات عملاقة بين الرأسمالية النفطية والقوى الاقتصادية العربية في مصر والسودان والمغرب وسوريا ... الخ .. في ظل قوانين ونظم تكفل الامن والحماية ، وعلى اساس المصالح المشتركة لا الشعارات ولا الاغاني .. وهذا الارتباط يجب البدء فيه دون انتظار للكاعة الجامعة العربية التى تحولت بدورها الى مجرد منظمة لتبديد عائدات الدول النفطية فهى وحدها التى تدفع ..

اما عن الطبقة الوسطى أو الرأسمالية النفطية ، فهى التى ستحدد مستقبل دول النفط ، بل وستؤثر الى حد كبير على مستقبل التطور العربي ، وقد كنت افضل تعبير « البورجوازية » ولكن العروبة تستلزم الاكتفاء باصطلاح « الطبقة الوسطى » لأنها تشمل الرأسماليين والمثقفين ، وان كان يصعب أن تجد مثقفا في الخليج ليست له علاقات رأسمالية .

وكل الدراسات عن الطبقة الوسطى في دول الخليج ، تتأثر بموقف الدارس ، فى رسالة جامعية امريكية كان المعيار هو الدرجة العلمية ومصدرها ، فمن كان من خريج جامعات امريكا فهو على قمة الطبقة الوسطى وقائد تحرر الوطن ! .. وفي كتاب « المملكة » الذى ألفه « لاسي » زعم أنه « اذا انخفض الدخل فإن المواطن السعودى لن يتحمل نفقات أربعة آلاف امير» (ص ٥٠٩) .

وأظرف نقد قالته صحيفة امريكية لكتاب هذا البريطاني هو قولها : ترى لوجاء كاتب عربي لايعرف كلمة واحدة من اللغة الانجليزية وألف كتابا عن تاريخ بريطانيا وامريكا فماذا نقوله عنه ؟ !

والجواب : أفاق طبعا ! . ولكنهم لايعرفون العربية و يؤلفون عن تاريخنا ، بل وتصبح كتبهم ــ هى المراجع في بلادنا وفي الجامعات التى تتلقى تبرعاتنا .. وقديما نصح العربي : « تعلموا الحلاقة في رؤوس الايتام » ! وما اكثر الحلاقين فى بلاد الايتام العرب !

والكتاب الغربيون لغرورهم واحتقارهم لثقافات وتاريخ الآخرين يأتون بأنماط

---

(٢) او يتبرع الامير خالد بن سلطان بنصف مليون لعلاج طفل امريكى شاهد مشكلته على التليفزيون ! أو يحتفل سمسار سلاح بعيد ميلاده احتفالا يفوق مهرجانات زواج ابنة خاروبه ! ..

جاهزة ، أو أحذية صينية يدخلون فيها واقعنا فإذا استحال ذلك فالخطأ في الواقع وليس فى مقاييس أحذيتهم ! من ذلك انهم يضعون كل الملكيات أو الأسر الحاكمة في خانة واحدة و يطبقون عليها ماجرى فى مصر وايران .. وقد قلت لأحدهم مرة ، لن أناقش الفروق الوطنية والتاريخية ، فهذه عسيرة على فهمك . ولكن أشير الى ملحوظة قد تعتبرها شكلية ، وهى أن « الاطاحة » بالأسرة المالكة في مصر اقتصرت على ترحيل فرد واحد ، فقد كان فاروق وحيدا بلا أخ ولا عم وله ابن عم وحيد اكبر من والده ! وابن واحد طفل عمره ستة شهور .. وكذلك الشاه ، بينما الحديث عن « الأسرة الحاكمة » في السعودية يعنى عشرة بالمائة من السكان .. ! انها اكبر من طبقة ومتداخله فى تركيبة المجتمع ، فلا توجد اسرة مرموقة من الطبقة الوسطى إلا ولها مصاهرة مع البيت المالك ، فهى من ناحية الحجم والجذور لايمكن اقتلاعها إلا بقوة خارجية ، ومن ثم فلامجال للحديث عن تغيير إلا داخل البلاط سواء كما حدث مع الملك سعود أو بأسلوب أكثر حدة ..

وهذا التجذر فى المجتمع ، يجعل من الصعب رسم حدود بين الاسرة الحاكمة والطبقة الوسطى ، فهما مندمجتان بالمصاهرات وفي الشركات ، ونظراً لضخامة حجم الاسرة ، والتطورات الاقتصادية المفاجئة التى أدت الى اختفاء الحدود الاقتصادية ، فقد تجاوز الكثير من ابناء الطبقة الوسطى ثروة الشيوخ والأمراء ، وأول صوت معارض جاء من الاسرة ، فى حركة الامراء الاحرار ، الذين حركتهم عوامل عديدة ، منها احساسهم بأن النظام يندفع في سياسة معادية لمصر ليست في صالح العرب ، ولا فى اطار استراتيجية المؤسس المغفور له الملك عبدالعزيز ، فضحوا بالامارة والاموال والأهل ولجأوا الى مصر ليكتشفوا ان نفس السياسة تجرى في القاهرة و باصرار أشد وتخريب افظع ، فلم يترددوا في التضحية مرة أخرى بمغادرة القاهرة والثورة عليها .. و بعض الامراء اليوم اكثر رغبة في التغيير من محررى الصحف السرية التى تصدر في الخارج ، وقد يدهش الزائر عندما يهديه امير تسجيلا لقصيدة « تونس الخضراء » التى يهاجم فيها نزار قباني عرب النفط والمصريين ويخرس لسانه عن الآخرين ، لأن « الجبن سيد الاخلاق » في زمن اشباه الرجال .. يقول عن الاعراب :

اتكلم الفصحى أمام عشيرتى وأعيد لكن ماهناك جواب
لولا العباءات التى التفوا بها ماكنت أحسب أنهم أعراب
فمن الخليج الى المحيط قبائل بطرت ، فلا فكر ولا آداب
فى عصر زيت الكاز يطلب شاعر ثوبا وترفل في الحرير قحاب
والعالم العربي يخزن نفطه فى خصيتيه وربك الوهاب .

والناس قبل النفط ومن بعده مستنزفون قسادة ودواب [٣] ... !

والحديث عن الاسر الحاكمة ذو شجون ، ولكن يمكن القول أنه اذا كان هناك خطر فهو من داخلها ...

ولاشك أن تطورا كبيرا واساسيا قد حدث خلال الثلاثين عاما الماضية ، من عهد كان شيوخ الكويت يشنقون فيه طليعة الطبقة الوسطى ، أو يطقونهم (يجلدونهم) فى الطريق العام اذا ماتخطت سياراتهم سيارة طويل العمر (طويل العمر هو اللقب أو النداء الذى يخاطب به العامة الامراء والشيوخ في الخليج . واذا أمعنت النظر فى ظروف الامراء والمشايخ ، تجد أن احدهم لايتمنى ولايحتاج الا لطول العمر للاستمتاع بما أتاه الله والنظام ، ومن هنا كان هذا فعلا هو أحب الاسماء اليهم ياطويل العمر !) .. وصحيح ان اغنى رجل في العالم ، هو عربى وليس اميرا ولاشيخا ، وان الزوار بل حتى الاهالى ينظرون اليه في ذهول وهو يهرول بجلبابه و يصيح : « لبيك » كلما ناداه أى طويل عمر : يامهدى ! ولكن هذا من التعود ولأن سلطة القرار مازالت في يد طويل العمر ، وصحيح ان مجلس الوزراء مازال يشكل فى خلوة الشيوخ ، ولكن تطورا هائلا قد حدث بين معايير الاختيار اليوم ، ووسائل ضمان الولاء ، و بين الاسلوب المخزى المرعب الذى كان يتبعه « جابر العلى » فى « تكريس » ولاء القيادات المثقفة البائسة ! [٤] ..

انه حقا انجاز هائل ! ..

فى الخمسينيات ومطلع الستينيات كانت دول الخليج فى ازمة كيانية وسياسية واقتصادية واجتماعية واستطاع التهييج السياسي للبعث وصوت العرب كسب فئه من المثقفين .. وهؤلاء كانوا ضد النظام من أساسه ، وكان تطلعهم الى الانقلابات العربية والاحزاب الانقلابية التى ظنوها تقدم الحل الأمثل ، أو حتى برنامجا أو فلسفة افضل مما يتيحه النظام السعودى . وقد اصاب هؤلاء ما أصاب الطبقة الوسطى في العالم العربي ، من خيبة امل ، بانهيار فلسفة الانقلابيين فهزموا داخليا بعجزهم عن تحريك الطبقات الشعبية ، اذ كانوا غرباء الفكر واللسان ، ثم هزموا عقائديا بافتضاح أصنامهم أو زعمائهم ، فتحول معظمهم الى ادوات ، هربوا من سيف المعز الى ذهبه ، وتفرغوا لجمع الثروات بأى اسلوب ومن خلال المبالغة في التذلل للسلطة ، بعكس المثقفين الذين ظهروا في السبعينيات ،

---

(٣) اعطانى الشريط أمير من عظم الرقبة ـــ كما يقولون ـــ فى النظام السعودى ابوه ملك وجده ملك .. وكان فى غاية السعادة من سب نزار فى اهل النفط !!

(٤) هناك حكايات يشيب لها شعرا الرأس و يندى لها الجبين عما كان يفعله جابر العلى بالوزراء الشباب أو المرشحين للوزارة والمناصب الكبرى وقد سمعتها من كويتيين بارزين !

ـــؤلاء ينصرفون عن اخلاص وارتباط وقناعة باستمرارية الشرعية فى الاسر الحاكمة .
ـشرعـ رفضا يعتقد أن البيت الحاكم جذوره سليمة ، وضرورة تاريخية كما انه حقيقة
ـية ـه ضمانة الوحدة الوطنية والاستقرار والعاصم من المحن التى جرت على بلدان أخرى
ـ — فى رأيهم — لا يحتاج الأمر الى اكثر من هزة تسقط الافاعي والحشرات التى علقت
ـيحة . وربما بعض تشذيب للأغصان الجافة أو الفاسدة ، وهم من واقع اخلاصهم وصفاء
ـنـ لا يشعرون بأنهم بحاجة الى المنافقة أو التذلل .. بل يدهشون المنافقين بمواقفهم
حرية .

ـضرب هنا مثالا لكل من الجيلين .. ليس بقصد الاساءة الى أحد ولا الاعجاب
ـحـ ولكن لتتضح الصورة ، وان كنت لا ابالى بتفسير المفسرين ..

جميل حجيلان كان بعثيا وقيل شيوعيا ثم ناصريا ، وتم استئناسه وكلفه النظام بتولى
الاعلام ضد عبدالناصر ! .. وحدث في مجلس خالد بن عبدالعزيز قبل أن يصبح ملكا
ـسنوت ، ان دار حوار بين حجيلان (الذى بالمناسبة لا يمت بصلة الى فيصل حجيلان السفير
ـسـبق بوشنطن والذى كان وزوجته صورة مشرفة للعرب .. وان لم يكتب لها الدوام وتلك
قصة أخرى) .. دار حوار بين جميل والاميرين متعب وبدر، أحس الاميران أنه تجاوز
حده ، فانهالا عليه ضربا وقيل بالـ .. حتى خلصه خالد وصرفه من المجلس .. وهنا قال
الامير خالد : « هذا الشخص ليس امامه الآن الا الاستقالة ، فإن لم يستقل فهو لا يخرج عن
احد احتمالين : أما انه خسيس بلا كرامة أو أنه صاحب مخطط خطير» .

والذى حدث ان المضروب بقى واصبح وزيرا ثم سفيرا ، وبعد مرور عشرين سنة ثبتت
براءته من المخططات ! ..

المثال الآخر هو « غازى القصيبى » وهو من أعرق الاسر السعودية ، أبوه كان وكيل
عبدالعزيز في البحرين ولعب دورا بارزا في نشوء المملكة ، وكانت له مكانة خاصة عند
مؤسسها (انظر حادثة توقيع المعاهدة مع بريطانيا باستقلال السعودية وحرص عبدالعزيز على
ابلاغ هذا النجاح للقصيبى وحده) والقصيبى المعاصر هو من المجموعة السعودية الأولى التى
حصلت على الدكتوراه ، وهو من القلائل الذين تولوا اكثر من وزارة ولم تحط باسمهم شبهة
« عمولة » واحدة .. وهو ايضا متعدد المواهب ومن الشعراء المبرزين على الصعيد العربي ،
شديد الاعتداد بنفسه الى حد تحدى شوقى امير الشعراء ! وهو شخصية فريده بهواياته وملامحه
« كأنه قدمن جبل » !

ولا أحد يعرف كيف انتقل القصيبى بسرعة النجم من دائرة اقرب المقربين للملك الى

دائرة المغضوب عليهم . ولكن الرجل لم ينتظر حتى يعفى من منصبه ولا قبل ان يتعفن في هذا المنصب وفقا لسياسة الاهمال التى يتبعها النظام مع غير المرضي عنهم أو كما عبر المرحوم « محمد على رضا » : « مصارين النظام طويلة » ! ولا حتى قبل أن يستقيل فى صمت بل اقدم على حدث هو الأول من نوعه فى تاريخ السعودية ، وان كان يعبر عن الكرامة والاخلاص معا ، وهو ماتتميز به الطبقة الوسطى الجديدة ، فقد نشر القصيبى نقده واحتجاجه في شكل قصيدة بعنوان : « رسالة المتنبى الأخيرة الى سيف الدولة » ومعروف خلاف المتنبي مع حاشية سيف الدولة الامر الذى اضطره للهجرة .. واذا كانت القصيدة أو الخطاب المفتوح الموجه للملك هى حدث فى حد ذاته ، وهي ــ كما قلت ــ مؤشر لنوعية ومسلكية الطبقة السعودية المثقفة ، فكذلك المقدمة التي وضعها رئيس تحرير الصحيفة « خالد المالك » الذى تبنى شكوى القصيبى وجعلها شكوى عامة ، وهى افتقاد الناس للعلاقة الخاصة التي كانت تربط دائما بين رئيس الدولة والمواطن ، والتى كان عبد العزيز شديد الحرص عليها ، عندما يحذر دائما من مصير دولة عمه « عبد الله الفيصل » لأنها على حد قوله سيطر عليها « الخدم والنساء » [5] .

قالت المقدمة : « إننا مؤمنون بأن الدكتور غازى (القصيبى) اراد استرجاع شيء فقده هو أو فقده الناس ، وهو الصفاء النفسي وثبات القاعدة مع من يحبه أو يحبونه باخلاص ويعمل من أجل ترسيخ هذا الحب والذى نرجوه أن تحقق القصيدة للدكتور الوزير ما يريد » ..

والقصيدة كاملة منشورة الى جانب هذا الحديث .. بقى ان نقول ان موقف السلطة كان بدوره مؤشرا ودليلا على التطور الذى حدث ، فلم ينكل بأحد ولا اختفى احد ، بل اكتفى بقبول استقالة الوزير ليعين سفيرا في البحرين ، وهو منصب له أهميته وحساسيته في هذه الظروف بالذات ، وهو تأكيد لاستمرار الثقة . اما رئيس التحرير ، فكانت عقوبته قاسية ــ نوعا ما ــ اذ نقل الى وظيفة غير تحريرية ، وهو أمر مؤسف حقا ، ونرجو ألا يستمر ، حتى لا يقال إن المملكة ــ معاذ الله ــ تعامل الصحفيين معاملة الدول الثورية .. !

المهم ان الحادثة اثبتت انه لاتناقض جذرى ولا تربص ، بل تطلع لمشاركة جادة في السلطة ، وتقبل لمشاعر هذه الطبقة . وان حالت اعتبارات ، دون التنفيذ الكامل [6] ..

---

(٥) انظر الى تحكم منصور الخريجي في ديوان الملك فهد الى حد الغاء رغبات الملك ..

(٦) يقول المثقفون السعوديون انه من غير المعقول أن تستمر ميزانية الدفاع السعودية اكبر من مجموع ميزانية اسرائيل .. وانه اصبح من الافضل تسليم وزارة الدفاع والحرس لامراء من الصف الثالث او وزراء عسكريين فنيين ، واهم من ذلك الى مسئولين « يمكن محاسبتهم » ولا يسهل استغلال اسمهم ومكانتهم..

واذا كان صحيحا مابرر به الملك فيصل رفضه لمجلس الشورى ، عندما قال للمثقف الذى كان يطالب به : « هل تظن لواجريت انتخابات ستفوز انت وامثالك من المتعلمين ! ؟ أبدا سيفوز ابن لادن والشربتلي والراجحي » ..

حتى اذا كان هذا المنطق مقبولا فى زمن فيصل ، فالحق انه لوانتخب ابن لادن والشربتلي وقتها ، لمنعوا ثروة البلاد من أن ينهبها دافيد زمبر واكرم عجه ، وفارس والحريرى والبيرابيللا ووليم قازان .. الخ ..

اما الآن فان فرصة تمثيل المثقفين اكبر وفرصتهم لخدمة وطنهم وعروبتهم واسلامهم اكبر ، فلاأحد يستطيع ان يقول للحاكم ماقاله كاتب رقيع ، للملك فيصل : « تبدل الوزراء كأنهم ملك يمينك » ! قالها على سبيل المدح ! ..

كل ماتحتاجه هذه الطبقة لتطلق طاقاتها وتؤكد ولاءها هومجلس الشورى العتيد[7] .. فهل من مجيب ؟! ..[8]

---

(٧) هذا المجلس هووحده الذى يستطيع أن يفرض سياسة التقشف و يقنع بها الناس ، ويمكن أن يترأسه مساعد بن عبدالرحمن أو الأمير سلمان أو الامير طلال ، أو غازى القصيبي ..

(٨) تأمل ايضا كيف قبل علي الشاعر أن يوضع اسمه فى قائمة الوفد السعودى بعد الامير بندر بن سلطان مما كان مثار دهشة وتندر الانجليز الذين يعرفون ان على الشاعر ليس فقط وزيرا بل اقدم في منصب السفير من الامير بندر. بينما رفض السفير السعودى فى بريطانيا ان يذهب للمملكلة العام الماضى مرافقا لوزير الدفاع البريطاني لما عرف ان الامير بندر السفير فى وشنطن قد استدعى ، كما رفض في سبتمبر الماضى ان يظهر فى صورة توقيع الاتفاقية لان بندر كان يقف خلف ابيه ، اما سعود الفيصل فقد اكتفى بمقاطعة الحفل بعد تجاهله واحلال بندر محله .



الجغرافيا أهم من التاريخ !

« .. وبدأ النفط يأخذ إتجاها آخر ، هو المرور جنوبا عبر مصر ، التى تأكد أنها الأكثر استقرارا ، والأبعد عن يد اسرائيل رغم كل ما قيل ويقال عن كامب ديفيد !»

عقب حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ . وهزيمة العرب التى جعلت مؤرخا كبيراً يقول إنها الهزيمة الحضارية الثالثة للعرب التى ستترك بصماتها على تاريخهم ، الاولى كانت هزيمتهم امام «شارل مارتل» في جنوب فرنسا ، وهى الهزيمة التي منعت انتشار الاسلام فى اوروبا والثانية على يد هولاكو وسقوط بغداد ، مما أدى الى انحسار عملية التعريب في آسيا ، وانقسام العالم الاسلامى الى عرب ومسلمين غير عرب . ثم كانت هزيمة حزيران التى بزعمه أنهت الحضارة العربية ، أو على الاقل فرضت عصر الامبراطورية الاسرائيلية .. أو هكذا كان ظن الكثير!

ومن وسط الظلام جاء صوت يرفض هذا المنطق ، صوت زعيم من ابرز زعماء العالم ، وبطل من ابطال التحرير ، رفض هذا المنطق واكد ثقته في قدرة العرب على تغيير واقع النكسة ، لأنهم هم الحقيقة الدائمة ، أما اسرائيل فهى الشاذ والمؤقت والعارض .

هذا الزعيم هو شارل ديغول ، أو «عنقاء» الأمة الفرنسية الذى ظهر من رماد اكبر وأبشع هزيمة نزلت بفرنسا على يد عدوها القومي ــ سابقا المانيا ، عندما استسلم الجميع وركع الزعماء ، وارتفع صوت حكماء التعقل والواقعية ، يطلبون «انقاذ مايمكن انقاذه» بالدخول تحت جناح ألمانيا العظمي .. عندها ظهر ديغول كما في اساطير العنقاء ، أو كما في قصة «جان دارك» .. وقال : لا .. للهزيمة والاستسلام ، وخاض حرب المقاومة ليس ضد القوة العسكرية الالمانية وحدها ، بل أهم من ذلك فى وجه القوى الفرنسية اليائسة والمنهارة .. وانتصر ديغول . ورجعت فرنسا دولة عظمى لتتحالف مع المانيا !

المهم «ديغول» كتب خلال الايام العصيبة للهزيمة العربية ، يشد عزيمة مسئول عربي كبير ، فقال له في رسالته : «دع الجغرافيا تكتب وتصحح التاريخ» .

وهى جملة خالدة ، فالعرب هم جغرافية المنطقة ، واسرائيل هى الحادثة أو الخطأ

التاريخي ، ولابد للجغرافيا أن تصحح التاريخ ..

وجملة ديغول ، تلخص العلم الذى لايدرس في مدارسنا ــ للأسف ــ وهو علم « الجيوبولتيك » أى تأثير الجغرافيا على السياسة ، وكيف ان سياسات الدول واستراتيجيتها الدائمة لاتتغير بتغير النظم أو الأشخاص ، لأن الجغرافية لاتتغير الا بانقلاب عالمى ، أو بتغيير جذرى في خريطة الدول يغير جغرافيتها ، ولعله قد وضح الآن ، لماذا لايدرس هذا العلم في مدارسنا ، فمن ناحية لم يكن من صالح القوى المسيطرة على بلادنا ، ان تعلمنا مصالحنا الدائمة ، ومن ناحية أخرى ، عندما دخلنا في ظلمات عهد الاستقلال ، لم يكن من مصلحة الحكام ، ومستشاريهم قصار النظر نسبة السياسة الى عوامل دائمة ، ووصف هذه السياسة بالاستمرارية ، لان فلسفتهم تزعم أن التاريخ يبدأ بهم ، وقبلهم لم يكن ساسة ولا سياسيون .. !!

عبدالناصر ــ مثلا ــ لم يدع أبدا أنه هو الذى خلق اهتمام المصريين بالعرب ، ولا كان يملك هذا الادعاء ، لأن شقيقه اسمه « عز العرب » أى أن والده رحمة الله على الجميع ــ كان مهتما بالعرب وعز وذل العرب ، راجيا أن يكون عزهم على يد أحد ابنائه ، فإذا شاء القدر أن لايكون هذا الابن الذى سماه ، فهذا لايعني أبدا ان الجيل الذى سبق وأنجب عبدالناصر لم يكن يعرف العرب كما يدعي المتاجرون بعبد الناصر ، لأن اهتمام مصر بالعرب نابع من الجغرافيا ، من موقعها في قلب العالم العربي ..

ابراهيم باشا قال ان حدوده تمتد الى حيث آخر متكلم بالعربية ، وفاروق انشأ الجامعة العربية .. فالسياسة الدائمة للدولة ، لأنها تنبثق من عوامل دائمة ، خطوطها الاساسية لاتتغير ، بشرط توفر قيادة وطنية تعبر بتكوينها عن المصالح الحقيقية للدول ، ولا أقول بشرط ان تكون واعية ، لأن الوعى بالمصلحة القومية مثل الغرائز سرعان ما يظهر اذا ماتوفر الاخلاص ، أو طهارة الدم ، وصحة الوراثة .. وها هم الشيوعيون في روسيا يسيرون حرفيا على استراتيجية القياصرة ، لأنهم من افراز صادق للوطنية الروسية ، التى تفرض عليها جغرافية روسيا ، التطلع للمياه الدافئة ، والتوسع في آسيا الاسلامية ، والتخوف من قيام كتلة عربية ــ اسلامية ، تشكل اغراء أو دعما للحركة الوطنية في الجمهوريات الاسلامية بالاتحاد السوفيتى والخوف من نمو قوة كبرى في الشرق الاقصى قرب سيبيريا أو مخرجها المائى فلاديفوستك .. الخ ..

كذلك يمكن فهم استمرارية سياسة الشيوعيين أو جماعة « هيلا مريم » في اثيوبيا على نفس سياسة الامبراطور. وهذا بالطبع قانون عام يصلح لتفسير العلاقات العربية ــ

العربية ، واعادة تأمل تاريخ العرب . فقد برزت مصر - على سبيل المثال - كقاعدة للعمل العربي والاسلامي بتطور خريطة هذا العالم ، عندما احتل الصليبيون الساحل الشامي - أصبحت مصر هي اقرب نقطة جغرافيا لتشكيل دولة المواجهة ، وهو ماقام به الايوبيون ، يضاف الى ذلك بالطبع التكوين الجغرفي الخاص لمصر الذى حقق وحدة شعبها . فلما سقطت بغداد ، وانعزل العالم الاسلامي غير العربي ، اصبح الوطن العربي وحدة جغرافية منفصلة ، وكان من الطبيعي أن تنتقل القيادة الى القلب الجغرافي لهذا الوطن .. اى مصر وهو ما تحقق واستمتع به المماليك ، الى ان وقع اكبر تغيير في جغرافية العالم باكتشاف امكانية الطواف حول افريقيا ، ثم اكتشاف الامريكتين عندها فقد العالم العربي موقعه المتوسط بين الشرق والغرب ، وفقدت مصر اهميتها الجغرافية فرحل عنها التاريخ الى اسطمبول اقرب موقع اسلامي للجبهة أو القارة الناهضة ..

ولا نريد ان نستطرد في دراسة تاريخية ، وانما الذى استدعى هذا الحديث هو تأملنا ظاهرة جديدة في عالم النفط ، وهي الاتجاه الى زيادة الاعتماد على مصر في تصديره منذ حرب ١٩٧٣ ..

فقبل ١٩٤٨ كان اتجاه النفط هو شمالا عبر « الشام القديمة » ليصل الى البحر الابيض من حيفا في فلسطين أو عبر سوريا ولبنان ، وكانت الاستراتيجية ، هي تجنب قناة السويس ومصر ، من ناحية لأنها كانت تعتبر في دائرة النفوذ البريطاني ، ولذلك كانت الشركات الامريكية تريد تجنبها ، أما من ناحية الشركات غير الامريكية ، فكانت تعتبرها ممرا غير مأمون لأنه يقع في دولة تغلي بالحركة الوطنية ، كثيرة المطالب ، محتملة المتاعب .. وبعد حرب ١٩٥٦ تعزز هذا الاتجاه ، وهو تجنب قناة السويس ، فكان انتاج النفط غرب مصر في ليبيا والجزائر ونيجيريا وبحر الشمال وكان ظهور الناقلات العملاقة التى تطوف حول رأس الرجاء لنقل نفط الخليج إلى أوربا الغربية وأمريكا وتوثقت العلاقات بين دول الخليج والشاه ، الذى نصب نفسه حاميا لمضيق هرمز الذى كان يشكل المخرج الوحيد والابدى لنفط الخليج ..

ولكن بعد ١٩٦٧ حدث تدهور شديد في أمن واستقرار المنطقة ، شرق البحر الابيض وأصبحت مهددة بالكامل بالتدخل الاسرائيلى ، وفقدت خطوط النفط المارة بها أهميتها ، بل قدرتها على الاستمرار ، حتى الغيت سواء من المنبع أو من المصب .. كما حدث في خط التابلاين الذى كان ينقل النفط السعودى والخط الآخر الذى كان ينقل النفط العراقي عبر سوريا . وقد ثبت بعد نظر الرئيس العراقى عندما نفذ مبكرا جدا خط الانابيب الذى ينقل

النفط العراقي شمالا عبر تركيا ، في وقت كانت وجهة نظر الكثيرين — ونحن منهم — أنه مشروع غير اقتصادى وغير عملى ، بل وغير قومي ! ليثبت بعد ذلك أن هذا الخط لعب خلال الحرب ، والازمة مع سوريا ، دور شريان الحياة شبه الوحيد للنفط العراقي ، بل ونجح أيضا في خلق قاعدة ودافع للتضامن التركى مع العراق في هذه الحرب . وعلى ضوء هذا النجاح الذى يمكن العراق حاليا من تصدير مليون برميل يوميا عبر هذا الخط اعلن الرئيس العراقي فى يوليو الماضي نية العراق فى مد خط ثالث عبر تركيا .

وبعد ١٩٧٣ ثم الحرب العراقية ، بدأ النفط يتخذ اتجاها آخر ، وهو المرور جنوبا عبر مصر التى تأكد أنها الاكثر استقرارا ، والأبعد عن يد اسرائيل ، رغم كل ماقيل و يقال عن كامب ديفيد !

وكان الملك فيصل ، عبقريا ، عندما شجع مصر على بناء خط « سوميد » الذى ينقل النفط من السويس على البحر الاحمر الى الاسكندرية على البحر الابيض ، وتمتلك السعودية ١٥ بالمائة من اسهم هذا الخط . وفى عام ١٩٨٠ كان هذا الخط ينقل ١,٥ مليون برميل يوميا من النفط السعودى ، ويمكن رفع طاقة هذا الخط الى ٢,٤ مليون ب/ى (كما يقول كواندت العضو السابق في مجلس الامن القومى الامريكى) وقد مدت السعودية خطي انابيب عبر الجزيرة لنقل النفط السعودى من آباره على الخليج الى البحر الأحمر — بعيدا عن مضيق هرمز المشتعل — حيث يصل النفط الى « ينبع » ومن هناك تحمله الناقلات اما الى خط سوميد عبر الاراضي المصرية ، أو عبر قناة السويس ، فى المياه المصرية . و ينقل الخطان حاليا ١,٨ مليون ب/ى ويمكن رفع طاقتها الى ٢,٣ مليون ب/ى بل حتى الى اربعة ملايين ، وهو مايكفل الحد الأدنى الذى تحتاج المملكة لتصديره يوميا ، مما ينفي أية اثار لتهديدات الحرب في الخليج .

اما العراق فقد أشرف على الانتهاء من مشروع عملاق سيمكنه من مضاعفة صادراته النفطية ثلاث مرات (كما تقول الوشنطن بوست ٨٤/٧/٣١) وذلك بمد انابيب تنقل النفط العراقي الى البحر الأحمر فلايحتاج لعبور مضيق هرمز ، ولاالخط القديم عبر سوريا ، والذى كان ينقل ١,٢ مليون ب/ى قبل أن تغلقه سوريا . والمشروع العراقي المتجه جنوبا يقوم على خطين يمتدان عبر الاردن والسعودية الى « ينبع » على البحر الأحمر بطاقة قدرها نصف مليون ب/ى في المرحلة الأولى التى تنتهى في مطلع العام القادم بوصل الخط العراقي بالخط السعودى ، والمرحلة التالية هى خط عراقي كامل الى « ينبع » السعودية من العقبة ، مما يرفع امكانية التصدير العراقي عبر البحر الاحمر ، و بالتالى عبر الاراضي والمياه المصرية الى ٢

مليون ب/ى وتقول « الوشنطن بوسبت » ان هناك خطا ثالثا طوله ٥٦٠ ميلا سيمتد من كركوك الى العقبة ، سيبنى تحت اشراف شركة « بكتل » التى كان يديرها شولتز وزير خارجية امريكا .

ولا يخفي ان دول الخليج الاخرى تعتمد وسيزيد اعتمادها على خط سوميد وقناة السويس ، خاصة اذا ماستطاعت أن ترتبط بشبكة الانابيب السعودية ــ العراقية ــ المصرية .

والمتأمل للتاريخ الحديث للعرب ، من حقه أن يرفع حاجبه دهشة ، اذ يمكن القول ان جانبا مهما من الاحداث التى شكلت هذا التاريخ ، كانت تدور حول هدف واحد وهو ابعاد مصر عن نفط الخليج .. وانتهت أربع حروب واكثر من عشرين انقلابا الى صب نفط الخليج في مصر! ..

إنها الجغرافيا مازالت تكتب التاريخ[1] ...

---

(١) نشرت بالحوادث ٥ ابريل ١٩٨٥



اصنعوا سلاحكم يا عرب ..!

« تصنيع السلاح ، ربما يكون مهمة ثقيلة العبء ، فوق طاقة جيل منهوك عديم الطموح ، ولكن لا سبيل لتفاديها فهى الشرط الأول لتحقيق استقلالية القرار العربى وحماية الأرض والعرض »

العرب يحبون السلاح .

وفي الحديث : « تحدثوا على الطعام ولو بثمن أسلحتكم » .. ولكن عرب اليوم لايتحدثون الا عن أسلحتهم و بالذات ثمن أسلحتهم على الطعام وعلى الشراب وفيا بينهما .. !

وربما كان هذا من ميراث الصحراء منبع العرب ، حيث كان امتلاك السلاح ، يحدد من يعيش ومن يموت ، ومن يفوز بالنصيب الأكبر . وما من حضارة اخرى فيها أدبيات في السلاح مثل الأدب العربي ، بل إن الحصان الذي كان يقوم بدور المدرعة والمركبة بل والطائرة في حروب الماضي . احتل مكانة بارزة في حياة العرب الاقدمين وشعرهم ، حتى توقع عنترة ان يحاوره الحصان ، وأشهر بيت تعلمناه في المدرسة ، و يستخدمونه للتشنيع على مفردات اللغة العربية هو قول الشاعر : مكر مفر مقبل مدبر معا .. كجلمود صخر حطه السيل من عل ! .. وهي صفات اكثر انطباقا على طائرة الميراج أو ف ١٥ .. ؟ !

وربما تعززت العلاقة بين العربي والسلاح ، من ذكريات عصر الجهاد حيث خرج العربي للعالم ، مسلحا بعقيدة وسيف ، فغير خريطة الدنيا ، ومفاهيم الانسانية ، وترك بصماته واسماءه ومصطلحاته على التاريخ وحياة الناس ألفا وخمسمائة سنة والى ماشاء الله سيظل الناس يتسمون بأسماء بدو كانوا يعيشون على هامش الوجود .

ثم انفصمت علاقة الحب بين العربي والسلاح لعدة قرون شهدت تدهوره الحضاري ، وتقهقره العسكري ، الى أن تجدد العشق خلال المواجهة الخاسرة مع أوروبا ، حيث كان تفوق الأوروبيين في السلاح هو السبب المباشر أو الظاهر ، والتفسير الأسهل لسيطرة الجنس الأبيض على العالم . وكلنا نذكر كيف قال الضابط الانكليزي في فيلم « لورنس العرب » : « لاتعطوا العرب المدافع .. أعطوهم بنادق فقط ، بالبنادق سيعملون وفق استراتيجيتنا ، اما لوامتلكوا المدافع فسيعملون لحسابهم » .

وهذا الوعي بأهمية السلاح ، جعل الغرب الاستعماري يحرص على تجر يد العرب من السلاح ، سواء بمنعهم من صناعته ، أو باحتكار تور يده لهم وكان منع قيام صناعة السلاح ، يتم بقوة جيش الاحتلال ، اما في عهد الاستقلال ، فهويتم بوسائل شتى ، من العجز التكنولوجي ، والتوز يع غير المناسب للثروة والامكانات العربية ، واخيرا أو أولا بالغزو الفكري ، باقناع العربي ان انتاج السلاح الثقيل مهمة مستحيلة ، وان اقصى نجاح يحققه زعيم عربي ، هو قدرته على شراء سلاح من دولة كبرى . وهذا بالطبع يدخل في دائرة ابقاء العرب عاجز ين ، خاضعين لتوجيهات ومصالح الدول الكبرى ، وأيضا ضمان تفوق اسرائيل وهيمنتها على العرب الاكثر عددا ، وقد أضيف سبب آخر لحرص الدول الكبرى على منع قيام صناعة سلاح عربية ، وهو الحرص على المال العربى ، اذ اصبحت تجارة السلاح هى أهم صادرات الدول الصناعية للعرب ، أو أفضل وأرخص الطرق لتسديد ثمن النفط ، وأيضا بأقل عائد حقيقي للمال العربي ، لأن السلاح ليس سلعة انتاجية ولا خدمات ، ولا يحقق تقدما ، والكمية العظمي منه اما تحطمت في حروب خاسرة أو لم تتح لها الفرصة قط للتجربة الساخنة .. واذا كان العرب أو الدول المتخلفة عموما تشتري السلاح لحماية استقلالها ، فقد ثبت أن السلاح يأتي من الدول الكبرى مع قيود واشتراطات تحد من هذه السيادة ، ثم في الغالب ينتهي بقيام شكل من اشكال الاستعمار ، اما في صورة خبراء أو في صورة معاهدة أو قواعد وتسهيلات للدولة الكبرى ، التى تتحكم فى قطع الغيار والتجديد أو « التعو يض » كما كان يردد الرئيس الراحل انور السادات : « أنا الروس ماعوضونيش في حرب اكتوبر » .

ولا نر يد استعراض المبالغ التى انفقت على شراء السلاح من الشرق والغرب ، فليس هدفنا التشهير ولا الخصومة ، وقد قلنا ، هنا ، منذ اسابيع ان مرحلة الحك على الجرح العربي قد انتهت ، ويجب أن يبدأ الكتاب الآن ، دعوة ايجابية للبناء ، لأن ليل الهزيمة يوشك أن ينصرم ، وفجر البعث يلوح من جنوب لبنان .. وكل عربي يعرف كم انفق على السلاح ، وخلال الثلاثين عاما الماضية انحصر العمل العربي أو الانجاز العربي والاهتمام العربي ، وعلاقاتنا الدولية .. في السلاح .. ابتداء من صفقة السلاح الشهيرة المصرية ــ الروسية في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٤ وانتهاء بقرار اميركا اغلاق سوق السلاح كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥ ، حتى تنتهي ز يارات حكام الشرق الأوسط ، واخيرا قرار الكونغرس بمنع السلاح عن الأردن الى ان تتحسن علاقاته مع اسرائيل !

فى عام ١٩٥٥ دشنت صفقة السلاح الأولى مع الروس تحت عنوان أو شعار : « تحطيم

احتكار السلاح » فلما قلنا في حديث لنا ، ان تحطيم احتكار السلاح يكون بانتاجه وبتصنيعه ، وليس بتغيير جهة الاستيراد ، عندها تصدى لنا صبي مجلة « حوار » التي أعلن رسميا انها كانت تصدر بتمويل مباشر من المخابرات الاميركية ، تصدى لنا واصفا دعوتنا لتصنيع السلاح في الوطن العربي بأنها « نكتة ثقيلة الدم » !

مؤكد أنها ثقيلة على قلب المخابرات الأميركية وشركات السلاح الاميركية وانصار اسرائيل في الدوائر الأميركية ، وربما تكون ثقيلة العبء في التنفيذ ، فوق طاقة جيل منهوك عديم الطموح ، ولكن لا سبيل لتفاديها ، فهي الحل الوحيد ، والشرط الأول لتحقيق استقلال القرار العربي وحماية الأرض والعرض .. اذا ما كان ذلك واردا على قائمة اهتمامات الانسان العربي ..

والذين يشككون في قدرة الانسان العربي على انتاج السلاح ، لا يتساءلون ، كيف استطاعت الصين انتاج السلاح الثقيل بل والأسلحة النووية ، ولا كيف بدأ مغامر من الهواة صناعة السلاح في البرازيل منذ عشرين سنة أو أقل وأول صفقة عقدها بدأت كأفلام سينما ، عندما طاف « جوسيه لويز ويتكرر يبيرو » على سفينة شحن تجارية مستأجرة من قبرصي ، قبل أن يحمل نموذج الدبابة التى كان « جوسيه لويز » يريد تسويقها ، وظل القبرصي طوال الرحلة يقنع البرازيلي بالقاء الدبابة في البحر وقبض مبلغ التأمين عليها ! .. والبرازيلي يرفض منطق البلطجية المتخلفين ، حتى وصل الى طرابلس في ليبيا ، وعقد أول صفقة ، كان ذلك في ١٩٧٣ .. واليوم تحتل البرازيل المركز السادس بين الدول المصدرة للسلاح ، وحجم صادراتها في هذا العام يقدر بألف مليون دولار ، (ولا أرقام متاحة حتى الآن عن حجم الاتفاق السعودي — البرازيلي من الناحية المالية ولذلك فهو غير مدرج في احصائيات هذا العام) .

والبرازيل تنتج حاليا مقاتلات نفاثة بسرعة تفوق سرعة الصوت ، وطائرات تدريب ، ودبابات خفيفة وثقيلة ، وزوارق حراسة ، قنابل ، وألغاما ، ذخائر ، صواريخ ، وأطقم اطلاقها .. وكلها مصنعة في البرازيل .. أما الهاوي الذي رفض القاء دبابته في البحر ، فيمتلك الآن صناعة يعمل فيها عشرة آلاف عامل وأحدث تحدياته دبابة زنة ٤٢ طنا ينافس بها الدبابة الأميركية ١ — M

باختصار اذا كانت كل القوى المسيطرة أو المؤثرة على العالم الثالث ضد صناعة سلاح وطنية ، وبالذات ضد صناعة سلاح عربية ، فمن حقنا أن نقول أن قرار اقامة هذه الصناعة ، كان مفاجأة تاريخية ، وقعت في لحظة صفاء نادرة ، اقترن فيها برج الحمل مع برج الأسد ،

فكان هذا القرار الاستقلالي لتحرير الارادة العربية وتحطيم احتكار السلاح فعلا لا تزويرا ولا دجلا .. ولكن لأنه كان مخالفا للقوانين التي تحكم القرار العربي ، معارضا للمصالح الاستراتيجية العليا للدول الكبرى ، فقد كان من الطبيعي أن يقع التآمر عليه ، ولو كنا لا نزال في مرحلة افتراس الذات ، لسودنا المجلدات في تحديد المسئولية ، ولكن المهم الآن هو استئناف مسيرة هذا القرار التاريخي .

ومن الحقائق غير المعروفة للقارىء العربي ، انه رغم كل الصعاب والتعثر ، فقد نجحت الصناعة العربية للسلاح التي قامت في مصر ، وقطعت شوطا بعيدا في ارساء قواعدها ، واصبحت مستعدة للانطلاق أو Take off كما يقولون ، وظهر تخوف القوى العالمية ، فقد كتبت صحيفة اميركية في ١٨ تشرين الثاني ــ نوفمبر ١٩٨٤ تقول :

« المصريون سيصبحون اكبر منتج للسلاح في الشرق الأوسط (لاحظ الشرق الاوسط كله » .

« فهم يشترون خطوط انتاج كاملة من الشركات العالمية ، لانتاج الأسلحة الصغيرة والذخيرة ومدافع المورتر والميدان ، وطائرات الهيلكوبتر ، حتى قال سمسار سلاح فرنسي : « ربما خلال خمس سنوات سنحمل حقائبنا ونرحل نهائيا من الشرق الأوسط ، لأن المصانع المصرية ستسد حاجة السوق » . وقال « سيرج داسو » ابن « مارسيل داسو » مصمم الميراج : « ان مصر ستستمر في التوسع كسوق للتكنولوجيا الغربية في صناعة السلاح » . واكد « داسو » : « أن المشاريع المشتركة مع مصر تشكل استثمارا ناجحا ، وانه يعمل حاليا في مشروع مشترك للدفاع الجوي ، يعتمد على مدفع مصري (سوفياتي الأصل وادخلت عليه تحسينات مصرية) واليكترونيات جوية وأجهزة رادار » .

هذا وكانت الولايات المتحدة ــ ذاتها ــ قد اتخذت قرارا في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٢ بالسماح لمصر بتصنيع وتركيب الطائرة ف ٥ وأيضا ــ ف ١٦ والحق في بيعها لدول الخليج الصديقة .

ولم تكن هناك مشكلة الا التمويل الذي لا ندري ماذا حدث فيه .

وكل صناعة وطنية تبدأ بمثل هذه المشاركة حتى تتمكن فتستقل .. وبالطبع لا يمكن لمصر ، ولا مصلحة لها ، في الانفراد بهذه المهمة القومية ، والهدف الاستراتيجي الذي لا جدال في ضرورته وفائدته للعرب ، ولو لم يكن من نتائجه الا خلق منافس عربي لصناعة السلاح الاسرائيلية في اسواق العالم الثالث ..

واذا كانت مصر تمتلك المعرفة والخبرات واليد العاملة ، والأمن اللازمة لقيام هذه

الصناعة ، فهي تفتقر الى التمويل ، الذي لايمكن أن يكون الا عربيا .. والذي يمكن ان يقدم عائدا ماديا مجزيا الى جانب العائد القومي ..

ومن المؤكد ان رأس المال العربي له شروطه ، وله اعتراضاته ، وله تجاربه السيئة ، ولايمكن انكار اخطاء وعيوب السياسة المصرية والادارة المصرية ، ولكن هذه كلها من العقبات أو المشاكل التي يجب حلها ، لا التي تصدنا عن الانتاج ، أو تلغي مثل هذا المشروع الأكثر من حيوي ..

تستطيع الدول العربية ، تطوير صناعة السلاح العربي في مصر ، وتستطيع ان تشترط ماتراه معقولا لضمان استقرار وتقدم هذه الصناعة ، ويمكن تشكيل مؤسسة عربية لادارة وتوجيه هذه الصناعة ، ويمكن اكتشاف وسيلة لادخال المواطن العربي كمساهم ، وخصوصا الذين ربحوا البلايين من سمسرة السلاح ... (أستغفر الله العظيم .. احنا قلنا بطلنا .. سامحونا) .

لاأظن ان هناك حجة واحدة يمكن ان تبرر الاحجام عن دعم صناعة السلاح العربي وتطويره ، أو التشكيك في ان المكان الطبيعي لهذه الصناعة هو مصر .. ولا ينسى العرب ان طائراتهم من الميراج والفانتوم ، ليست فقط معروفة لاسرائيل بل وقاتلت بها اسرائيل .. أما الميغ ، فقد تدرب عليها الطيارون الاسرائيليون بنجاح .. ومن ثم فلا مجال للحديث عن اطلاع اسرائيل على صناعة السلاح في مصر ، فما من دولة مهما كانت علاقاتها ودية مع دولة اخرى تسمح لموظفي سفارتها بالاطلاع على صناعة السلاح فيها .. وليس في اتفاقية « كامب ديفيد » مادة تنص على تبادل المعلومات عن صناعة السلاح ، أو تمنع مصر من انتاج أي نوع وتزويد أي جيش عربي به ..

ان المال العربي يتآكل في بنوك العالم في ظل التضخم ، ومعرض لكارثة مع انهيار سعر الدولار ، أو افلاس البنوك ، فسحب جانب منه ، واستثماره في صناعة السلاح العربية القائمة فعلا ، والقابلة للتوسع ، هو قرار حكيم يجب أن يتخذه العرب .. لنطوي صفحة الماضي الحافلة بالأخطاء .. وصلوات الله على القائل « السيف محاء الخطايا » ..

أنتجوا السيف يا عرب .. فقد يأتي يوم نستخدمه فيه ! [1] .

---

(١) نشرت فى مجلة « الحوادث » ١٢/٤/١٩٨٥

١٤

مال العرب .. بعد نفطهم ..!

« .. لا يشكل الدولار مرفأ الأمان ، ولا البنـوك الأميـركيـة هى حصن الخـائف ولا النـظام السياسى الأميـركى يضمن تأمين بنوكه والمدخرين فى هذه البنوك ولو أقدمت أمريكا على ذلك فمعناه ضياع المال العربى والحكومى . . »

مع انخفاض دخل النفط والمخاطر التى تواجه الاوبك بقدوم الصيف ، وقرار بريطانيا ترك سعر نفطها يحدده العرض والطلب ، وعدم التقيد باتفاقيات الاسعار التي تضعها دول الأوبك ، وقرار الجزائر المنفرد ، خفض سعر نفطها ، وتزايد حاجة ايران لتصريف نفطها بأي ثمن ، ومن غير تقييد بحصص الاوبك مع هذه التطورات يتساءل العربي ، هل الاستثمارات أو المال العربي في الخارج في امان .. باعتبار أن هذا المال هوخط الدفاع الثاني بعد النفط ؟ ! .

وهذا السؤال يطرح عدة قضايا ....

هل الدولار يمثل فعلا شط الامان أو المظلة التى تحتمي تحتها العملات والدخول والمدخرات ؟ !

هل النظام المصرفي العالمي أو النظام المصرفي الاميركي بالذات ، في وضع يطمئن و يوحي بالأمان ؟

وهل الهروب الى الذهب يكفل هذه الحماية المطلوبة للمدخرات العربية ؟ ..

ويمكن اختصار هذه الاسئلة كلها في كلمة واحدة .. او في لاءات ثلاثة اكثر قوة من لاءات الخرطوم الشهيرة التي لم يتمسك العرب أو بعضهم بواحدة منها ! ..

فالدولار بدأ رحلة الهبوط ، وليس المخيف في الامر هو الهبوط ، لان هذه دورة معروفة في العملات العالمية ، وكما قال مدير بنك انكلترا « كل مايرتفع لابد ان يهبط » وهم يقدرون ان الدولار اعلى من قيمته بأربعين في المائة ، ولابد من ان يهبط الى مايقارب قيمته الحقيقية ، ومشكلة الدولار انه لايعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد الاميركي الذي لا يبشر بالقدرة على الاستمرار في فرض الدولار كعملة عالمية صحية ، وانما يرجع ارتفاع الدولار في الفترة الماضية الى عاملين :

الاول وهو الاهم ، ارتفاع نسبة الفائدة التي تعطي على الودائع بالدولار ، فقد وصلت الى عشرين بالمائة قبل مجيء ريغان ، ورغم كل ماقاله ضد الفائدة العالية ، فما زال الدولار يعطي فائدة اعلي من الفرنك والمارك الالماني والفرنك السويسري ، والين الياباني ، بعكس كل الأعراف المصرفية ، اذ جرت العادة ان ترفع الفائدة على العملة التي ينخفض سعرها ، الا الدولار فقد استمر يرتفع سعر تبادله واستمرت الفائدة عليه مرتفعة ، ولهذه الظاهرة اسباب عديدة لامجال لشرحها هنا .

العامل الثاني ، هو قناعة المدخرين بأن النظام الاميركي هو الأكثر استقرارا في العالم الرأسمالي ، وهذا صحيح من الناحية السياسية ، ولكنه غير صحيح من الناحية الاقتصادية ، فهو نظام معقد متخلف ، يقوم على اسس غير سليمة تنهشه من الداخل فئات عريضة طفيلية لاتقوم بعمل انتاجي حقيقي ، وتنال اكبر شريحة من الدخل القومي ، مثل المحامين والمعلنين والعاملين في تجارة المخدرات ، وقد ثبت أن محصول الحشيش في كاليفورنيا يحقق اعلى دخل نقدي بين محاصيل الولاية ، وحجم تجارة المخدرات الوطنية والمستوردة ، يفوق دخل اية صناعة اخرى ، والجهاز القانونى يشل حركة الاقتصاد ، ويحول البلد الى جماعات وافراد متصارعة تحاول الحصول عن طريق المحامين على مالاتقوى على الحصول عليه بالعمل أو الانتاج .. والولايات المتحدة تضم اعلى نسبة من المحامين ، بينما تضم اليابان اعلى نسبة من المهندسين ، وهذا وحده يعطي فكرة عن طبيعة الاقتصاد الاميركي وضعفه في مواجهة الاقتصاد الياباني .

وهذا الاقتصاد يحتاج الى تجديد قطاعات واسعة من الانتاج مثل صناعة الصلب ، وصناعة السيارات ، والسفن ، بل حتى صناعة الطائرات ، ومازالت كل هذه الصناعات تفكر في الحماية الجمركية كوسيلة لحل مشاكلها بدلا من تجديد معداتها واسلوب انتاجها .

والاقتصاد الاميركي يمكن الحكم عليه من تحول الحكومة الى اكبر مدين في العالم بميزانية تواجه عجزا يدور حول مائتي الف مليون دولار ، ودين قومي وصل الى ٢ مليون مليون دولار !

واستقرار النظام السياسي الاميركي لاينعكس على الاموال المدخرة في البنوك الاميركية ، بل بالعكس قد يكون من عوامل استقرار النظام السياسي ، اجراء هزة للنظام المصرفي ، تخلصه من المغامرين والطفيليين والهواة ، الذين جاءوا مع الفيضان المالي فى السبعينيات ، وايضا اعطاء سمك القرش الكبير ، فرصة التهام المدخرات الاجنبية ، ومدخرات البورجوازية الصغيرة ، أو صغار المستثمرين الاميركيين فوق المائة الف دولار

المضمونة في البنك المركزي الاميركي .

اما بالنسبة الى الحكومات ، فان المتشائمين يحذرون دائما مما اصاب الاموال الايرانية ، اذ جمدتها الولايات المتحدة ، و يقولون ان هذا ممكن حدوثه مع اية دولة . و يظنون انها اول مرة ، و ينسون ان اميركا و بريطانيا وفرنسا جمدت الارصدة المصرية فى حرب ١٩٥٦ .. وان التجميد الايراني شمل حتى أموال الافراد ..

لهذه الاسباب لايشكل الدولار مرفأ الامان ، ولا البنوك الاميركية هي حصن الخائف ، ولا النظام السياسي الاميركي مهما كان استقراره يعني بوليصة تأمين لصالح بنوكه والمدخرين في هذه البنوك .

اما عن البنوك الاميركية ذاتها ، فهي ليست في وضع تحسد عليه ، ومنذ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٣ لخص « جوهانس و يتفين » المدير السابق لصندوق النقد الدولي ، وضع هذه البنوك بقوله : « نظامنا المالي في حالة مخيفة » .

وسبب هذا الرعب من النظام المالي العالمي ، الذي يتركز بالطبع على النظام المصرفي ، وأعمدته هي البنوك الاميركية ، أو بالاحرى البنوك العشرة الكبرى .. هو ان هذه البنوك خلال السبعينيات توسعت في اقراض دول العالم الثالث ، ولا سيما اميركا اللاتينية ، و بفوايد فاحشة لايتحملها اي اقتصاد ، ولكن هذه الدول اما كانت تعيش في وهم الدخل النفطي مثل المكسيك وفنزويلا ، أو تحت الحاجة الى التنمية المبشرة مثل البرازيل التي كانت تنجز ثورتها الصناعية ، بلا مستعمرات ، فلم يكن امامها من مصدر لتمويل عملية التصنيع الناجحة وقتها ــ الا الاقتراض ، و بشروط البنوك الاميركية المرابية ، واليهودية الفلسفة والمنهاج ، وإما دول لم يكن أمامها من وسيلة أخرى للتمويل سواء للداخل او للحروب الا الاقتراض .. مثل الارجنتين وتشيلي .

وكانت النتيجة ان هذه الدول الخمس : البرازيل والارجنتين والمكسيك وفنزويلا وتشيلي مجموع ديونها يعادل مرة ونصف المرة مجموع الاصول للبنوك العشرة الاولي في اميركا .

وهذه الديون مشكوك في القدرة على تحصيلها ، بل ان اليقين من استحالة تحصيلها اقوى بكثير من الامل في سدادها . والاجتهادات الآن ، هي في اكتشاف الوسائل ، التى تمكن هذه الدول من استمرار دفع الفوائد ، هذه الوسائل الجهنمية ، التي جعلت دول العالم الثالث تدفع للدول الغنية اكثر مما تأخذ منها . فالبنوك العالمية ، توقفت عن اقراض دول العالم

الثالث ، بل تحولت هي الى مدينة ، فقد جاء في تقرير مصرفي ، ان بنوك اميركا اقترضت من خارج الولايات المتحدة في العام الماضي ١٤,٦ مليار دولار اكثر مما اقرضته وهذا طبيعي لتغطية العجز في ميزان المدفوعات . وقد ادى هذا الى هبوط الاصول الاجنبية للبنوك الاميركية بحوالي ١٥ الف مليون دولار فأصبحت في كانون الثاني (يناير ١٩٨٥) ١١٥,٨ مليار دولار .

ومع ارتفاع اسعار النفط والجفاف ، والكساد الاقتصادي الذي لم يتخلص العالم منه الا منذ أقل من عام ، لا يبدو ان دورة الانتعاش ستستمر طويلا ، ولا يجوز ان ننسى ان النظام الرأسمالي العالمي لم يخض حربا شاملة منذ أربعين سنة ، وهذا مرض قاتل لهذا الاقتصاد الذى يعيش على نظام الازمات الدورية ، بشرط وقوع حرب كل جيل تعطيه دفعة حياة جديدة ، لانها تشكل اكبر عملية استهلاك اتلافي ، لانتاج يقوم على الاستهلاك ، و يزدهر بالاتلاف .. نقول انه مع هذه العوامل ، عجزت دول العام الثالث عن تسديد ديونها التي اخذت تتزايد فارتفعت في العام الماضي بنسبة ٣٣ بالمائة وذلك من ٦٠٨ (آلاف مليون دولار) الى ٨١٠ (آلاف مليون) ، والسبب هو عمليات الثلاث ورقات التي تلجأ اليها البنوك ، باستبدال الديون الواجبة الدفع بديون طويلة الاجل ورفع الفائدة ، وفرض غرامة ، ورسوم وعمولة .. (هذه الدول المدينة مجبرة على دفع ٤,٥٪ زيادة عن سعر الفائدة في السوق) .

ومنذ ١٩٨٢ اعلنت ثلاثون دولة عجزها عن دفع اقساط مستحقة تصل قيمتها الى مائة الف مليون دولار . ومع تناقص الاستثمارات الخارجية ، ونقص الصادرات وتدهور قيمتها ، باتت دول العالم الثالث تدفع مابين ٤٥ الى ٤٨ بالمائة من صادراتها لخدمة الديون ، والنسبة الطبيعية لايجوز ان تتجاوز ١٢ بالمائة . وهو وضع يستحيل الاستمرار فيه ، وهو بالطبع نتيجة النظام الاستغلالي العالمي ، الذي يقوم على تبادل خامات دول العالم الثالث ، بمنتجات الدول الصناعية ، بموجب مايسمونه « السعر العالمي » وهو سعر غير عادل ، وغير حقيقي ، وغير ثابت ، تحدده الدول الغنية بحكم تفوقها ، وهو يقوم على « نهب » « حر » لمنتجات العالم الثالث بجعل نسبة الخامات الى السلع الصناعية ، غير مجزية ، ورفعها باستمرار لصالح الدول الصناعية .

وصحيح ان البنوك التي تقاضت فوائد تدور حول العشرين بالمائة ، قد حصلت قيمة ديونها فى خمس سنوات ، وهى من الناحية العملية ، تحصل الآن دخلا فائضا عن هذه الديون ، ولكنها تثير الدنيا بحجة عدم تحصيل ديونها ، واذا ما انهارت دول العالم الثالث ، فإن

البنوك العالمية ، لن تقول لقد حصلنا مادفعناه وربما أضعاف ماحصلناه ، بل ستحمل الخسارة للمودعين بالامتناع عن الدفع أو الافلاس الاحتيالي ..

واغرب ماسمعت من اقتصادي كبير ، ان هذه التفليسة ربما تكون الحل الوحيد للازمة العالمية ، اذ لايخفى خطر اعتصار دول العالم الثالث المدينة ، فبعض الحكومات يرفض الاجراءات الاقتصادية المطلوبة ، والتي لاتعني اقل من اجاعة شعبها لتتمكن من دفع الفوائد عن ديون دفعت قيمتها اكثر من مرة ، للمساهمين في بنوك اميركا و بريطانيا وفرنسا .. و بعض الدول التي سترضخ لهذا الاعتصار، مهددة بالثورات والانقلابات أو الفوضى السياسية والاجتماعية ، وهذه قضايا وان كانت لاتعني البنوك الا ان الحكومات الغربية الكبرى لابد من ان تحسب حسابها ، ومن هنا يبدو ان الحل الذي يجنب العالم ثورة الدول الفقيرة ، هو اعلان افلاس عام فتمتنع هذه الدول عن الدفع ، وتسقط ديونها ، و بالمقابل تمتنع البنوك العالمية عن دفع المدخرات التي تدين بها لعملائها من الحكومات والافراد ...

و بشيء من التأمل الجريء ، تجد ان الدول الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة ، بل حتى النظام المصرفي فيها لن يخسر كثيرا فمجموع المدخرات الاجنبية يعادل القيمة الحقيقية للديون ان لم يفقها .

لواقدمت الولايات المتحدة على تطبيق هذا الحل ، فمعناه ضياع المال العربي الحكومي والفردي ، مع العلم ان الحكومة الاميركية لاتضمن الا مائة الف دولار كحد أقصى وللمدخر في بنوك اميركية داخل الولايات المتحدة ، حتى البنوك الاميركية التى تعمل أو تتخذ مقراً صوريا في جزر تعفيها من القانون الاميركي غير محمية .

وليست البنوك البريطانية ولا السويسرية افضل حالا ، والذين يظنون أن اموالهم في سويسرا في أمان ، يعيشون في الاوهام ، فأولا كل حساب بالدولار معروف بالمليم والسنت لدى مصلحة الضرائب الاميركية ، وكل حساب بالدولار مرتبط بأوضاع البنوك الاميركية ، لانه يستثمر عبرها ، و يصب فيها ومنها .. وكل مايحققه المودع في سويسرا ، هو خسارة خمسة بالمائة على الاقل بواسطة ألاعيب الفروق في السعر ، والعمولة ، والفرق بين موعد الايداع وموعد احتساب الفائدة ، واشتراط مدة بين التجديد وموعد التحصيل .. وفي النهاية فما اكثر الاموال التي ضاعت بوفاة مودعها ، ورفض البنك السويسري تسليمها للورثة .. ان بنوك سويسرا تنظر الى المودع ، أي مودع ، كمشبوه يحمل مالا مريب المصدر.

أما البنوك العربية ، فهي ليست بمنجاة من العاصفة العالمية بعد التوسع الهائل الذي اجتذب الهواة والمغامرين خلال محنة النفط ، حتى اصبح من كان لا يملك دفتر شيكات يملك بنكا ، وحتى وصف احد البنوك الذي فتح فرعا في كل شارع بأنه ينافس « ويمبي » أو محلات الفول « والطعمية » ، ويكفي ان نعرف ان دولة الامارات قام فيها ٤٩ بنكا لها ٣٤٧ فرعا أي أكثر من عدد العائلات ! ..

وقد هاجرت البنوك العربية للخارج فأصبح للعرب عشرون بنكا في نيو يورك اكبرها البنك العربي — الاميركي وأصوله تصل الى ١٢٢٧,٤ مليون دولار وآخرها بنك عوده الذى يربح خمسة آلاف دولار في الشهر اي مرتب موظف أو محرر في أوسع الجرائد العربية انفاقا !! وللعرب ٣٤ بنكا في بريطانيا وقد نصح مدير البنك المركزي في بريطانيا ، البنوك العربية — على ذمة وول ستريت جورنال ٩/١٠/٨٤ — « بأنه يستحسن أن يستخدموا الاساليب الحديثة في الادارة الحديثة ، ويحتفظوا بدفاتر سليمة » ومع ذلك فإننا نعتقد أن البنوك العربية ، تعد في وضع افضل نسبيا ، لو استطاعت ان تنفصل بطريقة ما عن المجرى العام للنظام المصرفي العالمي .. وهناك ماليون عرب أثبتوا كفاءة في ادارة بنوك في قلب اميركا .. وبنك فيرست شيكاغو ، استطاع أن يحقق تقدما كبيرا في ظل مديره العربي الاصل .. واكبر حصة فردية فيه يمتلكها عربيان .

ولكن الطوفان لو جاء فلن ينجو إلا من ركب سفينة نوح ..

وقد يظن بعضهم ان الذهب هو سفينة نوح ، وقد احترقت اصابع الذين ضاربوا عليه ، فقد انخفض من ثمانمائة دولار للاونصة في ايام مجد السبعينيات ، الى الثلاثمائة دولار ، ويقدر حجم الذهب في العالم بثلاثة آلاف مليون اونصة ، وهي تزيد بنسبة ١,٥٪ سنويا ، فاذا وضعنا في الاعتبار معدل التضخم العالمي ، لا نجد مبررا لانخفاض سعر الذهب بهذه النسبة المخيفة والمريبة ، ففي خلال السنوات الخمس الاخيرة انخفض سعر هذا الذهب ١,٥ تريليون دولار ، والتريليون هو مليون مليون دولار .. ! او ما يفوق دخل دول الاوبك مجتمعة في هذه الفترة ! .. والسبب هو المضاربات التى تهدف الى نهب اموال صغار المستثمرين من الحكومات والافراد ، وقد بلغت خسارة بنك اسلامي من المضاربة على الذهب حدا أكل أرباحه .. وكلها ألاعيب النظام المالي الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية وعلى قمتها اميركا واليهود .

باختصار إن المال العربي في الخارج وخصوصاً السائل ليس فى الحفظ والصون .. فما الحل ؟ [1] .

---

(١) الحوادث : ١٢/٤/١٩٨٥

● نص استقالة غازى القصيبى

بيني وبينك ألف واشٍ ينعبُ
فعلامَ أسهبُ في الغناء وأطنبُ ؟

صوتي يضيعُ ولا تحسّ برجعهِ
ولقد عهدتُكَ حين أنشدُ تطربُ

وأراكَ ما بين الجموعِ فلا أرى
تلكَ البشاشةَ في الملامحِ تعشبُ

وتمرُّ عينُكَ بي وتهرعُ مثلما
عبر الغريب مروّعاً يتوثبُ

بيني وبينكَ ألفُ واشٍ يكذبُ
وتظلُّ تسمعهُ .. ولستَ تكذّبُ

•••••

خدعوا فأعجبكَ الخداعُ ولم تكن
من قبلُ بالزيفِ المعطّرِ تعجبُ

سبحانَ من جعلَ القلوبَ خزائناً
لمشاعرٍ لمّا تزلْ تتقلّبُ

•••••

قلْ للوشاةِ أتيتُ أرفعُ رايتي ال‍
بيضاءَ فاسعوا في أديمي واضربوا !

هذي المعاركُ لستُ أحسنُ خوضها
من ذا يحاربُ والغريمُ الثعلبُ ؟!

ومن المناضلُ والسلاحُ دسيسةٌ
ومن المكافحُ والعدوُّ العقربُ ؟!

تأبى الرجولةُ أن تدنّسَ سيفها
قد يغلبُ المقدامُ ساعةَ يُغلبُ

في الفجرِ تحتضنُ القفارُ رواحلي
والحرُّ حين يرى الملالةَ يهربُ

والقفرُ أكرمُ لا يغيضُ عطاؤهُ
حيناً .. ويصغي للوشاةِ فينضبُ

والقفرُ أصدقُ من خليلٍ ودُّهُ
متغيّرٌ .. متلوّنٌ .. متذبذبُ

سأصبُّ في سمعِ الرياحِ قصائدي
لا أرتجي غنماً .. ولا أتكسّبُ

وأصوغُ في شفةِ السرابِ ملاحمي
إنّ السرابَ مع الكرامةِ يشربُ !

•••••

أزفَ الفراقُ - فهل أودّعُ صامتاً
أم أنتَ مصغٍ للعتابِ فأعتبُ ؟

هيهاتَ ما أحيا العتابُ مودّةً
تغتالُ .. أو صدّ الصدودِ تقرّبُ

يا سيدي ! في القلبِ جرحٌ مثقلٌ
بالحبِّ .. يلمسهُ الحنينُ فينكبُ

يا سيدي ! والظلمُ غيرُ محبّبٍ
أمّا وقد أرضاكَ فهو محبّبُ !

•••••

ستقالُ فيكَ قصائدٌ مأجورةٌ
فالمادحونَ الجائعونَ تأهّبوا

دعوى الودادِ تجولُ فوقَ شفاههم
أمّا القلوبُ فجالَ فيها أشعبُ

لا يستوي قلمٌ يباعُ ويشترى
ويراعةٌ بدمِ المحاجرِ تكتبُ

أنا شاعرُ الدنيا .. تبطّنَ ظهرها
شعري - يشرّقُ عبرها ويغرّبُ

أنا شاعرُ الأفلاكِ ! - كلُّ كليمةٍ
منّي ... على شفقِ الخلودِ تلهّبُ

•••••

الفهرس :

صدر للمؤلف

مصر يون لا طوائف	١٩٥٠
الجبهة الشعبية	١٩٥١
قانون الأحزاب	١٩٥٢
روسي وأمر يكي في اليمن	١٩٥٧
شرف المهنة	١٩٦٠
الغزو الفكري	١٩٦٤
الماركسية والغزو الفكري	١٩٦٥
القومية والغزو الفكري	١٩٦٦
الحق المر	١٩٦٦
دراسة في فكر منحل	١٩٦٦
الطريق الى مجتمع عصري	١٩٦٧
أخطر من النكسة	١٩٦٧
النكسة والغزو الفكري	١٩٦٨
ماذا يريد الطلبة المصر يون	١٩٦٨
إيلي كوهين من جديد	١٩٦٩
الجهاد ثورتنا الدائمة	١٩٦٩
الثورة الفلسطينية	١٩٧٠
طريق المسلمين للثورة الصناعية	١٩٧٠
ماذا يريد الشعب المصري	١٩٧٠
ودخلت الخيل الأزهر	١٩٧٠
النابالم الفكري	١٩٧١
كلام لمصر	١٩٧٤
مغربية الصحراء	١٩٧٥
وقيل الحمد لله	١٩٧٥
منابع ثورة مايو	١٩٧٦
السعوديون والحل الاسلامي	١٩٨٠
خواطر مسلم في المسألة الجنسية	١٩٨٤
خواطر مسلم : (الجهاد ــ الأقليات ــ الاناجيل)	١٩٨٥
كلمتى للمغفلين	١٩٨٥
انهم يبيدون الاسلام فى بلغاريا	١٩٨٥